



مفردا نكرة مثل لارجل ولامرأة فيها (وصفة اسم لا) عطف على
الظروف او اسم لا (البنى) صفة لاسم لاحتراز عن العرب فان صفته
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الاسم
صفتان للصفة احتراز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا
نحو لارجل حسن الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لاغلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز
ببناءها) اى الصفة المذكورة (على الفتح) جلا على الموصوف
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه اني ٩ اليها حقيقة فكان لا يشرها
(نحو لارجل ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) جلا
على محله البعيد (ونصبا) جلا على لفظه او محله القريب (نحو
لارجل ظريف) بالرفع (وظريف) بالنصب واما معطوفه نكرة
بلا تكرر لا يرفع جلا على محله البعيد وينصب جلا على لفظه
او محله القريب ولا يجوز بناؤها لوجود الفصل بالما تطف والذا
لم يتعرض له لان كلامه في جاز الساء وانما لم يتعرض لحكم سائر النواع ايضا
لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما ديداها كتوابع
المنادى * قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار * بعون
الملك العزيز الغفار * على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى
في الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع
والعشرين من رمضان المبارك من سنة
خمس وثمانين والالف

٩ فان معنى لارجل ظريف
نفي ظرافته لان نفسه
يخلاف صفة المنادى
كياز بد الظريف فانها
غير مقصودة بالبناء ولهذا
لم ين

قد تم طبع هذا الشرح المسمى بنتائج الافكار * على المن المسمى باظهار
الاسرار * بمناية الله الغفار * في زمن السلطان ابن السلطان
* السلطان الغازى عبد المجيد خان * لازال محفوظا بحفظ المولى
الى آخر الدوران بنظارة (محمد اميب) فى واخر شهر
محرم الحرام سنة سبع وسبعين وما ثنتين
والف

كونها بمنزلة الجزء لانهم هدوا هذا الضمير جزءاً من الفعل استدلوا
 بسكون آخره مثل ضمير بنا حتى جعلوا النون بعده اعراباً مثال الاول
 (نحو يضر بن) للغائبية (وتضر بن) للحاضرة (و) مثال الثاني
 (نحو هل يضر بن) بفتح الباء اوضهما (وهل تضر بن) بفتح الباء
 اوضهما او كسرهما والنون فيهما خفيفة او ثقيلة (وهذه الانفاظ) من
 نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها
 وان كان بناؤها غير لازم لانتفاؤه عند عدم احدها (واما جاز الباء
 فالظروف المضافة الى الجملة (و) الى (ان) المضافة اليها (فانها) اي
 الظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لاكتسابها الياء من المضاف اليه
 بلا واسطة او بها (على القبح) خلفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
 الصادقين صدقهم) (نحو) (حينئذ و يومئذ) اي حين اذ كان كذا
 ويوم اذ كان كذا واما يجب لعدم لزوم الاكتساب (وكذلك) في جواز البناء
 على القبح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ماو) الى
 (ان المصدريتين مع مدخولهما (ماو) الى (ان) المشددة كذلك مثل قياحي
 مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول
 وانك تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا المتصل
 بها المفرد النكرة (صفات الاسم وقد سبق حكمه اسم غير المكرر
 والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لاحول) عن المعصية
 (ولا قوة) على الطاعة (الاب) هداية (الله) وعنايته (فانه يجوز بناؤها
 على القبح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير
 الخبر الاول (ووردهما) على الابتداء اي باق السؤال لانه جواب ابشر الله
 حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثاني)
 عطفاً على لفظ الاول او محله القريب منه والاعراب (ووردهما) عطفاً على
 محله البعيد ولازادة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ووردهما)
 بالرفع على ان لا يعنى ايس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثاني)
 على الاصل المذكور (وهذه) الوجوه (خمسة اوجه) يجوز (في) اسماء
 (امثاله) اي امثال لاحول ولا قوة الا بالله في كون لامكثرة متصلاً بها اسمها

بالفجر للقریب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبة ايا في كونه على حرفين
 (والهمزة) للقریب (ووا) عدده منها لان الحق عنده كون المندوب
 من المنادی كما صرح به في الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل
 في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لاتي
 انفي الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن متبنا بل
 يكون معربا منصوبا اذا لاضافة ترجح جانب الاسمية (نكرة متصلة بلا)
 اذ لو كان معرفة او مفصولا عنهما لم يكن متبنا ايضا بل يجب الرفع
 على الابتداء والتكرير حال كونها (غير مكررة) اذ حكم المكررة سيحي
 (تحول لرجل) في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمت
 انما بنى لتضمنه معنى من الاستفراقة لانه جواب اهل من رجل مثلا
 وعلى ما نصبه ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها النكرة
 في الاصل قبل البناء ذكره الرضی واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادی
 من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق حتى
 يتم الكلامان واعلم ان لا حامل ضعيف وقد ينزل عنه فجعل حركة
 معمولة المبنى موافقا للمحل المحلى وهو النصب ليكون اشارة ومذكرا له
 ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادی فانه قوي لا ينزل اصلا
 فلا يظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سمعنا من خطيب العبد الفقير
 والعلم بالحقيقة عند العالم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به
 نون جمع المؤنث) بنى به ليكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون
 جلا على الماضي (اونون التأکید) خفيفة او ثقيلة انما بنى بهما لكونهما
 بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلهما يلزم دخوله وسط الكلمة
 ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبنى على الضم في جمع
 المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة
 يدل على البناء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره في الامتحان
 وقال بعض الكمل يبنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينهما امر فوع
 بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا او وقوع الفصل بينهما
 بالضميم ونظر النحرير اذق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر

مطلقا (والمعطوف) عليه (الخالي عن اللام) اذا حكم الاتي لايجرى
 في غيره (حكيمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) المستقل
 الذى يشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذکر
 والاول كالنوطه والذکره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقیقه
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فکانه يشر كلا منهما فالاول
 (نحو يازجل زيد) فى المفرد المعرفة (ولشائى) نحو (يازيد وعمرو)
 كذلك ونحو يازيد اخامرو او واخامرو فى المضاف ويازيد طامعا
 جبلا او وطامعا جبلا فى شبهه ويازيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا
 فى النكرة انما يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض
 ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المنى فى كونها تابعه لمحل
 متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع جلا هلى لفظه لبس كما ينبغى اذ يلزم
 حينئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه
 والتعميم للحقيق والحكمى جمع بين الحقیقه والمجاز والاشبه ان الرفع
 فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل لبس باعراب ولابناء كالجر الجوارى
 صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى
 المنى كما لا ينبغى على الذمى (وحرف النداء) مبتدأ خبره مجموع (يا)
 وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغناء
 والتعجب والذبى والتهديد الا هو وهو لا يعيد حقیقه كقولك يازيد
 للبعيد منك حقیقه او حكما كقول الداعى بالله وبارب وان لله تعالى وان كان
 اقرب الى كل شخص من جبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا
 لنفسه واستبعادا لهما من المدعو جل وعلا كذا قال الزنجشمرى
 وقال ابن المنبر ان هذا دليل اقناعى لا يراهنى فان الداعى يقول يا قريبا
 غير بعيد ويا من هو اقرب اليك من جبل الوريد فان من الانتصاب
 منصب البعيد كذا فى التسهيل وشرحه للدماء بينى فظهران لا
 اختصاص له للبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبة لهما
 لبا اوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق
 والهاء مما بعده وآى بالدم هما للبعيد ايضا كفى التسهيل (واى)

(أو كره ينصب) على أنه مفعول به أي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا وتقديرا أو محلا الذي هو الأصل لا يعدل عند الضم وغيره لعدم الداعي ولأن الإضافة لكونها من خواص الاسم ترجع جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد أن نصب المنادى نحصيل الحاصل إذ قيل كونه منادى منصوب أيضا ولأنه إن أريد النصب لفظا وتقديرا بشكل بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويأثل ما ينفعني ويغير ما يضرني مبنيا على الفتح لأن كلامها لم ينصب لفظا وتقديرا بل محلا مع أنه مضاف (بفعل مقدر) عند سبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعوا وإنادى عبد الله حذف فعله انشاء حذفًا واجبًا لدفع اللبس بكونه خبرًا ثم أتى عنه حرف النداء أبدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فأدته (نحو يا عبد الله ويا خيرًا من زيد) مثال لشيء المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعمت له جملة أو ظرف نحو يا حليمًا لا يعجل ويأخذ من ذات عرق بخلاف يا زيد النظر يقب ومثال ما من تمامه معطوف عليه على أن يكونا اسمًا لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددًا أو علمًا بخلاف يا زيد وعمرو (وإيا رجلًا) لغير معين إن أريد من يأتي أي رجل كان (وإن لحق يا غيره) أي بآخر المنادى المفرد المعرفة (الف) المذكور (بني على الفتح) لاقتضائه فتح ما قبله (نحو يا زيدا) وإن أتصل بأوله لام) المذكور (يجب جره) لأنها لام الجزر للتخصيص دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة جلا على لك ولو عطف بغيره نحو يا لكهولة والشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها إلا لكونها الشهر وإنما عرّب معها الضمف مشابهيته للحرف بدخوله خاصة الاسم (نحو يا زيد) في مقام الاستغناء والتعجب والتعديد ولذا لم يذكر المستغاث له لأنه أذكره أم يحتمل أخويه ولما لم يجر الحكم الآتي في أتباع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها هو جار فيه مطاوعا بل في بعضها قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقبض فيما هو محتاج إليه فقال (والبدل) من المنادى المبني على ما يرفع به

المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان
 وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف
 في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكتفي في المشابهة والابني الزكرة
 المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كاستعمال
 واجب وانما لم بين المضاف لمعارضته الاضافة سبب البناء وحل عليه
 شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول
 لغيره ايس بخطاب في الحقيقة فلا يتاسب الامر وانما بنى على ما يرفع به
 للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحرر ففهما كما
 في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع
 كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق بآخره الف الاستغناء او الندبة)
 هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذا لالف مادام الفانماض لضم
 ما قبله دون المثني والمجموع انهما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما
 الف اول نحو يازيد اناه ويازيد وناه لانتفاء المناطة حينئذ لوجود الفصل
 بينهما بالتون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف
 يعني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما
 ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحق بالالف بناءهما ايضا على ما يرفع به
 ابين حكمهما ايضا ولك ان تريد بآخر ما يراد به في تعريف الاعراب
 حينئذ لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق بالتون وهو ليس بآخرهما
 على هذا المعنى (ولا ياوله لام) للاستغناء او التعجب او اتهدد اذ به
 لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة
 قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا ياوله لام (ويا مسلمان
 مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا لام (ويا مسلمان
 مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا وفي ابراد المثاليين
 الاخير بن ثنيه على ان ايس المراد بالمفرد ما يقابل المثني والمجموع
 بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان)
 المنادى (مضافا ومشابهها به) اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معموله
 او نعمته جملة او ظرف او موطوف عليه على ان يكونا شيئا واحدا

مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه بلا عوض
اذلو عوض عنه فكأنه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير
نحو قوله تعالى * وكلا ضربناه الامثال * وفي الظرف قليل نحو قول
الشاعر * وكنت قبلا اكاد اغص بالماء العرات * والمعنى في الحساين
واحد قال بعضهم المحذوف منوى في المبني ومنسى في المعرب وقال
الرضي الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذ لو كان منسيا كما
في الظرف يعرب مع التثوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع
المنسى في غيره (نحو قبل وبعده وتحت وفوق وقدم وامام وخلف ووراء)
واسنل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليهما بمعناها نحو يمين
وشمال (ولا غير وابس غير وحسب) وجه البناء في الجمع المشابهة
بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا لانقصان باقوى
الحركات (والان) عطوف على ما ولو قدمه لكان اولى واطهر وجه
البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع
والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة زائدة
وعده من غير اللازم مبني على رأى من قال انه قد يعرب استديلا بقوله
* كانوا ملائمة يتغيرا * والاصل من الآن حذف نون من وكسر
نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا البس بقوى لاحتمال كون الكسر
بنيئا لان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا
لاحتمال انما يمتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثاني
(المنادى) وهو ما نودي بحرف النداء لفظا وتقديرا نحو يازيد ونحو يوسف
اعرض عن هذا فيمثل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف
تعريف ابن الحاجب (المعرد) لا المضاف ولا المشابهة (المعرفة) قبل
النداء وبعده (فانه مبني على ما يرفع) ذلك المنادى في غير صورة النداء
لفظا وتقديرا او محلا (به) راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي
هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا او جمعيا في مثل ادعرك

٩ اذ شرط بحرف
التعريف ان يدخل على
النكرة والآن لم يسمع
بجدا عنها

٧ واما قبل النداء فيكون
اسناد يرفع الى المنادى
باعشار ما يؤل اليه واما
بعده فيكون التعدير عن
المسند اليه بالمنادى
وباعتبار ما كان

وحكى سبويه عن قوم اداك وعلاك ولاك ولا يضاف الى الضمير
مقصورا لاصل لافه ٣ سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وعمواصل للغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع الالتقاء بكسر النون، باسكان العين للتخفيف كما في عضد فيلتنقى
السالكان فيدفع الالتقاء بفتحها وكسرة او كسر النون او حذفه اشار اليه
بقوله (ولد) بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه
بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال
فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف رحمه الله تحتملها على ما لا يخفى
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون
لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في النساء حال الآخر
دون الوسط والقول بان الآخر فيهما منسى والمعتبر هو الدال مردود
بان المحذوف لعله لا يبنى نعم يصح ذلك في اد بضم الدال دون غيره
وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظيره لكن
جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة التمهى قيل بذت لوضع
بعضها ووضع الحروف وحل الباقي عليه ورده الرضى بان الواضع انما
يضع وضع الحرف ما كان يسرف له يكون في التركيب مبنيا لمشايمته
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للنساء
والفاضل العصام انه لا يجوز تفرع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف
فيه فان وجوده بهدشائه كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها
الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والا قرب ان يقال
لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا لا حاجة الى
تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى (ولكاف) الذي بمعنى المثل نحو
بضحكن عن كابد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب لظافتها
٩ (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن) بمعنى الجانب نحو
من عن يميني (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة والقربنة على اسميتها
دخول حرف الجر عاينها لامتناع دخولها على حرف الجر
(وضير اللزم) من النوعين اربعة اقسام الاول (ما) اى اسم

٣ قوله لاصل لافه صفة
مقصور معنى لا اصل
لافه يعنى لا يسمع ان
الفه فى الاصل واو
اوياء بل هو اصل فى
وصف

٩ فالكاف بمعنى المثل
بقربنة دخول حرف
الجر لان حرف الجر
لا يدخل على مثله وهذا
يجزيت قاله النجاج
وصدره * بيض ثلث
كنهاج جم * البيض
جمع بيضاء والنجاج
جمع نجمة وهى البقرة
ولا يقال غير البقر من
الوحش نجاج والجم
الكثير ويضحكن خبر
عن بيض والمنهم الذائب
(حسن مصرى)

منه بدليل انه لو سمي به بصغر على منيد ويجمع على امانا تدبر قلما
احتيج الى التحويل عاد الى اصله نحو هذا اليوم قدمه على منذ ما مر
وقبل ان يناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ يجوز عليه وقال
لفاضل العصام لو ثبت هذا ثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف
يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف
على ما حكاه الزجاج عن النجاشي لان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد
في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بنى للزوم اضافته
الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو
غير المذكور صريحا مكانه محذوف كما في الغايات ولم يبين على الضم
لان الالف لا يحتمله (واذا) بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا
بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل
العصام في شرح التلخيص وهو اوقع امر اوقع غيره بحيث يكون
وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقضى فيلزم من ذلك
اتحاد زمانها وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان
الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم
دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل
لوحتمل الى انه مثله في الماضي اوفي عدم العمل اوفي عدم الظرفية وقال
ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يخص بالماضي وبالاضافة
الى الجملة اقوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رحمه الى ذلك حيث
قرنه معه وجه البناء ما مر (وهي) استفهاما او شرطا للزمان (واني)
استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما ايها (وايان)
استفهاما للزمان (وكيف) استفهاما للمال وجه البناء فيهما
تضمنهما ايها وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل
غير ناسخ قال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف
الى الجملة اكثر يا وجه البناء فيه ما مر في اذا (ولدى) بالف مقصورة
قال الرضي لا وجه البناء لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه
بما مل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضم غير غالبا

دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا بينما على السكون آخره نون
 ساكنة لا توين ولذا يكتب بالنون (وكبت وذبت) بحركات النساء
 ولا يستعملان الاكثريين بواو والعطف يكونان (لحديث) اى لا يكتبان
 عند نحو قال كبت وكبت وكان من الامر ذبت وذبت وبنيها لكونهما
 عبارتين عن الجملة لتي عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى
 ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (غير اى واية)
 فانهما معربان لما سر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمعنى
 والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ
 ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنف
 رحمه الله ذكرهما اشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به
 اعم من كونه حقيقيا او حكما فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما
 ذكره الكاف وما عطف عليه من قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه
 (نحو اس) بنى انضمته معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى
 الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن (وقط)
 بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تحذف الطاء
 المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه
 خمس لغات كلها للوقت الماضى المنقضى فعله مثل ما رأيت قط اى ابدأ
 وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للعمل عابها
 وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها
 بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي (وعوض) بفتح العين وضم
 الصاد في المشهور وقد جاء فتح الصاد وكسرها وهو للزمان المستقبل
 المنقضى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدأ وبنائه على الضم لكونه مقطوعا
 عن الاضافة كقيل بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر
 الناهرين والداهر ما بقى على وجه الارض (ومذ ومنذ) وبنيتهما
 لموافقتهم اياهما حرفين وكونهما مقطوعين عن الاضافة كقيل
 ولذا بنى الثاني على الضم واجتماع الساكنين وبني الاول على السكون
 لعدم اجتماعهما واذ اتى الساكن بضم آخره لا يباع وان اصله

وحذف نونه) قبل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف محذوف
 لنون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما ينبغي وقبل
 اجراء اباب الائمة مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان
 والذنان وان حذف النون لا يجاز المطلوب ويناس المحذوف وقال
 الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى
 اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثنى
 عشر و جواز ثلثة عشر (نحو جاءني اثناعشر رجلا ورأيت
 اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض النكيات) لان
 بعضها معرب كفلان وفلاة وهن وبعضها ايس من هذا الباب
 كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها انغوى وهو ان يعبر
 عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كاذب يهام على
 السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به (وهو) اي ذلك البعض (كم)
 ويحيى لمعنيين محتاجين الى التمييز فعرفوا بين تمييزهما في الاعراب
 تمييزا ينفهما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب
 ما بعده على التمييز) جلا على ميم العدد الوسط فان خير الامور او ساطها
 والحمل على ميم احد انظر في نحوكم (نحوكم رجلا) يكون (الخبرية)
 عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر
 تمييزا ينفهما (بمعنى) التكثير فيضاف الى ما بعده نحو (كم رجل) او رجال
 لانه ينفى رب او مثله فحمل عليه في الخبرية فميم العدد المضاف بعضه
 مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعه للتحكم وبنائها لكونها موضوعة
 وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
 عليهما (وكذا) عطف على كم يكون (لا عدد) وقد يحيى لغیره ايضا
 نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده على
 التمييز) لما مر في كم الاستفهامية وبنائها لكونها في الاصل اذا دخل
 عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا
 على اصل بنائها (نحو عدى كرا درهما) قال في الامتحان وينبغي
 ان يذكر كان فانه يبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه

على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح
 للسببية للبناء اذا المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انها غير
 متين وان قياس المساواة غير متيج فيه كما مر (وان لم يجعلها) اي الكلمتان
 (اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا) عاطفا او جاررا (فان لم يكن
 الاول لفظ اثنين بذا) اي اللفظان او الجزآن ٩ قبل اما الاول فلوقوع
 آخره في وسط الكلمة الذي ايس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه
 الحرف وقال المصنف رحمه الله وفيه انهما كلمتان بلاخلاف لدلالة
 جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على
 ما سبق بيانه والذي عندي ان تتضمن الجزئين معا فلذا بنيتهمي وسلك
 في هذه الرسالة مسلك الجمهور (على القبح ان كان آخرهما حرفا صحيحا
 وعلى السكون ان كان آخرهما احرف علة) لما مر (نحو واحد عشر و احدى
 عشرة وثلاثة عشر و ثلث عشرة و حادى عشر و حادية عشرة)
 والزائد عليهما منتهيا (الى تسع عشرة و تاسعة عشرة) يريد به
 ما دون العشرين و فوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول
 او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لافي الثاني اذا ايس
 المعنى حادى وعشر فوجه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد
 اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك
 في احد عشر واخواته فاضطرروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
 على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
 لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
 على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادى عشر
 وبقي في نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اي فلان
 (جارى بيت بيت) اي ملاصقا بيتي وبيتها وبيت منه منتهيا الى بيت
 منى او ملصق بيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اي
 وقع بين هذا وبين ذلك يقال هذا الشئ بين بين اي بين الجيد وبين
 الردى اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كان
 الاول لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثاني) لما مر من التضمن (واعرب الاول

٩ يشبر الى ان الضمير راجع
 الى اللفظين او الجزئين
 لا الكلمتين اذ لو كان
 كذلك لنعيل بنيتا تدبر
 منها

والافتقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الكتابة وبعدها معرب
بأعراب تقديري (وكسر اشائي) عند الوصل لامتناع الساكنين
وكون الكسر اصلا في التحريك (وفتح الاول) المحقة (نحو سبويه)
معناه قبل العلمة الراجب في السبب وهو الفتح او الراجب اياه اى الواجد
ريخته سمي به امام النخاعة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه
اولكثرة شمه اياه (وان لم يكن) الثاني (صوتنا بى الاول على القمح)
لما مر (ان كار آخره حرفا صحيحا نحو بملك) اسم بلدة بالشام مر كب
من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البله من بك اى زحم
او من بك عنقه اى دفعها (وحضرموت) اسم بلد وقبيلة وهما
اسمان في الاصل جعلتا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان آخره
حرف علة) لتقل الحركة عليهما من حيث هي حركة وان كانت فتحة
(نحو معدى كرب وعرب الثاني) حال كونه (غير منصرف) للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني
فقط لكن لما كان الاعراب والمنعطاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر
عنه بهما ناسحا وتجزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب
مع اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط ثبوته
بتركيب فيجرب الأعراب فيه لفظا وتقديرا على حسب العامل وقيل
يجوز في مثل معدى كرب فتح البناء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا
تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجرب مع منع انصرف على رأى
ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للسكر به وبك اسم للبقعة
يقال هذا بملك ورأيت بملك ومررت بملك بالحركات الثلاث
في اللام وفتح اسكاف في الاحوال اثنتي مع انصرف على رأى آخر
ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان
او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثالث وبنى الثاني ايضا
على رأى تشبيها له بخسفة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها
مبنية على تشبيه ما لبس باضفى بتركيب اضافى في مجرد الصورة وجعل
كل من الجزئين الحقيقين كلمة باعتبار رد لانه على المعنى في الاصل

أذا كان معرفة وهم من
 الأندلسي وعلى كل التقدير
 خبر لا محذور عند غير
 الأخصس وعنده ما خبر
 ويلزمه قطع سي عن
 الاضافة وقد تحذف كلمة
 لا تخفيفا مع انها مرادة
 كقوله تعالى (تالله تفتؤ
 تذكرو يوسف) اي لا تفتؤ
 لكن قيل انه لا نظيره
 في كلام العرب وقد تحذف
 الياء مع وجود لا والواو
 التي تدخل عليها في بعض
 المواضع كقول امرئ
 القيس (ولا سيما يوما
 يدارة جلجل) اعتراضية
 وقيل حالية وقيل عاطفة
 ثم عدتها من الكلمات
 الاستثنائية يكون ما بعدها
 مخجرا عما قبلها من حيث
 اولويته بالحكم المتقدم
 والافليست منها حقيقة
 عند الرضي ومن تبعه
 كالعصام وذهب
 الزمخشري وصاحب
 اللب واللباب الى انها
 حقيقة في الاستثناء وهذا
 الخلاف جار في فضلا
 ايضا

فنهوا عن الاعراب لثلاثه نفض وتحريك الاخر في نحو عاق في التركيب
 بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان
 فعدهم هذا القسم من المبني لبس كايبني (اوصوت به للبهائم كخ)
 يفتح الون وكسر الحاء المعجمة او فتحها مع تشديد ها او بسكونها
 مع التخفيف لاناخذ البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء
 الافعال وارتضاه الرضي وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا
 في الامتحان فلا يوجد بعدهم هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره
 هنا افتداء لهم لانه مخشاه وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت
 وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع
 كخ عند الاحتجاب ووي للمندم وآه للمتوجع واح للسمال وهذا القسم
 لبس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل في القسم
 الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال اوصوت به للحيوان او صدر عن طبع
 لكان اشمل وجعل ذكر البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل
 تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتبحر العارف
 (وبعض المركبات) اذ لبس كلها من المنيات فنه ما صار اسما
 واحدا كملك وسبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء
 اجزئيه وهم ككتن (وهو) اي ذلك البعض (هل ككتين) في الاصل
 او في الحال فبشمل ستة اقسام (لبس احدهما عاملة في الاخرى)
 في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب او لا احتراز عن مثل تأبط شرا
 ومثل عبدالله ومثل من زيد وانزيدا اعلاما اذ كل منهما محكي اعرابه
 تقديري وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم
 والصعق وان يقول ولا عبرتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم
 ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين لبس بينهما نسبة
 لكان اصوب (جمعنا اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما دالا على
 معنى واحد (وان كان الثاني صوتا بنيا) اي الجزآن اما الاول فلانه
 لبس محلا للاعراب لكونه جزأ حقة قبا من الاسم فلم يخرج الى سبب البناء
 واما الثاني فلكونه مبيها قبل التركيب وهذا ساو ك مسلك الغير

٧ الاحث تصدق هذه

المقدمة كما في قولنا ا
 ملزوم لب وب ملزوم لـ ج
 فالملزوم لـ ج لان ملزوم
 الملزوم ملزوم (تصدقات)
 ٩ قوله لاسيما لانني الجنس
 وسي مثل مثل وزنا ومعنى
 اسمها عند الجمهور
 واصلها سوى اوسبو
 ولوقع بعدها ان كان
 مفردا اما مجرور وعلى انه
 مضاف اليه ما زائدة
 او بدل منها هي نكرة
 غير موصوفة اي لا مثل
 شيء واما امر فوع خبر
 مبتدأ محذوف بالجملة
 صلة ان جعلت ما موصولة
 او صفة ان جعلت
 موصوفة وجر اولى
 من هذا الوجه لقلة حذف
 الجملة الواقعة صلة
 او صفة صرح به الرضي
 فحركة سي اعراب لانه
 مضاف واما منصوب
 بتقدير اعني او على انه تمييز
 ان كان نكرة وما كافية
 عن الاضافة والفتحة
 بنائية مثلها في لا رجل
 وعدم تجوز نصب ٧

راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بناء لانهم احرص على الامالة
 لاسيما ٩ في ذوات الراء والمصحح لهما كسرة فالتزموها وقيل لان الراء
 حرف مستقل لكونه في مخرجه كالكره فاختير فيه البناء لانه اخف
 اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقي مختلفتين وقال المصنف
 رحمه الله وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيه انهما يتنصيان
 عدم التحصر بسبب البناء في ناسبة مبنى الاصل وان ضموا ما ذكره
 الحجازيون انما ذكرنا لكونه الكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
 درجة التي يجب ان يضم ما ذكرنا والتحصر للاصل دون الضميمة
 (والاصوات وهو) اي الصوت في عرف النحاة (كل لفظ حكى به
 صوت) اي لفظ غير موضوع للغي بدلالة تكبيره واختياره على اللفظ
 سواء كان الحيوانات والجمادات (كغاق) والحكاية اما بنفس المحكي
 عنه نحو قال زيد غاق ونح او غاق واما بما يشبهه نحو قال الغراب غاق ارغاق
 صوت الغراب او قلت غاق فاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب
 من نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم
 لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة لتركيب
 فاخراج ما وقع فيها واذا دخل ما يقع غير معقول مع انه حينئذ انحصر
 المبنيات فيما ذكرنا والتعليل بانه حينئذ اسم لاصوت بعد تسليم الاول
 مردود بان الصوت في عرف النحاة اسم الاسم وهو المحكى وبهذا
 الاعتبار عدد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان
 او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه
 حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهوا والثاني نفس ما صوت
 والداخل في الاول حكاية ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية
 هو شفاء التركيب وفيه انه مذهب من جوح والختار مذهب الزنجشبرى
 اى يكون غير المركب بحرف موقوفا وبديل عليه جواز الساكتين
 في نحو زيد مع امتناعه في نحو اوين وفي المحكية صكونها حكاية
 عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندى انه لما تعسر
 او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدها غاية المشابهة

ارادوا ان يجعلوا كلهم على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا
اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناءه في غير كاسبي (واسماء
الافعال) بناؤها المشابهتها لبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى
او الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى
انضج واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
التامة المقفودة فيهما كذا في الامتحان (وقد سبقت) هذه
المذكورات من المضمرة الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها
(وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة
(كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (اوصفة نحو بافساق) وباخبار بمعنى
يافاصة وياخيبة (اوعلما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة قبل بناء
هذه الثلاثة لمسابتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى
لبني الاصل ورده المصنف رحمه الله بان جهتي المشابهة مختلفتان
٤ فلا يتنج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفردة المعرفة كما
سبقي ٩ فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت
لان قياس المساواة لا يتنج باعتبارها ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه وكيف خرج لفعل
عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد
عليه ما ورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج
ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو اداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى
في هذه الثلاثة العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على
العدل عنه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا
على الآخر وان ادعى العدل المقدر لا يضطرار وجودها مبنيان
الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كونه الاصل المحمول
عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف
(عند اهل الحجاز) قيد الاخير وهو معرب عند بني تميم الاماني آخره

٤ لان فاعل بمعنى الامر
مشابه ابني الاصل في المعنى
وما على زنته مشابه له
في الزنة والمبالغة فلا يصح
ان يقال المشابه للمشابه
لشيء مشابه لذلك الشيء
لا تتفاء جهة المشابهة
فيه
٩ فان قيل لم لم يعتبر العدل
في جهة المشابهة كما
اعتبر البعض مع ان قياس
المساواة يتنج باعتبارها
لعدم التخفيف فيه قلت
لان لم يرض به الرضى
الى آخره (نسخه)
٧ وهو ما يرتكب من
قضيتين متعاقبتي مجموع
او ايهما يكون موضوع
الآخرى كقولنا مساو اب
وب مساو ج فانهما
يستلزمان مساو ج لكن
لا لذا اتبها بل بواسطة
مقدمة غريبة وهي
ان كل مساو مساو
مساو ولذلك لم يتحقق

ذلك الاستلزام
في قول ششم بن صعب
ولم يرد الموعجات من اللهاى
والوضع متعاقبات النساء
اذ اقلت حذام ففقدتوها
فصدورها

مؤراء

لماترك المطاطيب لقاصم
و لا تجلس مع اصحاب الغرامى
فان القول ما قالت حذام

قد مع لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين)
 قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدره كما مر
 (والجملة) من حيث هي هي اخرها عن الجمع لكون بنائها مختلفا فيه
 واعتباريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد
 المعاني المتضبة عليها اصلا عدم دلالتها على المستقل المطابق
 واعراب المضارع بالمشابهة اتمامه وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى
 (واثاني) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم) منهما
 (ما لا يفتك عن ابناء) اصلا (وهو) اي المبني اللازم (المضمرات) وجه
 البناء والاستثناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة
 على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه
 هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقبل
 المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف
 الخطاب والفصل (واسماء الاشارات) قيل بنيت لتضمها الاشارة وهي
 اعدم استقلالها معنى حرفي لكن ام بوضع لها حرف كما فصلها الرضى
 وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحل عليه ما عداه وقيل
 لاحتياجها الى القرينة الزافعة لايتها منها وهي اما للاشارة الحسبية
 او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعاقب (والموصولات) وجه البناء
 المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف
 (غير اى وابنة فانهما معربان) ما لم يحذف صدر صلتها لان التزامهم
 فيهما الاضافة المربحة لجانب الاسمية فلا يردكم رجل وخمسة تشرك
 اعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذا ولما سيجي ان الاضافة
 فيهما كالاضافة فلا ترجح جانب اسميته وانما بناه عند حذف الصدر
 لتأكيده شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى
 فشابهها الغايات ولذا بناه على الضم نحو قوله تعالى * ثم انزع
 من كل شيعة ابيهم اشد على الرحمن عتيا * وينبغي ان يستثنى
 منها ومن اسماء الاشارات تثبتها لان المختار عنده كونها معرفة
 وبين وجهه في الامتحان بان لفظ التنية لما كان قياسا مطردا عاما

كلمة هندی

٨ في شبه النار الحاصلة
من شجر الغضا وكلاهما
بجاز (حسن مصري)

اي حركة آخره و سكونه (بعامل) اي بسببه بواسطة او بدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعاقب بشيء على ما يشهده
تكبير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للبنى والمغرب
بالحرف مع انها مذكوران في الاقسام لانه اراد التبيه على الخطاط
رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
في الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد حرفه بعد سكونه فيهما
اصدق تعريف المبنى على المغرب بالحروف لامر ان الحروف ثابت قبل
العامل وبعده يحصل صفته وهي الدلالة والادلالة له في المبنى حتى
يراد به هذه الصفة كما في المغرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريف ابن
الحاجب اهدم حصول الغرض الاصيلي من التعريف بهما وهو معرفة
الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات
حتى يعلم ان ما عداها مغرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيدانه مع اختلافهما
في نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل حال جميع انواع المبنيات واراد
بمبنى الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام ون الجلالة وكل ذلك
لاقربته عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقف على الاستعمال في الجملة او حال تمامها على تفصيل المبنيات
وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل وما
اختلف آخره لايهام ارا الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره المترتب
عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على ثباته ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطري بما عرفه
المصنف رحمه الله بعد تعريف المغرب بالاختلاف (والمبنى) مطاوعا
ولم يضمم لثلايتهم رجوعه الى المغرب من اول الامر (عنى نوحين
مبنى الاصل) اي مبنى هو الاصل (ومبنى العارض) اي مبنى هو العارض
(والاول اربعة الحرف) قدمت لكماله في الاصله ان لا يقع مع حوالا اصلا
ببنتلاف الماضي فانه قد يقع موقع المغرب فيكون مع ولا الامر (والماضي)

بمجرد المحلبة والاستحقاق له فسمى محليا حتى اوزال ذلك المانع لظهور
 الاعراب لفظا او تقديرا نحو يزيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو
 وعمرا ومررت يزيد وقوله تعالى * واختر موسى قومه ٩ بخلاف
 مبنى الاصل فانه ليس بمحل الاعراب اصلا لعدم توارده المعاني عليه
 لعدم دلالاته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
 بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه
 محليا انه في محل او وقع فيه معرب لظهور الاعراب فيه عليهم ان المحلى
 قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت
 يزيد وضرب زيد شديد وعمر وضارب زيد منصوب المحل واما نحو
 تأبط شرا علما فالتخيار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر
 فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمعنوية زالت بالعلمية بخلاف المانع
 في يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار
 ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع عن ظهور النصب
 غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية
 بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا اوزال الاول وبقى الثاني
 صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه
 (وهو) المبنى عارضا او اصليا بالا ستخدام ٤ (ما) اى كلمة
 (كانت حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل)
 اى لا بسببه او دخل عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول
 الى الحركة بسبب آخر كما سيحى وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
 داخلية فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب
 ان نحو شري وهو كونها معرفة موقوفة صرح به في الامتحان
 لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبس (بخلاف
 المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعرابه اى اوضحته او اظهرته فالمعرب
 محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشيء محل
 لوصفه (فهو) اى المعرب مطابقا ولما كان ناقصا للمسبق عطفه
 بالفاء لان مرته بعد مرته الاجمال (ما) كلمة (كانت حركته وسكونه)

٩ ولما لم يسمع حذف الجار
 في مررت يزيد مثل لوزال
 المانع بهذه الآية الكريمة
 سجد

٤ والاستخدام هو ان يراد
 بلفظ له معنيان احدهما
 ثم يراد بالضمير العائد الى
 ذلك اللفظ معناه الآخر
 او يراد باحد ضمير به احد
 المعنيين وبالاخر الآخر
 سواء كان المعنيان
 حقيقة بين او مجاز بين
 او مختلفين فالاول كقوله
 * اذ انزل السماء بارض
 قوم * رعينا وان كانوا
 غضابا * جمع غضبان
 اراد بالاسماء الغيث وضميره
 في رعينا ه ان ثبت وكلا
 المعنيين مجازي (واشأنى
 قوله * فسقى الغضا
 والساكية وانهم * مشوه
 بين جوانح وضلوع *
 اراد بالضمير الاول المجرور
 في ساكنيه المكان الذى
 فيه شجر الغضا وبالضمير
 الثانى المنصوب ٧

اعرابه بالحركة) لا بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمتسلون ويضربون
 (مان كان) ذلك الموقوف عليه (غير ممنون بتو بين التمكين) ممنونا بتنوين
 المقابلة اولا (او كان في آخره تاء التانيث فاحواله الثالث) اى اعرابه فيها
 (تقديرى) لعدم ظهوره في اللفظ (نحو احد) في الاحوال الثالث
 مثال اعراب المنون (وضاربه) كذلك مثال لما في آخره التاء (وضاربات)
 مثال للتون بغير التمكين (وان كان ممنونا) بتنوين التمكين (بغيرها)
 بلاهزمة او بها اى حال كونه بلا تاء التانيث او بلاهاء منقلبه عنها
 (مردعه وجره تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه
 يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا الافتضائه فتح ما قبله الذى هو انصب
 (نحو زيد) فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت
 زيدا بالالف (واما المحلى) وهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدّر فى آخره
 بل فى نفسه لما منع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن
 الاول والاخر يدل الثانى (الاسم العرب المشغل آخره باعراب غير
 محكى) لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديرىا (نحو مررت
 بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة الى
 ان النصب للمجورور فقط لانه مع الجار لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء
 معنى العامل الى الممول فهى اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة
 الممول كذا فى الامتحان (وكذا اعجبني ضرب زيد ومر بزيد
 فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوب على المفعولية (فى الاول
 والنائبية فى الثانى والثانى) منهما (المبى) العارض الذى يتوارد
 عليه المعانى المتضدية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى
 انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى
 فيما لا يستحقه فانواع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
 فى النفس اذ فى نفس اللفظ محلا للاعراب لتوارد المعانى المتضدية عليه
 لدلته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور
 الاعراب مطلقا ومخصوصا ككونه مبنيا وبضا فاليه او مدخول الجار
 فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي

في الاحوال الثلث نحو برميان وبرمون وترمين لان برميانوم برميالى آخره
 (نحو يرمى) هو (وزمى) انت او هي (وارمى) انا (وزمى) نحن
 (والخامس) منها (فعل آخره واو مضموم ما قبلها) اذ لم يوجد اسم
 كذلك (فرفعه فقط) دون نصبه وجزءه اذ هما الفظيان (ابضا)
 اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها (تقدرى) لمثل ما مر من استفعال
 الضم على الواو المذكور (ان لم يلحق باخره ضمير) مذكور اذ لو لحق به
 يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر (نحو يغزو) هو (وتغزو) انت او هي
 (وغزو) انا (وتغزو) نحن (والسادس) منها (اسم معرب اعرابه
 بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة او ايها همزة وصل) تفسير للساكن
 فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكن فيحذف حرف الاعراب
 (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) من المفردة المكبرة
 المضاف الى غير الياء (فاعرابه في الاحوال الثلث تقدرى) لعدم ظهوره
 في اللفظ لما مر (نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت
 بابى القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب
 مقنونا نحو مصطفون ومصطفين) يقع النون في النصب والجر
 (فيتمرك الواو) دفعا للساكنين (بالضمة) للمجانسة (والياء بالكسرة)
 لمذكر (فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث) الظهوره في لفظه (نحو
 جاءنى مصطفوا القوم) بضم الواو (ورأيت مصطفى القوم ومررت
 بمصطفى القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ما قبل حرف الاعراب
 مقنونا حاذفان اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه (تقدرى)
 في الاحوال الثلث (نحو جاءنى ضاربى القوم ورأيت ضاربى القوم ومررت
 بضاربى القوم وان كان) ذلك الاسم (ناتية فرفعه تقدرى) لحذف
 الالف للساكنين (وفي نصبه وجره تحك الياء) للساكنين (الكسر)
 للمجانسة (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءنى غلاما ابنتك)
 يحذف الالف (ورأيت غلامى ابنتك ومررت بغلامى ابنتك) بكسر الياء
 فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف)
 اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالساكن) حال كونه (تاما كان)

(لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا
 فيكون تقديرها (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلامهما
 معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول
 والثالث (بمخلاف نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه) علمين من العلم
 المركب الذي جزؤه الثاني معمول لماله اعراب في الاصل (فان اعراب
 الجزء الاول) اي اعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال
 لكونه جزءا كزاى زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده
كما حقق في الاضحيان (منهما) اي من نحو عبدالله ونحو مضروب
غلامه (نفظي) لظهوره في لفظ ماله اعراب وان كان في وسطه
لكونه ماله اعراب في الاصل ولما منع في آخره وذلك اولي من اهدار
الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له (بحسب
العامل) فان رافعا فرفع وان ناصبا فنصب وان جارا فجرور
(والثاني مشغول باعراب الحكاية) اي باعراب ما ليس بها ولذا
لم يظهر فيه اعراب المذكور مع انه الآخر (او) ما في آخره
(بناء محكي) والتسمية بالبناء كالنسمية بالاعراب (نحو خمسة عشر
علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزاه مبنيين كما سيجي واذا جعل
علما يكون معربا باعراب تقديري (على الاشهر) لانتفاء موجب
البناء الذي سيأتي وتعدر ظهور اعراب في لفظه لما منع هو الحكاية
وقيل يكون مبنيا كما قيل العلية ومثله سبويه كما صرح به في الاضحيان
(و) الموضحة (زراع ما) اي اسم او فعل معرب (في آخره) الاولى ترك في
كما في الاول (ياء مكسور ما قبلها) وان حذف لانتفاء الساكنين فانه
كالمفروض) لكونه مقدر الانسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما في بد (فان كان
ذلك المعرب (اسما فرفعه وجره تقديري) للزوم تسكين البناء المذكور
لاستئصال الضمة والكسرة عليها واما نصه فلغظي لخدمة الفتحة
عائنا (نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان قولا فرفعه
فقط) دون نصبه وجرزه اذ هما لفظيان (تقديري) لاستئصال
الضمة عاينها بمخلاف الفتحة (ان لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع فانه
ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا

الموضوع (الثاني ما) اي اسم معرب مطاقا (اضيف الى ياء المتكلم) واو
 حذف او قلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون
 اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلمي ومسلمي ومسلمي بالتشديد
 (ما كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم فرفعه تقديري) لزوم
 القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجره فانها لفظيان ياء مدغم
 فالاولى تقديمه كما في الاواني (نحو جاني مسلمي اصله مسلموي) قلبت
 الواو ياء وادغمت (وان كان غيره) اي غير جمع المذكر السالم (فالكل)
 اي كل اعرابه (تقديري) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا
 سالما لوجوب الكسرة والسكون او الفتح قبل العامل وتعدر اجتماع
 الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضد بن بعده ولم يمكن جعل
 لكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما يمكن جعل الحروف
 الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف
 العامل بخلاف فهمها ولاوجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذا اضافة
 الى الضمير لا توجهه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامي) واني
 (ورجالي ومسلماني و) الموضوع (الثالث ما) اي اسم معرب مطاقا
 (في آخره اعراب محكي) اي حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب
 مجاز بالكون ان اذ ليست بالاعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله
 غير الاعراب الحقيقي وانما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر
 بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدمه على الرابع عكس ما في اللب حال كونه
 (اما جملة) في الاصل (منقولة) في الحال (الى العملية نحو تابت شرا) فان
 الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبنى كما قيل العملية (او مفردا
 في قول) القوم (الحجازي) واما بتوميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه
 ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكره منصوبا اشعارا
 بان السؤال عن زيد المنصوب فتعدر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت
 زيدا ونحو دعني عن تمرنان) اعرابه ياء مقدرة والمفوض حكاية
 (لمن قال لك تمرنان وكذا) اي كالذکور في كون اعرابه تقديريا
 لاشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب حرؤه الثاني معمول) في الاصل

(في اللفظ) اي لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها
الظهور (وتقديري ومحملي فلندكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعد هما لفظي)
لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من
مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن
آخره لمجرد التخفيف اولاد عام فيما بعده نحو بارئكم بنسكين الهمزة في
قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع
حركة آخره بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم
التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري
ونحو يا زيد انظر بضم الفاء وبحر ضرب خرب بالجر الجوارى في خرب
اذ ليس بحركة آخره بتأنيده ولا اعرابية بل للتناسبة والاعراب مقدر صرح به
الدمايني فتكون التسمية بالجر للمشاكله اللهم الا ان يقال ان الاول لمحق
بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني بالمحكي
للاشتراك في اشتغال الآخر بالحركة الغير اعرابية فافهم (فالتقديري ما
لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لما منع فيه غير الاعراب الحقيقي) اذ لو
كان حقيقيا يكون محليا كما يحى (ولا يكون) التقديري (الا في المغرب)
الاصطلاحى (كاللفظي وذلك) التقديري (في سبعة مواضع) وجعلها
البيضاوى ثمانية والمصنف رحمه الله نقصها وجعلها خمسة بان ادخل
في الثاني ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا
وثامنا و زاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضوع (الاول)
معرب (فرد آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين) لا لمجرد
الحقفة فهو منوى ولا منسى فيكون كالمفروض (فان كان) ذلك
المفرد (اسما فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري) لتعذر الحركة على
الالف ملفوظا او مقدر (نحو العصا وعصا وان كان فعلا
فرفعه ونصبه تقديري) لوجود ذلك الالف في تينك الحالتين
(وجزمه) بحذف ذلك الالف (لفظي) لوجوده في اللفظ (نحو
يخشى) ويخشى الله (وان يخشى) ولن يخشى الناس (ولم يخش و)

اغللا بعده (وقوار يا) ليناسب قطر برانعه (وكل ما لا ينصرف اذا
 اضيف الى شئ اودخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد فيه
 السببان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة
 او اللام لان منع الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر) مثال للثنائي
 قدمه على مثال الاول اذ لا يقع الفصل بين المثال والمثل (واحرنا)
 مثال الاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم (وانتسيم الثالث)
 منها تقسيمه (بحسب النوع وهو) اى الاعراب بحسبه (اربعة)
 بالاستقراء (رفع ونصب) هما (مشتركان بين الاسم والفعل)
 غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية
 والمفعولية وفى الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية
 والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام (وجزم مختص
 بالاسم) لا يوجد فى غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل)
 معناه ما يشبه الجر فى الاختصاص (او علامة الرفع) اى علامة
 هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك ٩ او علامة دالة على ما دل
 عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما
 على رأى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
 الذى هو الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو)
 اى واولج المذكر السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف) اى الف
 التثنية فى الاسم (ونون) اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة
 المخاطبة فى الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحمة) فى الاسم والفعل
 (واسرة) فى الاسم الذى هو الجمع المؤنث السالم (واف) فى الاسماء
 الستة السابقة (وباء) اى باء التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف
 النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة) فى المنصرف (وقحمة)
 فى غير المنصرف (وباء) اى باء التثنية والجمع المذكر السالم
 والاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة) من آخر
 المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير (وحذف الآخر)
 من المضارع لمذكور اذا كان معتل الآخر (وحذف التنوين)
 المذكور (والتقسيم الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب (تقسيمه
 بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلثة لهظي يظهر

٩ واعلم ان المضاف اليه
 اما مبين للمضاف واما
 مساو له واما اعم مطلقا
 واما اخص مطلقا واما
 اخص من وجه فان كان
 مبينا وحينئذ ان كان
 ظرفا له فالاضافة بمعنى فى
 والاف بيئى اللام وان كان
 مساويا له كايث واسد
 او اعم مطلقا كاحد اليوم
 فالاضافة على التقديرين
 بمنزلة وان كان اخص
 مطلقا كيوم الاحد وعلم
 الفتحة فالاضافة بمعنى
 اللام وقد يسمى هذا
 اشق بيانية لا يضاعفه
 وكشغذ وان كان اعم
 من وجه فحينئذ ان كان
 المضاف اليه اصلا
 للمضاف فالاضافة بمعنى
 من والافهى ايضا بمعنى
 اللام كاضافة خاتم الى
 فضة بيانية وعكسها
 بمعنى اللام (مفتى زاده)

لا اصلية ان واذا سميتا من يدين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي
 التأنيث وقيل في استماع دخول التاء وقيل في كونهما من يدين (علما) لا يمتنع
 بالعلمية عن الاء، ويتحقق المشابهة بهما (اووصفا لا يدخله التاء) لما مر
 من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعلمية
 (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لا يدخله التاء كسكرى (ورجن)
 مثال لوصف ابس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
 والوصف (وكل جمع) خاليا او اصليا كخاضا جر تحقيقا او تقدير يا
 كسراويل على وزن فعائل او فعائل (بان كان اوله مفتوحا وثانته
 الفاعل حرقا متحركان او ثثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاء على
 كجوارفانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط
 اختصاصهما بالجمع وامتناع التفسير مرة اخرى وتكرار الجمعية
 في البعض ولذا سمي مشتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلاهاء
 ولا ياء احتراز عن مثل فزانة ومدانتي بناء على ان المتبادر كونه
 على وزن احدها بدون اتصال شيء وهو الظاهر من المثال على ان
 المختار عنده كون التاء في مثل فزانة جراً فيخرج بانصاله عن الوزن
 المتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان (نحو مساجد
 ومصايح) وفي التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان
 المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو يعتبر فيه مجرد مقابلة
 المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
 بالفاء والامين وانلام وعن الزائد بلفظه كما في اتصريفي ويقال له
 وزن عروضي ايضا كما صرح به افضل العصام (ويجوز صرفه) اي
 لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة باذخالكسر والنون
 لما مر من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يتخل بالوزن او سلاسته لومنع
 فالاول كقوله * صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن
 ليايا ٩ وانني كقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كثرته
 يتضوع * ٤ (او للتناسق) اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من
 المصرف (نحو سلاسل) على قراءة نافع والكسائي صرف لينايب

٩ اوله
 ما ذ اعلى من شم تربة
 احد * ار لا بشم مدي
 الزمان غواليا *
 ٤ اوله
 هنيئا لارباب التعميم
 نعيمهم * وللعاشق
 المسكين ما يتجرع *

والمقاومة سبان في الحالين (ولو سمي به) أي بذلك المتحرك الاوسط
 (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث حينئذ فلا يقوبه الا القام مقامه
 بالذات فلو سمي بالزائد على ثلثة منع لو تأنيثه اصليا والاقتصر
 في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تأنيثه وتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز
 تأويله بالجمع مثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث
 ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) اضعف تأنيثه (ونفسه)
 لوجود السبين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند وكل علم) في الحال
 ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اول من قولهم
 ليا من من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الاتحسان (مركب
 من اسمين) في الاصل لان نحو النجم وبصري هلمان منصرفان لان
 الحرف لعدم استقلاله لا يعند بجزئيته وكانها لا تركيب فيهما حتى
 يؤثر نحو من زيدا وان زيدوا بزيد مع الضمير وتأبط شعرا علما محكيبات
 فلا يظهر فيها منع الصرف (بس احدهما عاملا في الآخر) بالاضافة
 او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبدالله وضارب زيدا لانهما
 محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثر في المضاف الصرف
 فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان البار لا تؤثر
 الاحرارة والماء البرودة (ولا الثاني صمنا) في الاصل مثل سبويه فانه
 مني او محكي بتأويله (ولا متضمنتا لمعنى الحرف) في الاصل عاطفا او جارا
 كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيان البناء على الاصح
 فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القبين كما اصاب
 في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معر با قبل العلمية احترزا عن
 مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل اوزاد
 ذلك لكن عن قوله بس احدهما عاملا في الآخر ولرزد ايضا لانهما
 لاغنى عن الفيين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون
 النسبة او مع الامتراج لسكان اخصر واسئل وامنع والثاني اوضح
 كما لا يخفى (نحو بعلبك و حضر مهت) على اللغة الفصيحة كما سيجيء
 وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما به الف ونون زائدتان في الآخر)

٩ وقال بعض ان كان
 المؤنث منقولا من علم المذكر
 يمنع صرفه اعلم ان اسماء
 القبائل والبلدان التي
 لا يظهر فيها سبب سوى
 العلمية فيها ما سمع عدم
 انصرافه ومنها ما سمع
 انصرافه ومنها ما سمع فيه
 الامر ان ومنها ما لم يسمع
 فيه شيء فنسح الصرف
 لا اعتبارها اسم القبيلة
 او اقرية او البقعة
 والانصراف لا اعتبارها
 اسم الحي او المكان قال
 الرضى ما جهل استعمالهم
 اياه يجوز فيه الامر ان
 وقال الفاضل العصام
 ونحن نقول الاقبس
 الصرف لانه الاصل لان
 يثبت ان غير المتصرف
 اكثر فانه حينئذ بين
 الارجاع الى الاصل
 والالحاق بالاغلب
 (فتح الاسرار)

ولاجر بخلاف التاء فانها انزلت لزمت بمرض كالعلمية ورده المصنف
 بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظم
 بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكري وضراء
 وان ارادوا مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة
 في افعال التفضيل والمدودة في افعال الصفة الا ان يدعو مع عدم تغير
 المصيغة والكثرة ولكن ايس بقوى الا ان يضم اليه قلب التاء هاء وهي
 حرف خفي كما انه معدوم فغلب مفارقة التاء ونذر مفارقة الفين فالحكم
 للغالب والبادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التانيث لغطا) زائدا على الثلاثة
 او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحرمة او تقديرا) انما شرط
 فيه العلمية لتصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان
 ولانها وضع ثاب فيكون التاء حرف مبنى بلاخلاف بعد ان كان حرف
 معني فيلزم (هو) اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد)
 حرفه (على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او)
 هو (متحرك الاوسط) حال كونه علم المؤنث (نحو قد سمع امرأة)
 ويذبحي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ما وجور وجه هذا الاشتراط
 ضعف التاء المقدرة فلان قوى قوة المملوطة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها
 ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل
 عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل
 وجوب الحذف في مثل جزمي مع جواز حبلي والعجمة وان لم تكن
 مؤنة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا قل من تقوية التانيث
 وضعف هذين لا يؤثران الا فيما سماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه
 بقوله علم المؤنث وقيل السلامة ينقل احدا الامور عن مقاومة الخفة لثقل
 احدا السببين ومزاجتها لتأثيره ورده المصنف رحمه الله بانه لا طائل له
 اما اولا فلان تأثير العامل ايس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل
 كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة
 في الاخيرين ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما
 لذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة

فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ
 الذي فتضعف النجمة فلا توتر (وهـ) اى والحال ان ذلك الالجمي
 (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة) او متحرك الاوسط نحو قاقون)
 كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
 لجودة قراءته قدمه للتنبية على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما
 مثالان للزائد على الثلاثة الاول والثاني والثالثى الاول (وشر) وسفر
 فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل النجمة
 كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماء وجور فيجوز في نوح الوجهان
 كهند فهذا للزخمسرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيق له
 علامة ظاهرة تظهر في بعض التصرفات والجمعة امر اضفي لاعلامه لها
 ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار النجمة في نحو
 نوح واعتبارها في نحو ماء للتقوية للاستقلال السببية وانه لم يسمع
 قط منع الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك
 الاوسط في النجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه
 مقام الرابع القائم مقام الناء فيقوى بوجود المائب في الجملة وهذا لا يعقل
 في النجمة اذ لاعلامه لها حتى يسد مسد هاشيء فلا وجه للتقوية
 بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب
 يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرون في كلامهم فتقوية الزيادة للجمعة
 معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤدياً الى القلة في لغة العرب
 الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسبويه واكثر النحاة
 وارتضاه الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشر وهذا
 لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسمان بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة
 في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب
 في هذه الزسالة (وكل مؤنث) علما اولاً (بالالف مقصورة) كانت
 (او ممدودة) والمراد بها الهيرة المنقلبة لاما قبلها والسمية بالالف
 باعتبار الكون وبالمدودة باعتبار السببية فافهم (نحو حيلي وحراء)
 قيل انما قامت مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا مثلاً لا يقال حبل

والعلم ولو لم تكن اعلا ما بان تكثرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد
 (والثاني قياسي) وهو ما لا يتوقف منه بخصوصه على السماع بل يمكن ان
 يذكر فيه قاعدة كلمة موضوعة غير محصورة كما اشار اليه باداة السور النكلى
 في قوله (وهو كل علم على وزن) اي هيئة (مخصوص بالفعل) في الوضع
 الاول فلا يجر في الاسم المنقولا عن الفعل او العجم (كضرب)
 مجهولا (وشمر) مشددة العين علم لفرس الخجاج معناه في الاصل
 اسرع في المشى ويقم منقولا من العجم (واقطع واجتمع واستخرج
 وغير ذلك) من اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة وكذا
 فوعلى مجهولا (اوفي) محل (اوله) اي الوزن ارجح بالجلول (احدى
 زوائد المضارع) التي لها نوع اختصاص به وهي حروف اتين
 حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث لان لحوقها به
 يتخرج عن كونه وزن الفعل لا اختصاصها بالاسم نعم يكون معها
 غير منصرف للعلمية والتأنيث كعملية وارهلة اذ سمى بهما فيد خل
 في قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا وزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد
 ويشكر) واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعال
 التفضيل والصفة) اي كل ما كان على وزن افعال موضوعا للتفضيل
 والصفة (نحو افضل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف
 والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعال
 للتفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعي اذ مؤنث
 الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء (وكل اسم العجمي) غير عربي
 في الاصل (استعمل في اول نقله اني العرب علما) سواء كان علما في العجم
 ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال
 شرطها ان تكون علمية في العجمية وما وجه من التعميم للحقيق والحكمي
 فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة العموم ولا صواب ان يقال ان الثاني
 ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيها سا ظهور العلة
 للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط
 بقاء العجمة بخلافها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لانصرف

المعدول للمعدول عند في التكبر وقيل عامه اللام لو افقته للموصوف
 افرادا وثنية ووجعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عامه
 الاضافة لانها توجب التنوين والبناء واطرافه اخرى مثلها كما مر وليس
 في آخره شيء من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان
 هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما
 بون بعيد والوجه الوجه ان جاء في الرجل والرجل الآخر وجاء في رجل
 ورجل آخر او فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الاما ذكر او لا
 ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعى المناسبة بين الحال والاصل
 وحكم بانه معدول عن احدي الصورتين منعت تلك الالفاظ ومثلت حال
 كونها (صفات) اذ وكانت اعلاما للذكور صرفت عن الاكثر لان العدل
 في هذا الباب نابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف
 اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية ولولالات لم تنصرف بالانفاق للتأنيث
 مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما يحس فيه والسبب في كل منها العدل
 الحقيقي والوصف الاصلى اذ العارضى صار اصليا في المعدول لاعتباره
 في وضعه (و) نحو (جمع وكسح وبتع وبصع) حال كونها (جوعا)
 فان جمع جمع جاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل
 واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع
 في الاصل افعال تفضيل فيجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب
 فيها العدل الحقيقي والوصف الاصلى على الاصح ولا يضره الغلبة
 الاسمية وقيل التمر يف الاضافى لانه بتقدير جمعهم حيث لا يؤكد بها
 المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم
 ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلاداة فهو
 يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في الاول وانما
 قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جاءت اعلاما تكون كسرى
 (و) نحو (عمر وزرور - ل) اسم نجم من جنس (وقزح) اسم جبل
 في مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديرى

٩ والذي بعث على انه
 معدول مما بمن كون اللام
 والاضافة غير ملائمين
 لمنع الصرف والباعث
 لمن جعله من اللام انه
 لو كان بمن وجب افراده
 وفي الاضافة لم يوجد
 شرط حذف المضاف
 اليه وانكل البس بشيء
 لانه من عدم الفرق بين
 تقدير الشيء والمعدول عنه
 ولا ينافى كونه اسم تفضيل
 عدم المعنى لانه قيل ان
 اخر في الاصل بمعنى اشد
 تأخر اثم استعمل بمعنى
 غير من جنس ما سبق
 فلا يقال جاء في رجل
 ودار اخر (قبح الاسرار)

قدمه تبيينها على ان منعه بالاصالة لا يتبع كازعم البعض (والتووين)
 للممكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الغريتين اذ الفعل فرع الاسم
 في الاشتقاق والافادة وكل حالة فرع لشيء مبع منه مانع من الفعل اعني
 الكسر والتووين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الأفراد
 ليجرى عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة
 جميع العلل وشرائط تأثيرها وهي لا تيسر الا بالتفصيل الآتي بل الجملة
 ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة
 القريبة وهو مخجل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه
 واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل به انواع معرفة
 وضبط للأفراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة
 الى التفصيل الآتي فافهم (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين)
 الاول (سماعي) وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن
 ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد و واحد
 و ثناء و ثمن و ثلث و مثلث و رباع و مربع) قال الرضي هذه مسموعة
 اتفاقا وقد جاء في الشهر فصالا عشارا والمردف والكوفون يقبسون
 عليها ما فوقها الى السبعة نحو خاس ^{و ثمان و ثمن و تساع} و خمس ^{و سداس و سدس}
 و سباع و مسبع و ثمان و ثمن و تساع و منسج بلا سماع بل المسموع
 مع بقاء النسبة نحو خاسي الى تساعي هذا قال الفاضل العصام انما
 لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعول ولا
 في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع
 لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعول وجعل
 ابن مالك خاس و خمس مسموعين ايضا وكل منهما معدول عن العدد
 المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاني القوم احاد
 او موحد اي جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي (واخر) جمع اخرى
 مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى
 معنى غير وقياسه ان تستعمل بمن واللام او الاضافة وحيث لم يستعمل
 بواحدة منها علم انه معدول من احدها فقبل انه معدول عنه من الموافقة

٧ من مخصص فيكون
 مرجحا وايضا يلزم
 ان يكون للتفسير غرض
 وقائدة لان فعل العبد
 لا يتخلو منه فيكون قائدة
 (مفتي زاده على الحسينية
 في اولها)
 ٩ وههنا باعث التفسير
 ابهام ما وقائده ازالته
 ومصحح عموم ما لان العام
 قد يذكر ويصح ان يراد به
 الخاص ومرجحه ظاهر
 من المقام (للمصحح)

ويرى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم ولم يخش
 (والرابع) وهو ما كان بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص الاعراب وهو)
 اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير رفوع غير النون)
 الذى هو والجمع المؤنث اذا مضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كالواصل به
 نون التأكيذ كما سأتى (فرفعه بالنون ونصبه وجره بحذفه) لان الضمير
 المرفوع لما عد جزأ بدليل سكنوا آخره ينادون ضربا جعلوا الاعراب
 بعده ولما لم يحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون اعدم
 امكن حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه
 دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما
 علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فىنااسب بدله
 فيحمل عليه فى الافعال ايضا (نحو يضر بان) ويضربون وتضربين
 ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضر با) ولن يضر بوا ولن تضربى ولن
 يرميا ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضر با) ولم يضر بوا الى آخره (فالمجموع)
 اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة)
 ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم
 الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما
 ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام اخر لا بد من
 معرفتها احتاج الى بيانها فقال (والمراد فى الاصطلاح) بالانصرف (٤)
 سمى بذلك لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن اول جوعه عن الاقبال على
 الفعل بالمشابهة واتغيره بدخول الجر والتوين ولا يذيد به قدمه لاصلاته
 واتكون مفهومه وجوديا (ما) اى اسم (٩ دخله الجر) بالكسر
 لتبادره لاصلاته كما سبق (والتوين نحو زيد) لعدم مشابهيته
 بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحرروف (وبغير المنصرف)
 سمى به لعدم ما ذكره فى المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج
 المعرب بالحرروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون
 ذلك واسطة بينهما كما صرح به فى الامتحان (لا يذيله الجر) بالكسر

المنصرف مأخوذ من
 المنصرف فانه تارة بالصرف
 عن حالته الاصلية
 بالتركيب اكثر من تأثير
 غير المنصرف حتى كانه
 يالقياس اليه لا ينصرف
 لانه ينصرف بالتسوية
 والكسر دون غير
 المنصرف وقبل جاء
 المنصرف بمعنى الزيادة
 والمنصرف يشتمل على
 الزيادة من الكسر والتوين
 او زيادة التمكن (عصام)
 واعلم ان التفسير يقتضى
 باعثا ومحكما ومرجحا
 وفائدة لان التفسير يلزم
 ان يكون واضحا وكاشفا
 من المفسر فيكون المفسر
 مبهما والابهام يكون
 باعثا ويلزم ايضا ان يصح
 ان يراد التفسير من المفسر
 فيكون مابه الصحة محكما
 ويلزم ايضا ان يحتمل
 المفسر بالتفسير وغيره

فلايد

٧

٥ يعني ان الواضع اعتبر عند الواضع دلالة هذه الحروف على المعاني الخفية ايضا وعدم تحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما فلما فاة بين هذا وبين ما سبق فافهم سلا
 ٣ هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الرضى من انه لا اعلال في تثنيته فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق واعل المصنف نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها مع عدم اللبس بحركة الون اما اللبس في حال الاضافة فجعله كالعدم لندرته والاعتماد على القرينة

والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه انا الضميمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الارباع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ٩ ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع ان تحض الاعراب تحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ٣ ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر لانهما كالثنى لفظا ومعنى واما كلا ففرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمرة الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلنا والحق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم التنون لازوم الاضافة كذا في الامتحان (واشياء) وهو ما بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو والحال وهو في عرفهم ما ليس آخره حرف علة (فرغمه) اى رفع ذلك المضارع (بالضميمة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كفى الوقف ولا يخفى ان ابس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزئه بحذف الحركة) ولو تقديرا كما اذا اتى الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب) ولم يضرب القوم (والثانى) وهو ما كان محذوفه حرفا للفعل (المضارع المذكور) الذى لم يتصل باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا وياء والفا (فرغمه بالضميمة) تقديرا لاستثناها عاينها (ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا (وجزئه بحذف الآخر) مثلا لقالان الجازم لما لم يجد الحركة سقط الحرف المناسب لهما (نحو يغزو)

٩ مع ان الاصل في الاعراب

الحركة **س**

٣ لم يقل لاماتها ليشمل

عين فم وذو فان لاميهما

لما حذف انسيا في كل حال

صا ر عينا هما آخري

كلام الاربعة الباقية

س

٧ عدل من قول الفاضل

الجامي حين الاعراب

حذرا عن لزوم المصادر

س

٨ فان آخره غير ثابت

في حال الاضافة سما

س

اذ لم يوجد في آخره حرف

يمكن جعلها اعرابا

س

٦ المراد بالاخت المثل على

ما اشار اليه في تفسير التنزيل

حيث فسر (كلام دخلت

امة لعنت اختها فاستعارة

الاخت للبل استعارة

غريبة غيره ووضوعة للنحاة

(عصام)

(المكبرة) اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاهد ابو ر أيت اباه وممرت

بائه وانما جعل اعرابها بالحروف ٩ لانها اسماء واخرها ٣ ثابتة في حال

الاضافة ٨ سما بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو

العصاف شبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كافي التثنية والجمع والساكن

اخف من المتحرك فان قلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا

لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب

وقد صار العين آخر احوال الاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا

لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضامن الكلمة

والاعراب وصف فتافيا ولما لم التعريك في التصغير بسبب سكون الباء

عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين اما

بالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيد للضرورة

وللنظر الى هذا قد تم الجمع على المثني عكس ما في الكافية واللب (والياء

نصبا وجرا فهو) اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر

السالم) وهو ما لم يتغير بناء واحده للمجمعية والتغير في نحو سنين وارضين

وشين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمية (واولو) جمع ذو من غير لفظه

(وعشرون واخراتها) ٦ اي نظائرهما من ثلثين الى تسعين (نحو جاهدني

مسلمون واو مال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمين واو لي مال وعشرين

وممرت بمسلمين واو لي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا

فهو) اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين (المثني) وقد سبق ما هو (واثنان

وكذا اثنان وثمان (وكلا) وكذا اكلتا ابلاتون ولو بلا اضافة فاه القاضل

العصام (مضافا الى مضمرة) اذ لو كان مضافا الى مظهر امكن معربا بالحركة

التقدير يد (نحو جاهدني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما

ومررت بمسلمين واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق

الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فلما احتراز عن اللبس في الاحوال

الثلث فلم يوزع فالرفع لكونه علامة العدة احق بالامتياز الذاتي

الى علامة اخرى فلو وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله (فهو)
 اى تام الاعراب بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لا المثنى والمجموع بقرينة
 ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا ومؤنثا وهو ما تغير بناء واحده
 للجمعة احتزبه عن السالم مذكرا ومؤنثا اذا عراب الاول بالحروف
 واعراب الثانى ناقص (المنصرفان) لا يحتاج الى علة ويبان وما خرج منهما
 او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجي احتزبه عن غير المنصرف لان
 اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير باب المتكلم فان المنصرف
 على مافسر غير صادق على العرب بالحروف كما سيجي (نحو جاءني رجل
 ورجل ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال اوناقص الاعراب
 بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة
 وأشار اليه بقوله (اما بالضمه رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص
 الاعراب بالحركتين المذكورتين (غيره تصرف نحو جاءني احد ورأيت
 احدا ومررت باحدا) وسيجي ترك الكسرة فيه وانما حل فيه على النص
 المناسبة بينهما في كونها علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة لعهد
 والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله (واما بالضمه
 رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث
 السالم) وحل نصبه على الجر ايكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر
 السالم على ما سيجي (نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
 والثاني) وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اى كالحركات المحضة (اما
 تام الاعراب بالحروف اثلثة) في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كافي
 الاعراب بالحركة (بالاو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام
 الاعراب بالحروف المحضة (الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة
 الى غير باب المتكلم اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كاسماء الاسماء المضافة
 اليها كما سيجي (المفردة) اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما
 بالحروف لكنهما البسائمي الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف

٧ في ضمن جميع الاقسام
 والاول باطل لاستلزامه
 انقسام الشيء الى نفسه
 والى غيره والثاني باطل
 لاستلزامه انقسام الشيء
 الى الاقسام القسمية له
 ينتج ان هذا التقسيم
 باطل وتفصيل الجواب
 ان هذا القياس قياس
 مقسم متخذة فيه نتيجة
 التأليف لكنه فاسد اما
 من جهة المادة او من
 جهة الصورة لان صفراء
 اما مانعة الجمع اولا فعلى
 الثاني فالصغرى ممنوعة
 لان المقسم ملحوظ هنا
 في نفسه مع قطع النظر
 عن تيدك الحيتين وعلى
 الاول فالنتاج ممنوع
 فان من شرائط انتاج
 قياس المقسم ان يكون
 المنفصلة التي فيه حقيقة
 او مانعة الخلو كما بين في
 محله (جوابي على الوردية)

(تقسيمات اربع) بالاستفراء (متداخلة) اي يدخل اقسام بعضها
 في اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم
 التباين ولا اختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة
 من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم نارة الى المعرب والمبني واخرى الى
 المعرفة والذكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني (التقسيم الاول)
 منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فقول هو)
 اي الاعراب (اما حركة) ٩ وهي الاصل فيه خفتها وكونها ادل
 على المقصود ولذا قدمها (او حرف) وهي ايسر باصل لا تنفاه علة
 الاصله فيها لكن يكون اعرابا لمر يقتضي ذلك كاعناء الحرف
 الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (او حذف) اي حذف احدهما
 الجزم واذا اخرج عنهما (والحركة ثمة ضمة) سميت بها الضم الشفتين
 عندها (وقحمة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لنسفل الفك الاسفل عندها
 وكانه يكسر (نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف
 اربعة واو والفاء وياه نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه
 ونون نحو يضربان) ويضربون ونضرب بين (والحذف ثلثة حذف
 الحركه نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف
 الون نحو لم يضربا فالمجموع) اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
 التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثاني) منها تقسيمه (بحسب
 المحل وهو) اي المحل الذي يحسبه هذا التقسيم (اما) معرب او ملبس
 (بالحركات المحضة) لامع الحذف (او بالحروف المحضة) لاعمه
 (او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول) وهو
 بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) ملتبس او معرب (بالحركات
 ثلث) في الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض في بعض الاحوال
 (بالضمة رفعا) اي مرفوعا او حاة الرفع (والفتح نصباً والكسرة
 جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ با شركة يتخل الغرض فان الواحد
 اذا جعل غلامه الشبثين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج

٩ ونقل عن السيد السند
 مغالطة يعبر ورودها
 لجميع تقسيمات الكليات
 الى جزئياتها وهي ان
 المقسم لا تحق له الا في
 ضمن الاقسام فاذا اخذ
 من حيث تحققه في ضمن
 بعض الاقسام لا يتناول
 التقسيم الاخر فيلزم انقسام
 الشيء الى نفسه والى غيره
 واذا اخذ من حيث
 تحققه في ضمن جميع
 لاقسام يكون كل واحد
 من الاقسام قسيما للتقسيم
 فيلزم انقسام الشيء الى
 الاشياء القسيمه له واجيب
 عنها بما نلاحظه المقسم
 في نفسه مع قطع النظر
 عن تحققه في ضمن شيء
 من الاقسام وتقرير هذه
 المغالطة ان هذا التقسيم
 اما مقارن بحيثية تحقق
 مقسمه في ضمن بعض
 الاقسام واما مقارن
 بحيثية تحقق مقسمه
 ٧

فالمراد بالآخر هنا هو الحرف المفقوظ آخر عند الاضافة ولو فرضا
 فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازى كاء فائمة وياه بصرى وواو
 مسيلون على ماهو المختار ٣ عنده من ان كلامها كلمة برأسها وقال
 المصنف رحمه الله للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
 يتعاقب ٧ العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي
 وان منع حال في آخره فتقديرى او في نفسه فمحلى وهذا تابع لمقتضيه
 فيوجد في غير الحروف والماضى والا مر بغير اللام وخاص بالاولين
 والانواع ٤ للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح
 ما اشتمل على الخصاص انتهى فان كان المراد العام يلزم ان يكون المراد
 بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحى والا
 ينفى التعريف بخروج المحلى ٣ الذى في المبني فلو كان آخر الكلمة
 كما في تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور
 بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به
 الخاص والمعرب الاصطلاحى بخروج المحلى المذكور من الحد
 والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام
 كما لا يخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه اخرج عن التعريف
 وادخله في التقسيم تنبيه على ان الخطا رتبته لكون المنع عن الظهور
 بنفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل
 رب والمضاف بالاضافة للفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين
 على الماضى الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم
 مقتضيهما فيكون التعريف الاعراب الاصلى لا المحلق به ولو اريد
 بالاعراب ما يشملهما وزيد في تفسيره او جعل عليه اوام يعتبر فيه قيد
 الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا
 عنهما واما النقص بالواسطة فقد فوع بان المتبادر من الباء السبب
 القريب وهى من البعيدة لكن بأباه ما نقلنا عنه ونعريفه للعامل
 (وله) اى الاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم

٣ واما على غير المختار
 فداخل في الحقيقي
 ٤ فيكون من قبيل عموم
 المجاز ولكن لا قرينة
 ظاهرة له ذكره المصنف
 فيما علقه على الامتحان
 المهم الا ان يجعل ذكر
 الجمع المذكور السام والمثنى
 في بيان محل الاعراب
 قرينة له لكن في كون
 اللاحق قرينة للسابق
 مع تباعدهما خفاء لا يخفى
 ولذا قال ظاهرة
 ٤ متعلق باقتضاه او حال
 من فاعله لا بعروض
 والمعنى المارض اعم من
 المشابهة فيصح التفرع
 بقرله فيوجد الى آخره
 فافهم
 ٧ وهى الرفع والنصب
 والجر والجزم هنا
 ٣ مع كونه من افراد
 المحدود ومذكورا في
 الاقسام

من غيره مع اتخاذ مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال
 اشتريتك نصفك والعجيني علمك والعجبتك علمي وضربتك الجمار وضربتني
 الجمار (و) التابع (الخامس) بن الخمسة (عطف البيان وهو تابع حتى به
 لا يوضح متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز
 حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله
 (ولا يدل على معنى فيه) اي في متبوعه (نحو اقسام بالله ابو حفص)
 كنية عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (عمر) عطف بيان له
 (فمجموع ما ذكرنا من المعولات) على ما ذكرنا (ثلاثون) واما ما ذكره
 ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم
 باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع
 المنصوب بذكره المجرور المجروم **في الثاب الثالث في الاعراب**
 تذكر ماسق (وهو) في الاصطلاح (شيء) حركة او حرفا او حذفاً
 (جاء من العامل) بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف
 العامل فلا تقتضيهما فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة
 يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط
 كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلون
 ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع
 السالبة المذكورة تقول مسلون مؤمنون مصليون او تقول مسلمين
 مؤمنين مصليين وكذا التثنية ولحققتها والاسماء الستة المضافة
 فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط
 استعمال الاول عند ورود الرفع والثاني عند ورود الناصب والجار
 لكنها اما غير الدالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية
 وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة للاعراب وتتعدد الدلالة
 في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به
 في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية
 وهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
 (يختلف به) اي بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا او تقديرا او محلا

والمبدل منه الكلان (على) شئ (واحد) وان لم يكونا مترادفين
 او متساويين (نحو جاءني زيد اخوك و بدل البهض) اى بدل هو والبعض
 (من الكل ان كان) مدلول البديل (جزء) مدلول (المبدل منه) في الخارج
 (نحو ضربت زيدا رأسه و بدل الاشمال) اى بدل مسبب غالباً عن اشتغال
 احد المدلولين على الآخر (كان بينهما تعلق) وملازمة (بغيرهما)
 اى الكيفية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتغال كل منهما على الآخر ايسر
 بشرط بل يكي اشتغال لا مطلقاً بل (بحيث تنظر النفس) اى نفس
 السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتشوق الى الثاني) وهو البديل
 (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قبل سلب زيد ينظر السامع ويشوق الى
 ذكر ما سلب منه فهو ايسر ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما
 وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملازمة بينهما بغيرهما
 فيقتضى كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشمال وايسر كذلك بل
 هو بدل العاطف (وبدل العاطف) اى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل
 منه غلط) صريحاً او غيره فيشمل اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر
 اذا المتبادر من العاطف ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى
 اخره ان رجوع ضميره الى بدل العاطف مطلقاً لوقوع القسم الاول في كلامهم
 كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه العاطف صريحاً بقرينة المثال بل في القسم
 الاخير من كلامه لانه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى
 فانها اشبه له لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان (نحو رأيت رجلاً حاراً
 ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه بل ويجب وصف النكرة) المحضة
 المبدلة (من المعرفة) فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه نكرة بفا
 وتكبراً كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لا يتحد غيره
 مع المبدل منه فلا يضر تغيرهما فيهما انما واجب اى يكون كالجبر لما فيه
 من نقص النكرة ولا يكون المفصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله
 تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمرة بدل الكل الا ان
 القائب نحو ضربته زيدا) لان المضمرة المتكلمة والمخاطب اقوى واخص
 دلالة من الظاهر فلما ابدل منها مبدل الكل يلزم ان يكون المفصود انقص

لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجاهلي حيث قال اى يقصد
 النسبة اليه بنسبة ما نسب الي المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب
 اليه كالجئى في مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به لبس اخلك وقال
 الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبه الى الاخ ليست مقصودة بنسبه
 الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه ونسبه الى الاخ مقصودة من ضم
 اليه فلا بد من زيادة محل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
 اليه كما فى بدل الغلط او حال نسبه من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقي
 ونزوح البديل من المنسوب عنه نحو ضيفى زيد اخوك اذ لا يصدق عليه
 انه بما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الي المتبوع بل بما يقصد النسبة اليه
 بنسبة متبوعه الى شئ وما اختاره المصنف رحمه الله من قوله بالنسبة
 مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ما عدا العطف
 بحرف الاضراب قبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود منك ابتداء
 ثم يرد له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو
 لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى وقع من المتكلم وام يكن
 بطريق القصد ولذا صرف عنه بيل وقالوا بديل الغلط ثلثة اقسام ذكر
 المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط بشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاهلى
 ويسمى بدل به نحو همد بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول
 حمار فسبق لسائك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم
 التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى الكلام الفصحاء وان وقع فى كلامهم
 خفة الاضراب عن المغلوط فيه بيل فظهور ان لافرق بين الاضراب
 وقسمى بدل الغلط الاق وجه التدارك فالفصحاء يزidon بل فيصير اضرابا
 والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى الكلام الفصحاء
 لكن يضر بون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عطفه كذا
 فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايهنا فى ايهما الرجل
 وايهنا الرجل وايابيهنا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى
 كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل ٩
 اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البديل

٩ الاحسن ان يسمى
 هذا النوع من البديل
 ببدل المطابق كما سماه
 بذلك ابن مالك فى الالفة
 لا ببدل الكل لوقوعه
 فى اسم الله تعالى نحو
 (الى صراط العزيز
 الحميد الله) فبين قرأ
 بالجرفان المتبادر من الكل
 البعض والتجزى وذلك
 ممتنع فلا يلىق ههنا
 الاطلاق بحسن التأديب
 وان حل الكل على معنى
 آخر (حسن چاپى على
 المطول فى بحث الابدال
 من المسند اليه)

القوم اجمعون والنساء جمع وكذا اليواقي ولا يؤكد بكل وما عطف
 عليه الاما يفرق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع
 لا يتصوران الا في ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيدي
 بهما فائدة (وهذه الثلاثة) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع)
 جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه
 ذكره لفاضل العصام (لا جمع) لظهور دلالتها عليه يقال تبعه اذا مشى
 خلفه او صر به فضى معه فقوته (ولا تتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اي اجمع
 اذا اجتمعت معه (ولا تذكر بدونه) لعدم فائدها بالمقصد ولما مر (في الفصح)
 وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول
 ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون
 تفسيرية او تفصيالية (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا او مستكنا
 (بالنفس والعين) اي باحدهما (اكد اولا بمنفصل) وجوده بافعال ليس
 بالفاعل في المستكن وجعل عليه في الازر قال الفاضل العصام ويطلبه انهما
 بالمعنى المذكور لا يكونان الا تأكديين فلا يتصور الانتباس واقول لوسم ذلك
 فالانتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيديان او غيره فهما اعلان
 فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربت
 نفسك ومرت بك نفسك وذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل
 بغير التأكيدي وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقمان في غير التأكيدي لا مبتدأ
 فلا لابس (نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه) وضربت انت نفسك
 او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع
 وجود الاختصار في الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق
 لبيان ذوات المؤكدا فلقد ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما
 كالفصل بين العاصم والحوادثها وقد علم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع
 وما يفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل ببيان الحكم ببيان الذوات
 ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فافهم (والرابع البديل) في اللغة
 الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصد بانسبة) ولذا
 قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو بما نسب الى المتبوع

الكاشفة للإيضاح للتعقير وازلامه ومن التوكيدية مثل نعمة واحدة
 والهمين اثنين فغيره جزء المنبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد
 عليها (وهو قسمان لفظي) سمي به لانه يقر افظه كمنه بخلاف المعنوي
 كما يحى (وهو تكرر اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنة مع انه فهمسا
 في الحرف الاخير (او مرادفه في الضمير المنصل ويجرى) ٨ اللفظي
 (في الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا مفردات او مركبات قال المص
 رح ومن هذا ايضا يظهر انخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
 انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التأكيد
 الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا
 انهم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يجئني ما فيه من
 التكلف (نحو جاء في زيد زيد) او حسن بسن (رضربت نت وضرب
 ضرب زيد) ولالا او نعم نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم
 ومعنوي) لا يدقرر معناه فقط (هو مخصوص بالمعارف) من الاسماء
 لا يجرى كاللفظي في الالفاظ كلها بانفاق البصريين واما الكوفيين
 فقد جوزوا تأكيد التكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار
 نحو درهم ودينار وبوم ويلة لانحو رجال ودرهم (وهو) اي المعنوي
 (نفسه وعينه) بمعنى ذاته ويجوز الجرياء زائدة فيهما دون غيرهما
 نحو جاء في زيد نفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما
 الواحد والثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا
 وثنية وجمعا وتذكرا وتثنا نقول جاء في زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
 او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا
 عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلاهما) للمؤنث يؤكد بهما المثني لكونهما
 مثني المعنى كجاء في الرجلان كلاهما والمرانان كلاهما (وكلمه) يؤكد به
 الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة
 كلها واشترت العبيد كلهم والجواري كلهن (واجمع واكتع وابتع
 وابتاع) بالهائلة او المجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع
 باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشترت الجارية جمعا وجاء في

٨ ويجري ذلك التأكيد
 اللفظي في الاسم نحو
 جاء في زيد زيد وفي
 الفعل نحو ضرب ضرب
 زيد وفي الحرف نحو ان
 ان زيدا قائم وفي الجملة نحو
 قام زيد قام زيد وفي
 الضمير نحو ما ضربني
 الا انت انت ومررت بك
 انت (شرح اموزج)
 ٨ ويجري اي التكرير
 مطلقا فيصح قوله في
 الالفاظ كلها على عمومها
 اسماء او افعالا او حروفا
 مفردات او مركبات
 او يجري التأكيد اللفظي
 من العمول ويخص
 الالفاظ بالاسماء اي في
 الاسماء كلها وفي بعضها
 كالمعنوي ولكن لا يساعده
 (فتح الاسرار)

والتعريف والتشكيك
والافراد والثنية والجمع
فان المعطوف ليس في
حكمه فيها
س

٤ ك هـ وفي قولنا زيد هو
القائم وعمر وفاته في حكم
المعطوف عليه بالنظر
الى القائم من كونه مبتدأ
واجب التعريف محصورا
فيه القائم بضمير الفصل
س

٥ ك هـ وفي يلز يد وعمر وفاته
في حكم المعطوف عليه
في البناء على الضم فانه
من الاحوال العارضة له
باعتبار نفسه وهو كونه
منادى مفردا معرفة
باعتبار غيره وهو حرف
النداء
س

٥ لان الاعلم علله باستواء
اخر الكلام باوله في تقديم
الخبرين على الخبر عنهما
وابن الحاجب لم يرض به
لاستلزامه جواز مثل زيد
خرج غلامه وعمر واخوه
وان زيدا خرج غلامه
بكر اخوه لوجود استواء
ول الكلام واخره مع انه

لم يجزه وعلل بورود السماع

تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة
الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان
تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضى نقلنا عن الجزولي وغيره
وما في التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جاريا
واتصل المعطوف بالمعطف كما في المثالين او انفصل بلانحو ما في الدار
زيد ولا الحجره عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه
وعزى هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى
اعلم الشترى وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل
العصام ونقله الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان
في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبها ابن الحاجب الى الفراء والغارسي الى قوم
من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث
الجواز بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم اعلم
الشترى وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والاربع المنع مطلقا
انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم
بمضاف محذوف او بحرف مقدر بدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح
عند صاحب التسهيل (والثالث التأكيد) والانصح التوكيد كذا في
مختار الصحاح هما في اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالمعطف
انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف في اللفظي
للمر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالمعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخرج المعطوف عن سائر التوابع امكن ترتيبها في البيان كترتيب
وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه
وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل صريححا
على ما يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير
فذلك هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز والسهوه
او عدم الشمول كايين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشمر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة

الكاشفة

فلم يغن الفصل بل لزم إعادة الجار (نحو مررت بك و بزید) وجره بالاول
 والثاني كالعدم معنی بدل قبل قوله (والمال بيني وبينك) اذ بين لا يضاف
 الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد ٩ نحو كني بالله ثم ان هذا
 مذهب البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
 وجوزه الكوفون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع) ٧ من الاحوال العارضة له
 بالنظر الى الغير ٤ فقط او مع نفسه ٨ الا ان يختص سببه باحدهما فيختص
 العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو و عبدالله و يا عبدالله
 و زيد فان سبب لزوم تجرد المنسادي عن اللام اعني لزوم اجتماع التي
 التعريف او لم يجرد مفقود في المعطوف و سبب بناء زيد اعني كونه
 منادى مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبدالله فلا يصح ما زيد قائما
 او يقاتم ولا ذاهب عمرو اليرفع ذاهب علي ان يكون خبرا مقدا لعمرو
 اذ لو نصب او جر عطفًا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو يمتنع
 نحلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز
 عطف شئين بحرف واحد على معمولي واحد واحد بالاتفاق) لان قيام
 الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرو بكر
 خالد) والله دره حيث صرح بهذا و امكنه كائن الخاجب والبيضاوي
 بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما ابواحد (على معمولي عاملين مختلفين)
 اذ لو اريد ليقوى القيام مقامهما اظهر كالفاضي مالم يظهره غيرهما
 دفعا توهم الغلط وجعل العطف في كلام الغير قو يا اعني الميل او جعل
 على صلة للبناء المحذوف تكلف ٩ بارد لا يدفعه كذا في الامتحان
 (الا عند تقدم الجار) الذي هو احدهما سواء ولي المحفوض العاطف
 اولا (على رأى) وهو رأى الكسائي والغراء والزجاج والمروى عن
 الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المعنى (نحو في الدار زيد والحجرة)
 بالجر (عمرو) وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه
 على الرفع والناسب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيد والحجرة عمرا
 بل مثال المثنى ايضا لتقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان

٧ لا يريدون بقولهم ان
 المعطوف في حكم
 المعطوف عليه ان كل
 حكم ثبت للمعطوف عليه
 مطلقا يجب ثبوته
 للمعطوف حتى لا يجوز
 عطف المعرفة على النكرة
 و بالعكس وعطف المفرد
 على المشنخي والمجموع
 و بالعكس بل المراد به
 ان كل حكم ثبت للمعطوف
 عليه بالنظر الى ما قبله
 لا بالنظر الى نفسه يجب
 ثبوته للمعطوف كما اذا لزم
 في المعطوف عليه بالنظر
 الى ما قبله كونه جملة ذات
 ضمير عائد اليه لكونه صلة له
 لزم مثله في المعطوف وكما
 اذا اقتضى ما قبله كونه
 نكرة كيجر و ررب او المجرور
 بهم و جب كون المعطوف
 كذا (رضى)
 ٩ تكلفه ظاهر و كونه باردا
 لان استعمال عطف
 به على كثير فيكون تعاقبه
 بمحذوف باردا مثله

٤ واحترز به هذا عن
 الاحوال العارضة له من
 حيث نفسه فقط ٣

٣ ويجوزون على فتح من غير فاصلة وعند الكوفية يجوز مطلقا هذا كلامه صرح به غيره ايضا سهل ٩ قال بعض الافاضل ان الحروف الزوائد من قبيل المجاز لان حرف الجر مطلقا موضوع للافضاء والحرف الخاص كالباء مثلا موضوع للمصاحبة واذا استعمل زائدا يكون مجردا عن معنى مخصوص وهو المصاحبة ويبقى المعنى المطلق وهو الافضاء فيكون من قبيل اطلاق الخاص واردة العام قلت هذا الوجه ليس بكلي لانه لم يجزى كل الزوائد بل لا يجزى في الباء ايضا مثل قولك بحسبك درهم لانه لا فضاء للباء فيه بل الحق ان الحروف الزوائد لا تسمى حقيقة كما تسمى مجازا كذا حققه التفتازاني في التلويح (مقتى زاد رحمه الله)

عن العطف مع انه ابس كذلك يثبه بالمثل فقال (نحو ضرت بت انوزيد) ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيدي يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيدي لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيديا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى ما نتركها ولا ابأؤنا (فيجوز تركه) اي التأكيدي بلا فتح مع جواز اتبانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيدي لما كفي كان ما ذكر في التأكيدي مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيدي وغيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزبته لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيدي فائدة اخرى وهي ايدان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال ايضا سوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التأكيدي والبيانه بلا فصل لكونيهما غير مستقلين معني وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزبنة وانما جاز البديل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعني كالمعطوف لكونه متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التخمية فلا يلزم ايضا المزبنة لمذكورة (نحو ضرت بت اليوم زيد) واذا عطف على الضمير المجزور لان العطف على المظهر المجزور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفا واسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعني بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة

٢ فان مدخول ال ههنا

جميع الافراد بدليل ورود
الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى
منه على تقدير السكوت
عن ذكره وتسمى لام
الاستغراق ونظير
مدخولها لفظ كل مضافا
الى نكرة نحو قوله تعالى
(كل نفس ذائقة الموت)
(حسن مصرى)

٧ قال المصنف فيما علقه
على الامتحان مثل من قتل
قتيلا فان القتل لا يقع
على الحي حين هو حي بل
على المقتول بذلك القتل
فزمان القتل والمقتولية
واحد فالقتل حقيقة
بمخلاف من قتل حيا فانه
يجب ز باعتبار الكون فن
لم يفهم هذا دقته فاجعل
القتل مجازا باعتبار الاول
كما جعله شراح الحديث
وقس على هذا ويعطف
المعطوف انتهى وقس
عليه واذا عطف المعطف
سلا

٦ اشار بهذا الى ان المراد
بالوجه دما يقابل الفصح قال
في لامتحان هذا اهل الاولى

عند البصرية ٢

من المتبوع يفيد قوة اضعفا فيه فيصح لان يجعل غاية للفعل المتعلق
بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء السكوت نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت ولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركب
الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك (واو واما وام)
لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى
المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكونان
حينئذ للمعين عنده بخلاف ام وام المنصلة لازمة للهجرة ولو تعدى رايها
احد المستويين والاخرام ويجاب بتعيين احدهما او كلاهما ونفيهما
لاينعم ولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلاتعيين فيطلبه
والمنقطة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فبسته حمل في الخبر نحو
انه لا بل ام شاة وفي الاستفهام نحو زيد عندك ام عمرو (ولا انني ما اوجب
نلاول نحو جاني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب (وبل) للاضراب مع
الايجاب كجاني زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول
وجعله كالمسكوت عنه على قول ولا ثباته لما بعده على آخر (ونكن)
في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو وانه فهو
نقبض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي والعكس فهو ونظير بل نحو
جاني زيد لكن عمرو ام يحيى وما جاني زيد لكن عمرو قد جاء فهو
لا يفارق النفي (واذا عطف) اي العطف بالحروف او وقع العطف
(على الضمير المرفوع المتصل) بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب
والمتفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (يجب تأكيده بمنصل)
ويصح تركه ٦ يعني ان شرط العطف عليه التأكيده فالجزء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غاية للجزء يكون الجزاء
شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية اشرط بحسب الذهن ولذا
يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم * ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا وكذا حقه الفاضل
العصام ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيده مؤخرا

لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية اوفى
 ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو داخل السوق
 واشتر اللحم حيث لام عهد (و) المعروف (بحرف النداء اذا قصد به معين)
 نحو يارجل والافنكرة نحو يارجل والمتقدمون لم يذكره لانهم لم يدخل
 في المعروف باللام اذا صل يارجل مثلا ياربها الرجل والمصنف رحمه الله
 لم يسلط مسلكتهم لكرهه تكلفا (وانوع السادس) من الستة المضاف
 الى احدهم الخمسة) بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة ولا يلزم من
 ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة
 الى المعروف بالنداء وماذا (اضافة معنوية) ان ان يتوغل في الابهام كمثل
 وغيره وقد سبق ان اللفظية لا تقيد تعريفها (نحو غلام زيد) او غلام ابوه
 وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) اتباع (الثاني)
 من الخمسة (العطف بالحروف) اي المعطوف باحدها قدمه مع كونه
 بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة مكتوبه
 بخلاف الـ اركايجي ولانه يدخل الواو على الصفة يكون احق بالاتصال
 بها كما سيجي في التأكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير
 الواو والفاء وثم وحتى الابتكاف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
 (وهو تابع بترسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التي هي
 للعطف حقيقة فلا يرد لصفات الواردة مع الواو زيادة المصوق بقوله
 تعالى * وما اهلكتنا من قرية الا وهما كتاب معاوم * على رأي
 والتأكيديات الواردة بالفاء او ثم مجرد التدرج والارتقاء نحو بالله
 ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد امامه والشاعر
 والكتاب صفة محوية بمنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق لرفع من
 جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلام المقتضين متمتع وجعله لاحدهما
 والتقدير الاخر مما يقل به احد (وهي) اي تلك العشرة ولقد احسن
 في عددها هنا وابن الحاجب اخرها الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل
 (الواو) للمجمع مطلقا (والفاء) له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون
 للمعقب (و ثم) للترتيب معها (و حتى) له معها ايضا لكنهما فيه اقل
 وهي فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي ارضه يق

نحو الرجل خير من المرأة
 وتسمى لام الجنس ولام
 الطبيعية والحقيقة وحيثما
 ادخلت على معرّف تكون
 لذلك المعنى لان التعريف
 انما هو المحقق الكلي
 دون الافراد الجزئية ومن ثم
 قيل الشخص لا يحد ونظير
 المعرف بها علم الجنس
 كما شاعرا الى حصة معينة
 منه كقوله تعالى (فارسلنا
 الى فرعون رسولا فحصى
 فرعون الرسول) وتسمى
 لام العهد الخارجي ونظير
 المعرف بها علم الشخص
 كزيد او الى حصة غير معينة
 كقوله تعالى (مثل الذين
 حملوا نوريه ثم احمى
 كمل الحماري يحمل اسفارا)
 فان المراد اي فرد من افراد
 الحمار وتسمى لام العهد
 الذهني ونظير المعرف بها
 في المعنى النكرة في اثبات
 كحمار او الى الماهية من
 حيث تحققت في جميع
 الافراد نحو (ان الانسان
 لفي خسر الا الذين آمنوا)

هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ
 الاولى است يجوز منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتبنيها، بزيادة الجزء
 من اللزوم هاله (ولمشاه) اى الواحد (الذنان) رفعا (واللذين) نصبا وجرا
 وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحل عليه اللذان واللتان
 (وبالجمعه) المذكر وقيدته التسهيل بالعاقل (الذين في الاحوال اثلاث)
 من الرفع والنصب والجر (والتي) كالذى هي (للاحادثة) المؤنث (ولمشاه)
 اى الواحدة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها) المؤنث
 (اللواتي) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا (واللاتي) بالهمزة والياء
 (واللاي) بالياء فقط ساكنة او مكسورة (واللاتي) بالتاء والياء (واللات)
 بحذف الياء اكتفاء بالاكسر والواوئى بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله
 فى شرح باب الابواب الظاهر فى ان هذا واللواتي جمع الجمع (وذا) عطف
 على الذى الواقع (بعدهما) لكائنة (الاستفهام) نحو ماذا صنعت
 اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسمين
 ويجوز لنصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شىء فالنصب اولى فيه
 ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف
 (ومن) لذى العلم الا انه يجوز (وما) فى الغالب لغيره واصفات ذى العلم
 وللبهيم اخره ويستوى فيهما الافراد والثنائية والجمع والتذكير ولانث
 كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام)
 اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف والتهانى لاللام وحده
 على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل
 ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق واعلمه تسمى فى احد الموضوعين
 على احد الرأبين وفى الآخر على الاخر الكائنين (فى اسم الفاعل المفعول
 بمعنى الذى) فى المذكر (او التي) فى المؤنث (والرابع الخامس) من الستة
 (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق
 كما اذا شير بها الى حصه معينة من ماهية مدخولها اما افرادا او افرادا (نحو
 جاني رجل فاكرمت الرجل) المعهود المذكور (او الجنس) كما اذا شير بها
 اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه (خيرين
 المرأة) ٧ اى جنسها ومن حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى

٢ وقال بعضهم ان اللام
 مرصوع للإشارة الى تعيين
 مسمى اللفظ الذى دخلت
 عليه ويسمى لام الجنس
 ثم ان الإشارة الى ذلك
 المتعين اما من حيث هو
 هو فدا لام الحقيقة اومن
 حيث وجوده فى ضمن
 بعض الافراد غير معين
 فى الخارج فهو لام العهد
 اذ هى اوفى ضمن جميع
 الافراد فهو لام الاستغراق
 اوفى ضمن حصه معينة
 فهو لام العهد

(فتح الاسرار)

٧ ثم ان الاصل ان تكون
 للتعريف وقد تستعمل فى
 غيره والتعريف هو الاشارة
 الى معين فى ذهن المخاطب
 فاما ان يشار بها الى نفس
 المسمى وحقه فته من غير
 التفات الى ما صدق عليه
 من الافراد نحو ٦

اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الرضع لقيت الانسان المجهود
 بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصص
 لكنه ليس بوضعي والتفصيل ليطلب من الرضى والدمامىنى في شرح
 التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدمامىنى واليه غير لازم بل
 هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى * كمثل الذى ينعق
 بما لا يسمع وقد يريهم الصلوة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان
 استطع اغلب وان تغلب الهوى * فمثل الذى لقيت يغلب صاحبه (فيها)
 اى الجملة (ضمير عائدا الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته
 واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدمامىنى في
 شرحه المراد به الظاهر كقوله * ايارب ابلى انت فى كل موطن * وانت الذى
 فى رحمة الله اطعم * اى فى رحمة اكن ابو على منهم من لا يجيزه وقال بعضهم
 لم يجزه سبويه فى الخبر فى الصلوة اولى فظهر من هذا ما فى الانحسان
 ان العائد كعائد المبتدأ كذا فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل
 كون الضمير غالبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان
 الموصول او وصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله
 عنه * انا الذى سمى اى حيدره * ونحو انت الذى قلت واما اذا كان
 كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبهاه فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى
 قال انا وانت اذنى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا وانت ونحو انا حاتم الذى
 وهب الماتين واما اذا وجد ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف
 الآخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اى الضمير كثيرا
 او مفعولا ٧ وقليل او مبتدأ او مجرورا ٧ (عند قرينة) اذلا حذف بدونهما
 الامتسايا ولا يجوز من اول مفعولا لكونه جزءا من الصلوة (وهو) اى الموصول
 (الذى) هو (لواحد) المذكر واللام الاولى ٩ حرف تعريف باجماع زيدت
 لئلا يكون وصف المعرفة كوصفها بانكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة
 فى وقوع الاوصاف وشئ منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية
 اصلية كالباء عند البصر بين وزائدة عند الكوفة بين ليفصل بين الاولى
 والذال الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبهت قال الفاضل العصام

٢ آخره (اكيلكم بالسيف
 كيل السندره)

٧ نحو اهد الذى ربت الله
 رسولاى به ثم

٩ نحو من يعز بالحمد لا ينطق
 بما سفه اى بما هو سفه
 ثم

٩ مثل فاصدع بما تؤمر اى
 به ومثل فاقض ما انت
 قاض اى قاضيه ثم

٩ وكلام المصنف ظاهر
 فى ان اللام على قسمين
 للعهد والجنس والعهد
 الذهنى والاستغراق من
 فروع الجنس كما عرفت وهو
 الارجح عند عصام الدين ٢

لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون اثنائي وقد عرفت
ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم
التقاء الساكنين اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فم وغيره فيدون اراد
انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فمضوع لجواز مثل ليد على انه يمكن ان يدخل
اللام مكسوة عنده كإظهار الرضى وارتضاء الدماهين ورده ايضا بانه لو كان
بدل عن اللام لايصح هذان بانثشديد معها كما لا يصح هاء وذلك وقد جاء
اقرل مجيئه لعدم اللام لفظا فيجز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجتمع
المبدل منه وقبل اللام كانت قبل النون وفيه له يلزم الفصل بين نون التنشيد
والفد باللام وان الاصل دخوله بدتمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك ببدال
النون يا (واما تمه) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو ازم الظرفية اما
منصوبا ومجرورا بمن اولى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح وللشديد وهو الاكثر
وجاء الكسر (وهناك فلم يمكن) الحقيقي الحسي (خاصة) لاستعمل في
غيره لا يجوز والثاني للقريب وما سواه لا يعيد (والنوع الرابع) من الانواع
الستة للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره
فمبنى الحرفي ذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا
بخبرية وعائد تركه لانه لا يفيد للبئدي لاستلزامه الدوريل يفيد لمن عرف
عدم صيرورته جزءا في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ومعرفة الافراد تحصل باعداد قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة
لمناسبة لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات (ولابدله) اي للموصول في
جزئته من الجملة (من صلة) اي يكون بهام معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها
بين المتكلم والسامع على ما هو رضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية
معاودة للسامع) في اعنة المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له
قبل التكلم بها ولا يحكم في المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف
مضمونها الا بعد ابرادها ولو كان الخبرية غيره معلومته لا تصح ان تكون صلة
وبما ذكرناه اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان الكثرة
الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فيمن مثلا بين ان يكون موصولا
او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما الدفاع المازوم فظاهروا ما

٣ ومعنى الموصوق انسان
(فتح الاسرار)

٢ وقد سبق له من الموضوع
بالوضع العلم للموضوع له
الخاص مثلا الذي
موضوع لكل معين
مشخص بالتصاف بمضمون
جملة خبرية معلوم بثبوت
عند السامع
(فتح الاسرار)

٩ وليكون هذا مخالفا
للقياس اشد المخالفة قال
المازني او لم اسمع
لما جوزه وقال الشيخ عبيد
القهري لولا اشتها مرده
ردته

ينحو افعال واجيب بان فيه دال الاعمدة وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا
 كلام على السند واللازم اثبات المقدمة المتنوعة وانى هذا (فيقال)
 في المذكر المفرد (ذاك) بالفتح وفي المؤنث المفرد (ذاك) بالكسر وفي
 تثنيتهما (ذاك) وفي الجمع المذكر (ذاك) وفي المؤنث (ذاك) انما تصرف
 بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم
 اصلته في الحرفية (وكذا) اى مثل ما ذكرنا ولفظ ذا في تصرف حرف
 الخطاب المتصل باخره (البواقي) من ذان الى اولاء نحو ذاك الى آخره
 وتلك الى آخره واوائك الى آخره فيصير ٩ خمسة وعشرين اذ حرف
 الخطاب خمسة انواع لا تشارك التثنيين وكذا اسم الاشارة المستعمل
 مع حرف الخطاب فحذف الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال
 البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا ٨ (ويجمع بينهما) اى حرف التثنية
 وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر (نحو هو ذاك
 ويقال) اى يقول العرب (تلك) فى (واوائك) فى اولاء بالمبدالام
 مع حذف الياء لانتفاء الساكنين فى الاولى وقصر الهيرة فى الثانية وهو
 جائز على ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف
 من تالما صر اكنه فليل ولم يحذف الف فى ذلك لحةتها بل كسر اللام
 على ما هو الاصل فى تحريك الساكن (وذلك وتلك شديتين) اذ الخفتان
 المتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف
 تدل على زيادة المعنى قبل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد
 وارتضاه الرضى واستحسنه الدمايى ورده الفاضل العصام بانه ينبغى
 حينئذ ان تكونا المتوسط كالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون
 بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد اصيغ التثنية سواء
 فى اقريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد فى افادة حرف واحد فالتثنية
 كالالف واللام فى افظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال
 المبرد الاصل ذان وتان ذلك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل
 كون الادغام يجعل الاول مثل الثانى وهنالك كذلك اقول ذلك ممنوع
 اوجود مثل اطرد وادغم على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول

فيه فافتقرا وقبل الدليل
 على حرفيتها انه غير
 مستقل بالفهومية ومعنى
 ذلك اينسب بسكون الياء
 ومعنى ذاك آنتست ولا يعبد
 ان يقال لا يكون فى التركيب
 اسم لا يحل له من الاعراب
 فيكون الكاف فى ذلك حرفا
 (عصام)

٩ اى اسم الاشارة مع
 حرف الخطاب
 ٨ اى فى جميع الاحوال سواء
 كان المشار اليه والخطاب
 مفردا او تثنى او مجموعا
 يتأويل ما ذكرنا ونحوه
 س

٩ ولزوم الخبرية معلوم
 من اعتبارها لوميتها للسامع
 لان الانشائية لا تدل على
 شيوت مدلولها حتى يكون
 معلوما للسامع لو كان
 الخبرية غير معلومة
 ويضمنون له لا يقع صلة
 بين هذا ظهر الفرق بين
 المتوصل والموصوف فى
 مثل تعبت من ضربته لان
 المتوصل معلوم اتصافه
 بضمون الصلة قبل التكلم به

بخلاف الموصوف فىنى المتوصل الانسان المعهود ٣

لكونه

الخبر الى المبتدأ ورد بان
الخبر للمجموع وايضا
لم تر من ذهب الى جوارها
من الخبر بل جماعة من
النحاة منهم ابن مالك
جوزها من المبتدأ وجعلوا
العامل ما ذكر فالوجه
جماله صفة بتقدير المرفوع
على ما جوزه بعض النحاة
وان كان خلاف المشهور
وتظيره قول صاحب
التلخيص فالفصاحة في
المفرد وقد رتقتنا زاني
الكائنة وقال الشريف
اصاب في ذلك لرعاية
جانب المعنى ثم قال وقس
عليه امثال هذا من
التراكيب وراع فيها
جزالة المعنى وان اخرجت
الى زيادة التقدير في الالفاظ
(امتحان)

٧ بل يلحق اكثر ياما
للقريب وقد يلحق ما
للموسط
٤ قبل يتبع وقوع الظاهر
موقع ضمير افعال وتعمل
مع انها اسماء وفيه ان
ضميرا فعمل مثلا ليس
من مقولة الاصوات ٦

لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه
لا تعين لها وضعا واستعمالا (والنوع الثالث) من السنة (اسماء الاشارة)
ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسيمة الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد قدمها على
الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتها بالقلب فقط بخلافها
فانها بالعين ايضا (وهي) مبتدأ خبره محذوف (ذا) مبتدأ خبره (للمذكر
المفرد) ٦ اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا
ولمذكر حال من فاعل الظرف والعكس والجملة خبر الاول (ولت ناه) اى
المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (ذان) رفعا مبتدأ مؤخر
او تان بتقدير منها كذا (ودين) نصب او جرا (والمؤنث) المفرد (تا) بقلب
الذال في المذكر تاء اذا العادة هي الفرق بينهما اولا وهذا جعل اصل السائر
ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بلباء التي
هي علامة التأنث في تضريرين قيل هي الاصل لكونها بازاء (وتى)
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق (وته) بقلب الالف هاء وسكونها
في الوقف والوصل اجراءه مجرى الوقف وبكسرهما بلاياء (وتهى) وذهى)
بوصل الباء وذات لم يذكرها لغلتها (ولشاه) اى المؤنث (تان وتين)
قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (وجمعهما) اى المذكر
والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل
ويرسم الواو والياء يلبس بالي حرف جروح عليه الممدود (ويلحق اوائلها)
اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو
ها للاشتهار اختصاصا اما والبالجملة ما لم يلحق او اخرها اللام فلا يقال ها
ذلك وهاتاك لان حرف التنبيه لا يلحق ما لا بعيد ٧ بخلاف اللام فلا يجتمعان
(نحو هذا ويوصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيهها على حال المخاطب
من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم
الاشارة لا يضاف وقيل لا يتناع وقوع الظاهر ٤ مقامها ونع مستندا

واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأي
 المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي المتقدمين قدمها
 لكونها اعرف بماعداها واعرفها ضمير المتكلم بعده عن الالتباس ثم
 الخطاب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
 ثم الغائب فانه ان احتجج الى لفظ يفسر ولكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه (وهي
 اربعة اقسام) بانظر الى ما قبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) بملا
 (متصل) قدمه اذا المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ
 المنفصل الاعتذار المتصل (وقد سبق) في بحث الفاعل (والقسم الثاني
 مرفوع منفصل وهو هو هي هما) للثنتين ولذا ذكره بعد المفردين
 ولولم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا
 بينهما ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر
 (انتما) كهما (انتم انتن انانحن) انما بدأ باغائب رعاية لاسلوب الترقى
 ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التثنية (والقسم الثالث مشترك بين
 منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الابعين ما اتصل به
 فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فنصوب وان اشبه فمشبه ولذا
 اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب
 مفعول وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (مخوضر به
 ضربه ضربه ضربه) مثل هما (ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه
 ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه
 لهم لهم لك لك لكما لكم لكن لي لنا) (والقسم الرابع منصوب
 منفصل وهي اياه اياها اياهم اياهن اياك اياك اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم
 ايانا والوع الثاني) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
 جزئي تركه لما في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
 ان تاوله الافراد مجاز ويخذه عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين
 اسد فالخاق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري
 كعدل عمر لامور لفظية مثل امتاع الام ومنع الصرف (وهو
 قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عين او معنى (نحو اسامة وسبحان)
 علما حقيقة التسميح على رأي قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها

٤ انما مشلا بلا حظ اولا
 مفهوم متكلم يحكى عن
 نفسه ثم بضع لاسكل
 مشخص من افراد ذلك
 المفهوم فالوضع كل عام
 لكونه بملاحظة ذلك العام
 والموضوع له مشخص
 لكونه كل مشخص من
 مشخصات ذلك المفهوم
 العام ووضع لاسكل
 بملاحظة ذلك الامر
 الكلبي كما تصور مفهوم
 الحيوان الناطق ووضع
 يازانه الانسان فالوضع
 والموضوع له كل عام
 ووضع انواع المعرفة
 والحريف من قبيل القسم
 الاول من الوضع الكلبي
 الا العلم فان وضعه جزئي
 كما عرفت وقال المتقدمون
 من المحققين وضع الانواع
 المذكورة من القسم الثاني
 منهم بل انما موضوع لفهوم
 متكلم يحكى عن نفسه
 بشرط استعماله في جزئياته
 المشخصة وعلى هذا
 يلزم ان لا يستعمل الاجازا
 (فتح الاسرار)

٤ يعني ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها

معهود معلوم بوجه ما
بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع
ايضا اذ الكلام فيما اذا
كان عالما بالوضع والام
يفد الخطاب لكن ايس
في لفظها اشارة الى تلك
المعلومية

٤ يعني انه لا اعتبار في
المعرفة بكون المستعمل
فيه معينا عند السامع في
نفس الامر حتى يكون
اللفظ بمجرد ذلك بلا دلالة
له على ذلك التعيين معرفة
ولا في النكرة بكونه غير
معين عنده في نفس الامر
اذ لا بد في كل منهما من كونه
معلوما عنده في نفس الامر

٩ قالوا ان انواع الوضع
الموجودة في الخارج ثلثة
جزئى وهو الوضع لمشخص
بملاحظة ذلك المشخص
وهو وضع الاعلام وكلى
وهو اثنان وضع لمشخص
باعتبار امر كلى عام ولا بد
في هذا القسم من تعدد
الموضوع له كما اذا اراد
الواضع وضع ٤

اي بدائه المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الخبيثة فالذهن لا يلتفت من سماعه الا
الى ذات المفهوم لا الى تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه
الخبيثة فالذهن لا يلتفت اليه الامعها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة
والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال
في الامتحان هذا لا يتناول المعرفة باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى
التعيين خارجة عن وضعها حاصله بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه
اليضاوى الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازانى والاحسن
ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
في شئ لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ
ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولما عند السامع دون المتكلم لانه
انما قال جاني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ايس
بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن الكمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم
معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شئ بعينه واستبعده الفاضل
العصام وبعضهم ما وضع لفائدة شئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل
ايضا بان تعريف مقابلتها ايس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم
من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلية
في وضعها الشخصى لكنها داخلية في النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه
وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق

وتى كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن (والنكرة ما وضع
لشئ لا بعينه) اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرء ما من الجنس
كاذب اليد الرضى او شئ لا يلتبس بعينه اى من غير اعتبار تعيينه اذا كانت
موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتوبين وغيره
ورجحه السيد السندى تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع)
بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان بعينه من حيث
انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظوا لامفهوم المتكلم الواحد مثلا
من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله الملاحظة افراد ووضعه لفظا نابزاء

الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه
 (وبوصف) اي يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة
 ولو تجوز مفردا كان الوصف اوجلة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا
 البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو
 وجهه اوصيه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن
 نفسه اودته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف
 بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
 اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين
 اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اي الوصف
 بحال الموصوف (يتبعه) اي الموصوف في عشرة امور توجد في كل
 تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى (في التعريف والتكثير) حقيقة اوصورة
 كما في الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) والاعراب
 تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
 لاشتراك بينهما فالتبعية حاصلة وتذكر الواو في الجمع لارادة النوع
 من الجنين ولو اريد لكل الافراد منهما لذكر الواو في الاثنين (نحو
 جاني رجل عالم وجاني امرأة صالحة والثاني) اي الوصف بحال
 المتعلق (في الاولين) من السبعة اي التعريف والتكثير (فقط) دون
 الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل
 وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على
 ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى التظاير شديد
 (نحو جاني رجال راكب غلامهم) او ان يدين الراكب غلامهم ولما توقف
 معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع
 والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد
 ان يبينهما فقال (والمعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار
 شديد كان الحاسب واليبصوي قد هما مع ان بعض افرادها فرع
 الكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا نخضا
 (ما) اي اسم وضع وضعا جزئيا او كلياً (اشئ) ملتبس (بعينه)

الوضع الجزئي ما لوحظ
 فيه الموضوع له الجزئي بعينه
 وبسمي وضعا خاصا
 ايضا والوضع الكلي
 ما لوحظ فيه الموضوع له
 الكلي بنفسه او الموضوع له
 بعنوان اعم كما يقال لوحظ
 كل دشار اليه بعنوان المشار
 اليه ووضع له بعينه اسم
 الاشارة ويسمى وضعا
 عاما ايضا فالاول وضع
 عام لموضوع له عام والثاني
 وضع عام لموضوع له خاص
 (عصام)

للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بضميمة ولا الترابية
ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بمطلقا
اذ دلالة كل منها مفيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل
العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا لاظرف اى دلالة مطلعة غير
مفيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلية
المذكورة بخصوصية موادها فرد المصنف رحمه الله بانه ليس لغير
العطف من التوابع مع متبوعاتها عينية مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان
يكون نعمتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان ائخذ اللفظ والهيئة
التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر التأنيث
لانه وظيفة المعاني (ويجوز تعددها) لما مر في الخبر (نحو جاني الرجل
العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالعرف باللام
للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمة اليجملة فعلمة فعلها مضارع
نحو قوله * وانقد امر على اللئيم يسبني * كما لا توصف من
المفردات الايشكرة بمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك
او خير منك (بالجملة) واذا وعا عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع
كالمفرد (الخبرية) لان الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قيل جاني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه
اى مستحق لان يومره ٩ قال الفاضل العصام قيدها بها هنا
واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب اتسابه به
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
لبس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجمل النسبة الخبرية
يجمل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة
لرابط ولولاها لفضلت في بادى الرأى اجنبية ونما لترم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فلبس ههنا
مظنة الغفلة مما لا يظهر الامر بد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا
فوق المبالغة في ربط الخبر (نحو جاني رجل قام ابوه وقد يحذف)

قال سعد الملة والدين
التغزازاني في شرح
التلخيص وتبعه الفاضل
العصام ان الصفة اذا
كانت جملة لا تكون الا
خبرية والخبر يكون خبرية
وانشائية لان الصفة يجب
ان يعتقد المتكلم ان
المخاطب عالم بانصاف
الموصوف بضمونها قبل
ذكرها وانما يجي بها بعرف
المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه من
قبل انصافه بضمونها
تلك الصفة فيجب كونها
جملة متضمنة لحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل
ذكره والانشائية ليست
كذلك فوقوعها صفة انما
تكون بتقدير القول والخبر
لا فادة نسبة غير معلومة
للمخاطب حقيقة او بتزايلا
وهي كما تحصل بالخبرية
تحصل بالانشائية
(فتح الاسرار)

ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سبويه كما سبق لامذهبهم
 كما زعموا. واما في العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين
 العامل والمعمول وهو التماس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي
 وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة
 كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القيلتين كما هو حق
 العامل (واعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى متبوعها ولو محلا
 او هو ما نحو يازيد العاقل بالنصب ونحو * بدالى انى استمدرك
 ماضى * ولا سابقى شئنا اذا كان جائيا * فان سابق مع كونه مجرورا
 عطف على مدركا مع كونه منصوبا لتوهم الجرفيه لانه في موضع يكثر
 فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال
 المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو مجرد المشاكلة والاتباع كجر
 الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول (الاول) من تلك الخمسة
 (الصفة) قد مهال لكونها اشد متابعه واكثر استعمالا واوفر فائدة
 (وهى تابع ٩) خرج به غيره من الممولات (بدل) بهيئة تركيبه
 مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالقلب والاستهارة حقيقة
 عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
 المفتاح (على معنى) ثابت (في) مدلول (متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع
 خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاني رجل
 حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمناعلى حسن ثابت
 في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
 باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
 مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو
 كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
 عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجر يان الاعراب على ما يدل على
 حال المتعلق والتقدير بينهما لا اختلاف احكامهما ثبوتا (مطلقا) غير مفيد
 بزمان النسبة اليه وعلى ما قررناه لا يرد البدل والعطف بالحروف في مثل
 العجنى زيد علمه او علمه التأكيد في نحو جاني القوم كلهم اواجهين

العلم مع زيد الا ان الثاني
 ليس هو الاول معنى فلم يعمل
 العامل فيهما معا
 ٩. الفرق بين الذمت والصفة
 ان الذمت يستعمل فيما يتغير
 فقط والصفة تستعمل فيما
 يتغير وفيما لا يتغير وقيل
 الذمت يكون بالجنس كطول
 وقصر والصفة تكون
 بالافعال كضارب وجارح
 وعلى هذين الوجهين
 يقال صفات الله ولا يقال
 ذمت الله ولم يستعمل الذمت
 في الله والحاصل ان الصفة
 اعم من الذمت (هندي)
 وعند البعض يجوز لحوق
 الواو بين الصفة
 والموصوف لتأكيد الموصوف
 كما قيل في قوله تعالى (وما
 اهلكنا من قرية الا ولها
 كتاب معلوم) فلا يحتاج
 الى الاستثناء

دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم
 في محل الجملة (واما المعمول بالنعمية) وهو الثاني من النوعين الاخصر
 الانسب الاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعدهما بينهما وهو على ما في اللب
 ماتبع سابقه في الاعراب وهذا تعرف جامع ومانع لكنته غير مفيد
 للمبتدى لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتبع الموارد
 مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعرف
 اقتسامه على ان مفهوم التعرف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ
 بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل
 ببيان الاحكام فانهم وفي تعرف ابن الحاجب خلافا آخر بينه في
 الامتحان (فخمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شيء منها) اى الخمسة
 (على متبوعها) في السعة واما في الضرورة الشعرية ٧ فيجوز تقديم
 العطف بالجرور كقوله * عليك ورحمة الله السلام ٩ (وعاملها عامل
 متبوعها) كما هو مذهب سبويه اما في الصفة والتأكيد وعطف البيان
 فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه ٤
 فلما انسحب حكم العامل واسبته عليهما حتى صارا كجزء منسوب اليه
 وكان الثاني هو الاول ٨ في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل
 المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه
 الاخفش فمخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر
 او مقدر كما ذهب اليه البعض فمخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر
 الخفي اذامكن العمل بالامر الجلي واما في البديل فلان البديل منه
 في حكم المطروح فكان العامل ياشتر الثاني وواقفه فيه المبرد والسيباني
 والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول
 لانفسه كما جعل الاخفش والزماني والفراسي واكثر المتأخرين
 فمخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى * لعلنا لمن يكفر
 بالرحن لبيوتهم * حيث عمل في البديل نظير عامل البديل منه وهو اللام
 ممنوع اذا بس كل من البديل والبديل منه المجرور فقط بل هو مع الجار
 والعامل فيهما هو جعلنا لا الام واما الاستدلال بان البديل مستقل

٣ اكرمه ان يشتق وان
 شتق وقيل المحال والمعنى
 اكرمه والحال انه يشتق
 فرضا وتقديرا
 (فتح الاسرار)
 ٩ اوله الا ياتخذه من ذات
 عرف ٧ قد ذكر النحاة
 انه يجوز تقديم المعطوف
 بالواو والفاء ثم واو ولا
 على المعطوف عليه في
 ضرورة الشعر بشرط ان
 لا يتقدم المعطوف عليه
 على العامل واما تقديم
 التأكيد والبديل في السعة
 على المتبوع والعامل
 جميعا فمالم يقل به احد
 (مطول)
 ٤ فان الجي مثلا في جاني
 زيد الظريف والظريف
 زيد او زيد نفسه في قصد
 منسوب الى زيد المقيد
 بالظايفة او بكونه نفسه اولى
 الظريف المقيد زيد لا الى
 زيدا والى الظريف مطلقا
 ٨ بخلاف غلام زيد في
 جاني غلام زيد فان
 المنسوب اليه وان كان ٧

٩ مذهب سبويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدأ مثل (فن يؤمن بربه ولا يخاف) اي فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رجهما الله اعلم انه لا يدخل شيء من النو اسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفي الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما من ضربتني وض بتهوانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا اولم في المضارع ولا تقول ان ان يضرب او سيضرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطاً وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان قبض الشرط اولي بجزائه منه نحو كرمه واوشتنى فاشتم بعيد عن الاكرام ونقبضه وهو المدح اولي بالاكرام ومنه اطابوا العلم واوباصين فقبل الواو اعتراضية وقيل عا طفة على نقيض الشرط ٣

الناقصة (فان كرهتموه فمسي ان تكهوا شيئاً) وهو خير لكم مثال العبر المتصرفه من افعال المقاربة (وان كان قصده من قبل فصدق) اي فقد صدقت وقوله تعالى * ان يسرق فقد سرق اخيه من قبل * مثال الماضي بمفناه (اعلم ان من خصائص كان بقاءه على الماضي اذا كان شرطاً الا قليلاً وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبلي وان كان كان فقوله ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤل بالانه ان يظهر ~~هك~~ منك محسناً الى بظهور كونى شاكر لك (وان تعاسرتم فسترضعوا اخرى) مثال المضارع المقترن بالسين (مع) يتبع غير الاسلام دينه (فلن يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلز (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية (او فلا تضربه) مثال النهية (او فهل تضربه) مثال الاستفهامية (وان تكرفنى فيحرك الله) مثال الدعائية وان جئتني فليتك مكرم او فلا تنزل (وان كان) اي الجزاء (مضاعفاً بغيرها) ي بلا سين وسوف ولن وما مثبتاً ومنفياً بلا فيجوز لفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتج الى الرباط اللفظي (مع) جواز (الرفع) نظرا الى ما مر من ان الفاء تمنع الجزم (و) يجوز (حذفه) اي الفاء (مع الجزم) نظرا الى ان وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما في الثبوت فظاهر واما في المنى بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب) بحذف الفاء مع الجزم (او فاضرب) بها مع ارفع مثال للمثبت (او لا اضرب) بالحذف مع الجزم (او فلا اضرب) ٩ بهما مع الرفع قال سبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزئه بلا جزم الاعلى اضمار يصرفه عن الجزم مثل * فن يؤمن بربه فلا يخاف * اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقبس لان المضارع يصلح لان يكون جزءاً بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه انشاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمصنف رجهما الله لان ما ذكر في وجهه الاقبسية مندفع بما ذكرنا في وجهه

صدرها فيكون وصف الجملة بها ووصفها بحال جزئها كافي (غير متصرفه)
 ٤ على الاول اى غير متصرف جزؤها ذلت تصور فيها التصرف حتى
 يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على
 ما نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه
 اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك وانما سب ما قبله (او)
 ماضيا (بمعناه) اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
 كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا
 لـ سقط من قبله ومن قبل النسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ
 ما معناه واما ما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية
 ماضية بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية
 بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها
 ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفه وفساده مما لا يخفى (فلا بد
 حينئذ) اى حين اذ كان الجزء ماضيا بمعناه (من قد ظاهره
 او مقدرة) ليكون نصا على ان الماضى بمعناه (او مضارعا) اى جملة
 مصدرية بمضارع لم يقل مضارعة لان الاقتران بالسين او غيره صفة
 المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين او سوف اولن او ما) ليكون نصا على
 عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال
 فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) جملة (فعالية)
 وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب (انشائية
 كـ الجملة الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والتهيية) اى المنسوبة
 الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء والتعزية
 والعرضية والتعجبية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تأثير
 الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلا يوجد
 التعلق المعنوي فاحتج الى الرباط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء
 مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فاقههم (نحو ان ضربت
 فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك
 فليس من الله في شيء) مثال للماضية الغير المتصرفه من الافعال

٤ غير متصرفه وصف
 الجملة وصف بحال جزئها
 الاول اى متصرف صدرها
 او معناه والظاهر انه
 معطوف على غير متصرفه
 والضمير راجع الى جملة
 ماضية بتأويل المذكور
 فوصفها به وصف باعتبار
 صدرها اى جملة ماضية
 صدرها بمعناه لا بمعنى
 المضارع ويجوز عطفه
 على ماضية بتقدير او ماضيا
 بمعناه على ان الموصوف
 مقدر وفي بعض النسخ
 او ما بمعناه فيحتمل ان يكون
 في الاصل ماضيا فسقط
 من قبل النسخ الاول ما سقط
 وبقي ما بقى او ما موصولة
 عبارة عن الماضى
 (فتح الاسرار)

او جزء بلافا، واجب اوجود الجزم وصلا حية المحل وعدم المسامح
 ولويو جسه نحو ان تضرب تضرب اولاً اضرب ونحو ان تضرب
 ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام
 كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط
 في الاعداد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب وانما لم يوجد
 في الكلام القديم بل قال البعض لم يجيء الا في ضرورة الشعر وعلى هذا
 ينبغي ان يقع عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان اللفظ بمنزلة
 تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) بلافا وهذا
 اوجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز الجزم)
 بها لفظا او تقديرا لوجود الجزم وصلا حية المحل وضعف المسامح
 (والرفع في الثاني) لضعف التعلق لحيولة الماضي الذي ليس بمجزوم
 لفظا او تقديرا ولبوا فق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا
 لكونه ماضيا نحو ان اتى وآتبه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان
 الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور
 الجزم فيه ايظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع
 ووصف المضارع بكونه منفيا بل او لما (متصرفا) لا غير متصرف
 كأنه (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (او مضارعا منفيا بل او لما) لابن
 اوما او لا فان حكم هذه المنقبات يجيء (فلا يجوز دخول الفاء فيه)
 لتحقيق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
 بالتعلق المعنوي عن الرابطة اللفظية ولا يمكن الجزم لفظا او تقديرا
 لبقاء الاول وانجزام الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان
 ضربت ضربت) اي اضرب (او ام اضرب) اي لا اضرب وان
 لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط في الاخير كونه
 مجزوما لفظا كما عرفت وفي غيره محلا (وان كان الجزاء جملة اسمية) ٩
 سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة (او) جملة
 (ماضية) بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا
 يرشدك اليه ما سأتى من الامثلة الى الدخالة او يتخففها اي ماضيا

٩ وتقع اذا التي المفاجأة مع
 الجملة الاسمية موقعها اي
 موقع الفاء لان معناه يبي
 عن حدوث امر بعد امر
 ففيها معنى الفاء التعقيب
 كقوله تعالى (وان تصبهم
 اسية بما قدمت ايديهم
 ذاهم يقنطون
 امتحان الاذكاء)

نحو و كنت قبلا لعدم حلة البناء حينئذ واقلة الاخير لم يتعرض له (يدنى)
 المضاف في كل منهما الشبهه بالحروف في الاحتياج (على الضم) جبرا
 لتقصائه باقوى الحركات (واما المحزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول
 بالاصالة (فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) في بحث
 العامل في المضارع (فان كانت) الجوازم (كلم المجازاة) حرفا او اسما
 وقدم معناها (تقتضى شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعلق امر
 بالمر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما
 ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضاءها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن
 قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط
 وهما والشرط وحده في الجزاء والجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى
 وقدم وجه التسمية بهما في التسهيل انهما اسمان للجملتين
 وصوبه الفاضل العصام بشها. فالعرف وان الجزاء اسم لجموع الجملة
 الثانية اذا كانت الجملة الاسمية فلامعنى جملته اسم مجرد الفعل اذا كانت
 فعلية (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) وذا وجود
 لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى والذاقمه واطلاق المضارع عليهما
 باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو
 الجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما اظهر الجزم ولو جواز فانهم
 (اولا) ٩ اى الشرط فقط (مضارعا) والثاني ماضيا بفاء
 اوبد منه اوجلة اسمية (بغيرفاء) يعنى ان كانا مضارعين حال
 كون الجزاء بلافاء لانها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة
 مسامحة والمراد ظاهر اذا لاحتمال اوجوده في الشرط حتى يحتز عنه
 بهذا القيد ولا ينظ منه للعطوف اذا لام دخل لوجود النفاء وعدمه
 في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه
 عليه لثلاثي توهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن به ولما ذلوا قارن
 بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما
 قبل دخولها فلا تدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع
 بلافاء (فالجزم) بهما لفظا او تقديرا (في المضارع) شرطا

٩ اول اول اى الشرط فقط
 عطف على الف التنية
 للنشريك في الخبر ان كان
 الاول مضارعا والثاني غيره
 ماضيا وغيره قال الفاضل
 العصام كون الاول مضارعا
 والثاني ماضيا يستهجن
 لتأثير اداة الشرط في الابد
 باخراجه عن معناه مع عدم
 تأثيره في الاقرب ولذا ام
 يوجد في الكلام القديم
 بل قال البعض لم يجزى
 الا في ضرورة الشعر والمراد
 ببعض صاحب الغنى قال
 شارحه الدمامنى هذا
 مذهب الجمهور وقال الفراء
 لا يختص بالشعر ليجزى قوله
 عليه السلام (من يقم ليلة
 القدر ايماننا واحسانا غفر له
 وقان بدر الدين في رسالته
 المسماة بشرف البدر بضياء
 ليلة القدر الصحيح الحكم
 يجوز انه مطلقا شبهته في كلام
 اقصح الفصحاء وكثرة
 صدوره عن فحول الشعراء
 واعمل المص رحمه الله
 اخذاره فاطلق كلامه
 (فتح الاسرار)

له بعد الحذف (القياس) والغالب (بحوقوله تعالى وامثل القرية
 اى اهل القرية وقد سبق مجرورا على الندور) وهو ليس بقياس (نحو
 قوله تعالى يريد الآخرة بجزر الآخرة على قراءة اى ثواب الآخرة وقد
 يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبقى المضاف على حاله)
 بلا تنوين عوض ولا اء. (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف)
 فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين (نحو) قوله يامن
 رأى عارضا * امر به (بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد)
 وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منزله
 (اركرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا نيم) بالنصب (نيم عدى)
 حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله
 وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدى
 المذكور * وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه
 ويجوز فيه الضم لكرهه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتماهه لا ابالاكم *
 لا يلقبكم فى سورة عمر * والتيم قوم عمر بن لجاه وعدى اخوانهم
 والبيت لجر برحين اراد عمر التيمى الشاعران يهجوهم فقال جر برخطابا
 لبنى تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا ابالاكم اى انتم ضعفاء لاناصر لكم وانتم
 اولاد الزنا مستحقون للهباء لا تتركوا عمران يهجوهم فيلقبكم فى سورة
 اى مكروه من قبلى يعنى مهاجته اياه (والا) اى وان لم يعطف ولم يكرر
 كذلك (ف) لا يبقى بل (بنون المضاف) اى به طلى التنوين اياه
 (عوضا عنه) اى المضاف اليه له دم ما يجعل المحذوف كالمذكور
 (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولا غير وليس غير منوفا فيها المضاف
 اليه (ونحو وكلا آتياه ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين
 اذكالا كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف غاية وهى الجهات
 الست) وقد سبقت فى بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية
 (ولا غير وليس غيرته نافهما) اى فى تلك المذكورات من الغاية
 وغيرها (المضاف اليه) بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف
 مع التنوين نحو * رب بعد كان خيرا من قبل * وكذلك عوض عنه

٩ المعارض المحذوب
 يعرض فى الاذق واسر
 مضارع مبنى للفعول اى
 اجعل فرح اسر ورا الى
 آخره والمنادى محذوف اى
 يا قوم ومن استغها مبة
 ويحتمل ان تكون موصولة
 وهى المنادى فلا حذف
 (حسن جلابى)

٧ قوله وتيم الثانى تأكيد
 لفظى ولم ينون لعدم
 انصرافه لكونه علما وثنا
 بتأويل القبيلة اول كونه علما
 واقعا فى الشعر عدم صرفه
 فلم يصرف بسبب واحد
 هو العلية كما هو مذهب
 الكوفيين هذا ما يمكن
 ان يقال (عصام)

٧ ارتقل عن ابن مالك رحمه

الله تعالى في نوجبه هذه القراءة وجوه أحدها كون الفاصل فضلا صالحا لان لا يمتد به واثنى كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التأخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المنووية

سجد

٧ وذلك لكثرة دوره في الكلام وهو قابل ذكره الرضى

سجد

٣ بفصل الصفة المضافة الى مفعولها الاول بلاننى ويمكن فيه اعتبار الوجود الائمة فافهم

سجد

٦ آخره جنال رق بالجمام

سجد

٦ قال الدماميني ويحتمل عدم الاضافة بان تكون انون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن (وما هم بضارين به من احد)

سجد

٩ اوله مان وجدنا للهوى من طلب

سجد

في بحث حرف الجر (واشاني المجرور بالاضافة) معنوية او افظية (ولا يجوز تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف) لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينفيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولي (لان يكن المضاف افظ غير) فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه (نحو نازيدا غير ضارب المونة معنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفي ولذا أكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة ككلا اضافة (ولا يجوز انفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشيء في السعة غيرما) اى شئ (سمع) من العرب وحفظ اى يجوز انفصل بهذا الشئ المسموع في السعة (ولا يقاس عليه) ما لم يسمع به يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر * زين للمشركين قتل ٨ اولادهم شركائهم * بنصب الاولاد وجر الشركاء وقراءة بعضهم * ولا تحسبن الله مخلف ٣ وعده رسله * بنصب الوعد وجر الرسل وكثرت له ترك يوم انفسك وهو اها السعي في رداها وكقوله عليه الصلاة والسلام وهن انتم تاركوا بي صاحبي * والنسم ٢ نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز انفصل بينهما ابني (في الضروة) الشعرية (الابالظرف) كقوله لله در اليوم من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائز في السعة وهو ما سبق واربعة مخصص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنته وبانتهاء الاون كقوله * تسقى اميتا حدى المسواك ريقته * اى تسقى ندى ريقته المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله * ولا عد من قهر وجد صى ٩ اى قهر وجد صى بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله * كان يردون ابا عصام زيدا اى كان يردون زيدا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التناقى (وقد يحذف المضاف) بقريته (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاه اعرابه

فانه م، و، ل، ح، ر، ف (وامره) اى خ، ب، ي، ا، ك (كاسر خبر المبتدأ) فى كونه
واحدًا وبتعدد او مفردًا وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان) لكثرة
استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة لكافية
(بند قريفة نحو الناس يجزؤون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا) جزاؤه
(خيرا) كان عمله (شرا) جزاؤه (شرا) يجوز فى مثله) اى مثل
هذا الكلام فى مجئ اسم به مان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول
ورفع الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوته
وعكسه اى اركان فى عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا الضعف
لضدى عاتى ٤ الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعها اى ان كان فى عمله خيرا فيجزاؤه خيرا وجرهما بتقدير
حرف الجر ايس بقباس بل سماعى نحو المرء مقبول بما قتل به ان سيف
فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعشر اسم بابان)
وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل
التام (وهو كالمبتدأ) الا فى صحة وقوعه نكرة سرفه ولو مع تمرى بـ
الخبير ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا اضرة لان
كونه معمول الباب انما يظهر باعماله فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف
قال فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يـ
فعل صريح (واثنان عشر اسم لالتى لنى الجنس) قدمه لازعانه
مشابه لان بينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا يختص به من اللغة
بخلاف لاهذه فنهارجحان عليهما (نحو لا غلام رجل جاس عندنا)
وقدم شرط العمل فى بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا عند
وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والايتم الاجحاف
(نحو لا عليك لى لابس واثان عشر خبر ما ولا المشهتين بلبس)
قدمه لانه اسم وهو اصل فى المعوية (وهو مثل خبر المبتدأ) المنصوب
(الثالث عشر) من ثلثة عشر المضارع الداخلة عليه احدى
الواصب) الرابع (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة
لمفعول بالاصالة (فانسان الاول المجرور بحرف الجر وقدمه يسانه)

٤ اما الاول فلان فى حذف
كان مع خبره الذى هو
فى صورة الفضلة حذف
شى كثير لاسمها اذا كان
الخبير جارا ومجرورا واما
الثانى فلان الظاهر
المتبادر من هذا الكلام
ان الشرط لكون الجزاء
خيرا كون نفس العمل
خيرا لان فيه خيرا فافهم

✽

قوله الاجحاف بكسر الهمزة
والجيم المقدمة وبعدها
جاء مهمله وهو الاذنب
والتنقيص ومنه اجحفته
اذنبه كذا فى الصحاح

✽

مبهمه باعتبار معنى معين هو المقابلة ولذا كثر في الاستعمال (والمحمل)
 على خلاف الاصل مع فلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء)
 لاشترك كل منهما في مقابلة ما بعده ولما علم اعراب ما بعده اراد
 بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الاى يظهر الاعراب
 في غير المحمول على الاولو حرفا في المعنى لكونه اسماء في الاصل والصورة
 (كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما تجر به (على
 التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدم ما
 او منقطع ما باعتبار المضاف اليه وجوز الوجهين مع ولو بة البدل
 في غير الموجب اتسام والاعراب بحسب العوامل في المفعول (واصل الا
 الاستثناء) لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال (وقد يحتمل على
 غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذ تعذر
 الاستثناء) بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيم قبله ولا عدم
 دخوله بل كان على الاحتمال اذ الجمل خلاف الاصل فلا يصار اليه
 بلا ضرورة (فيكون ما بعد هاصفة) في الظاهر ولللفظ والافا الصفة
 في التحقيق والمعنى هي الايسر الا انها لما كانت حرفا في الاصل
 والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعده ما عدم
 المانع فيه (لامستثنى) التعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور
 الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى في السماء والارض
 (الهنه) جمع الهه لادلاله فيها على عدد محصور (الالهه) اى غير الله
 فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجنا
 عن الانتظام وقد يكون في المعرفة كجاء في الرجال الا يزيد اذا لم يوجد
 قرينة العهد والاستفراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتم التعذر الاستثناء
 على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاء في
 رجلان الا يزيد وقد يكون في المحصور نحو جاء في مائة رجل الا يزيد (و)
 المنصوب (التاسع) من ثلثة عشر (خير باب كان) اى الافعال
 الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه اظهر
 ما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي

٩ بان تجعل المفعول وصفا
 للمستثنى بحال متعلقه فيكون
 المال المفعول حاشا له
 وان تجعل المستثنى مفعولا
 عن اعرابه للعامل فيكون
 المستثنى مفعولا والعامل
 مفعولا (عصام)
 ١٠ بمعنى فاعل حاشا ضمير الله
 ضمير من غير سبق ذكره
 لتعريفه ولا يخفى ان حاشا زيدا
 متعلق بالفعل المذكور
 وافضاه الى زيد على
 وجه التبرئة من غير
 ملاحظة تبرئة الله اياه
 فالظاهر ان فاعل حاشا
 ضمير الفعل المقدم
 اى برأ المجيء زيدا عن
 نفسه جعل امتناع
 المجيء وانتفاؤه عنه
 بمنزلة تبرئة الله اياه
 (عصام)

وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات
 جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت
 بمعنى الا تغير وحيث لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح
 فواعلها ولا الى توحيد التزام ترك قد واخمار فواعلها وان نصب
 يدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها
 لما رواه من اعراب غير بمعنى الارطابة لاصله والحق ان تكلف الاعراب
 فيما لم يشاهد به يد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على
 الاستثناء ويختار البديل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البديل قدم
 النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى
 وتبعية اعراب البديل (في كلام غير موجب بدمالا) اذ في الموجب يجب
 النصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى
 العامل (نحو ما جاء في القوم الازيدا او الازيد ويهرب) اي المستثنى
 (على حسب العوامل) اي ٤ اقتضاها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور)
 فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فنصب وان جارا
 فمجرور (نحو ما جاء في الازيد) وما رأيت الازيدا وما مررت الازيد
 ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل ٩ عن المستثنى منه المتروك
 وهذا في الموجب قبل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الاتساح
 لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب
 (و) المستثنى (مخوض) اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة
 (بمد غير وسوي) بكسر السين وضمتها مع القصر (وسوا) بفتح السين
 وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابا لانهما في الاصل بمعنى
 مكان ثم استعملتا بمعنى البديل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما
 عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا (و) بمد (حاشا)
 لكونها حرف جر (في) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية
 في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمير نحو ضرب القوم عمرا حاشا
 زيد اي برأه الله تعالى ٤ عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما
 حرف في جر (في الاقل واصل غير ان يكون صفة) لدلالته على ذات

٤ اي على قدر العوامل
 فان العوامل ثلثة عامل
 النصب والرفع والجر
 فالاعراب على قدرها
 يرفع والنصب والجر
 وبهذا يدفع ان المراد
 ان كان عامل المستثنى منه
 يشكل بقولنا ما مررت
 الازيد فانه معرب بعامل
 نفسه وان كان المراد عامل
 المستثنى فكل مستثنى
 معرب على حسب عامله
 على انه يمكن اختيار
 الشق الاول ايضا يقال
 الجار في زيد عامل
 المستثنى منه انتقل الى
 المستثنى بعد حذفه فهو
 معرب بمعامل المستثنى
 منه لا بعامله وعامله الفعل
 بواسطة الا ومن قال
 وعامله الفعل بواسطة
 الباء فقد سهى
 (عصام)
 ٩ يعني المفرغ مما حذف
 فيه الجار واصل الضمير
 المجرور به ولك ان تستغنى
 عن هذا التكلف

ان الافيد بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءني القوم الاحبار) اي لكن
 جارا لم يحق قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلي
 ياب ما هو المحقق بالمفعول لكونه مستثنى والنصب بافعولية او بكونه
 خبر ليس اولا يكون قد بين في مقام آخر وانما ذكرناها لتتميم بحث المستثنى
 والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله
 في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جازا النصب بما ليس من ذلك المحقق
 للاشتراك في وجوب النصب (و) ذا (كان بعد خلا او) بعد (عصا)
 لكونه مفعولايه وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
 او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا
 اي خلا او عدا الجائين منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا
 وهما في محل النصب على الخالية وام يظهر معهما قد اصلا والفاعل
 ليكون اشبه بالاو خلا في الاصل لازم يتعدى بمن تحذف واوصل الفعل
 ارضن معنى جاوز والزم الحذف او التضمن في باب الاستثناء به ليكون
 ما بعده في صورة المستثنى بالا اتى هي ام الباب (في الاكثر) اي المستثنى
 منصوب بعدهما على انهما فعلان في اكثر الاستعمال (او) بعد
 (ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولايه ايضا لان ما فيهما مصدرية
 مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل
 المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم
 ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا ومجاوز الجائين منهم او مجيئهم
 او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائين منهم او مجيئهم
 او بعضهم او بعض منهم او مجاوزة زيدا وقال الفاضل العصام
 ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقديرا خلا زيدا ازمان خلا زيدا
 كما في مذ سفر فبستغنى عن التزام حذف قد (او بعد لبس او) بعد
 (لا يكون) لكونه خبرا عنهما والمستثنى بعينه كما يعم المفعول به
 نحو جاءني القوم لبس او لا يكون زيدا اي لبس اولا لا يكون الجائين
 منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل
 الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها اقيامها مقام الحرف

٩ وتنسب الشيء اليه فتأتي
 بالاستثناء لاجراجه عن
 النسبة ولا تناقض لان
 الكذب صفة النسبة
 المتعلقة لك عقلا وم ترد
 بالنسبة افادة الاعتقاد
 بل قصدت النسبة لتخرج
 عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد
 وهذا غاية ما تيسر لي
 في تحديق المقام ولانجد
 كلام غيري تحقفا الا
 اطالفة الكلام والله
 تعالى هو الواهب بالهام
 اجل الانعام
 (عصام)

٩ والمستثنى المطلق وهو
 المذكور بعد الا او احدي
 اخواتها نحو ما قبلها
 نغيا واوثباتا فيعم القسمين
 والمراد هما ما صدق عليه
 هذا المفهوم العام من
 افراد القسمين لان المقام
 مقام بيان الاحوال
 وهي للافراد
 (فتح الاسرار)

(وهو المذكور بعدها) اي الا واحدى اخواتها حال كونه (غير مخرج) مدلوله (عن متعدد) لعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم بقاء القوم الاحرار او المراد كقولك جاني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خاية عن زيد وعدم لدخول في المراد في هذا القسم باقرينة الاشارة . وفي الحكم بياب الا . اما في المتصل فكلاهما بياب الا فلا يلزم تداخل القسمين (ولم يثنى) ٩ مطلنا ، انذا اظهر (منصوب) وجوب باقرينة قوله ويجوز فيه الت نصب (اذا كان بعد الا) احتراز عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان انصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام (غير الصفة) بيان للواقع لا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحتز عنه لاختلاف حكمه (في كلام موجب) اي مثبت لانفي ولا نهى ولا استثناء فاما اذ لا يجب الت نصب في غيره بل يجوز هو ويختار البديل (تام) اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا ان يلا كما سيجي قيل وجه وجوب الت نصب فيه مشابهته بانفعول في كونه فضلا لحيثه بعدم تمام الكلام وتذكر البديل لان البديل منه في حكم التنبية فيكون في حكم التفرغ ورد بان البديل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البديل في قوة تكرر العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك الجواز باعتبار تكرر اصل العامل تتركب النفي العارض ورد بان معنى تكرر العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمر وفي العطف مع انه في قوة تكرر العامل وظهر ان الوجه فيه الاستقرار ليس الا (نحو جاني القوم الا زيدا او مقدا على المستثنى منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الامتناع به قدمه عليه لبشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم يشاركه فيه ولذا لم يعدد كان في هذين كما عادت فيما بعدهما فتبصر (وجه الوجوب تعذر البديل لامتناع تقديمه على التبع (نحو ما جاني الا زيدا احدا او مقطعا) وجه الوجوب مامس

٩ المتعدد كما هو مدلول اللفظ لاعتن حكمه حتى يلزم التناقص باد خاله في الحكم واخرجه بل الحتم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاني اقوى سوى زيد فانه ظرف للمجبي وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيد فليس الاستناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا وانصب على انظر فيه وما يذعن واسم ولا حاجة اليه لان الاستناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجبي بالظرف قرينة المراد سواء ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد

المتعدد ٩

جزء المنتصب عنه (و) افعال التفضيل (نحو زيد افضل من عمرو علما)
 عرض غير اضافي (او) في نسبة كائنة (في اضافة نحو اعجبنى طيبة
 الماوية) ودارا وعلما ووجها (وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن ذات
 مقدرة (فاعل في المعنى) ٩ حقبقة او مجازا كما اشترنا للماتيين ان هذا
 التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب
 في المذكرة بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى
 * وفجرنا الارض عيوننا * فاعل في المعنى بحمل العامل لازما اي انفجرت
 عيونها كما في الجملي اوفى حكمه بحمل العامل بجهولا اي فجرت عيونها
 كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف رحمه الله والارض مفجرة
 عيوننا اشارة الى الثاني فافهم (فلذا) اي لاجل انه فاعل في المعنى
 (لا يتقدم على عامله) كالفاعل والمآزني والمبرد يجوز ان تقدمه على
 الفعل او شبهه اذا المثل بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل
 وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض
 من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الانكارة)
 بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر
 (و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المستثنى)
 قدمه على خبر باب كان لانه ممول ناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن
 تحديدا مطلقة بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسما مختلفا
 الحقيقة قسم اول الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان اكل منهما احكاما
 خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال (وهو
 نوعان متصل وهو) اسم (الخروج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعد)
 علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذا اخراج عنه يستلزم الدخول
 فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاني القوم
 الازيد او الاجزاء نحو اشترت العبد الا نصفه (بالا او احدي
 اخوانها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث ٣ بيدانه فات
 يدو للمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف
 بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح (ومنقطع)

٩ فاعل في المعنى قطاب
 زيد نفسا بمعنى طاب نفس
 زيد وهكذا غيره واسم شكل
 بالحوض بمعنى ماء لان الماء
 ليس بمعنى بل مالى
 وبتفجيرنا الارض عيوننا
 لان العيون ابيت بمفجرة
 بل منفجرة واجيب بانه
 فاعل او عبر عن مضمون
 بمعنى ماء بمالى ماء وعن
 مضمون فجيرنا الارض
 عيوننا بتفجير الارض عيوننا
 واتمام الوجه بان الماء فاعل
 مجازي في قصد المتكلم
 بحسب اصله اهون

واعذب

(فتح الاسرار)

٣ قوله يد بمعنى غير الا انه
 لا يقع مرفوعا ولا مجرورا
 بل منصوبا ولا استثناء
 متصلا وانما يستثنى به
 في الانقطاع وكون يد
 في الحدب بمعنى غير
 مذهب بعض النحاة وقيل
 هو فيه بمعنى لاجل

(حسن حلبي)

مما نحن فيه كما اذا كان صفة وام تعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي
 المثبت لان بما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله
 اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم
 تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره
 صاحب التسهيل (و) المنصوب (السابع) من ثمة عشر (التمييز)
 ويقال له التبيين والتفسير والمير بكسر الياء وهو الانسب للتعريف
 وبقوتها ايضا باعتبار ان المنكلم مميزة من بين الاجناس لرفع الابهام
 قدمه لانه مععمل بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى (وهوما)
 اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والوضعي
 كما ذكره البيضاوي لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشتركة مثل
 رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلية في المقسم كما عرفت حتى تخرج
 بقيد (عن ذات) فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها
 وكذا المرة والنوع (مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة) وقد سبق
 بيانه في بحث الاسم البهيم التام (او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم
 التمييز في نسبة كائنة (في جملة ٨ نحو طاب زيد نفسا اى طاب شيء
 زيد) ٩ بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بالمتصبع عنه
 وقيل بالابدال ورد بانه لا يبهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل
 لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف البدل منه
 وهو تكلف بلارب (او فيما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل
 (نحو الحوض ممتلىء ماء) اى ممتلىء شئبه والتمييز فيه خاص بالمتعلق
 ما انتصبت عنه وفاعل مجازي في المعنى (و) اسم الفاعل نحو (الارض
 مفعلة عبوا) والتمييز في حكم الفاعل لكونه ثابت (و) الصفة المشبهة
 نحو (زيد طيب ابا) والتمييز فيه عين اضافي محتج لها الى طيب ابوه
 او ابوته لم يذكر في المشابهة المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمتصبع
 عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه
 اكتفاء بما ذكره فيه اذ لافرق في التمييز بينهما (وابوة) عرض اضافي
 (ودارا) عين غير اضافي خاص بالمتعلق (و) زيد (حسن وجهها)

التقريب سوق الدليل
 على وجه يستلزم المطلوب
 وبعبارة اخرى تطبيق
 الدليل على المدعى
 (سيد شريف)

وعبارة اخرى كون
 المطلوب او ما يساويه
 لازما من الدليل وعدم
 تمامية التقريب كون اللازم
 لا مطلوبيا والمطلوب لا
 لازما (للمصحح)

جملة والتمييز فيه اما عين
 او عرض والعين
 اما خاص بالمتصبع عنه
 كالنفس او بمتعلقه كالدار
 او محتج لها كالاب
 هو اما اضافي كالاب وغير
 اضافي كالنفس والدار
 والعرض اما اضافي
 كالابوة او غير اضافي
 كما في (فتح الاسرار)

والمتصبع عنه هو
 المنسوب اليه سمي به لانه
 صيب لانتصاب التمييز
 عن العامل
 (فتح الاسرار)

اجماع الضمير لغو نها في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها
 لدالاتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب
 ان يكون الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدالاتها على الربط
 من اول الامر فيكون فيها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية
 وانفرادهما متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتسابا وقال
 الفاضل العصام الضمير لبط الحال بذى الحال ولا بد من ربطها
 بالما مل لانها لتقيده والرابط في المفرد هو انصب وقد اختلف
 في الجملة فذكر الواو بدله لدالاتها على المقارنة التي باعتبارها بربط
 الحال بالما مل فاترمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو
 شبيه باسم الفاعل وزا ومعنى وجز في ما ليس مشابهته بتلك المثابة واما
 الضمير وحده فيها فملوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
 الامر (نحو جاني زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) به مع الواو
 (او ولا يركب عمرو) بالواو وحده مثال المضارع المنفي (او جاني
 زيد) (ركب) بالضمير وحده (وركب) به مع الواو (او وركب عمرو)
 بالواو وحدها مثال الماضي المثبت (او) جاني زيد هو راكب
 بالضمير وحده (او وهو راك) به مع الواو وعمرو راكب بالواو وحده
 مثل الاسمية ولم تعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر
 وللاشروطية ايضا لانها لاتقع حالا بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة
 وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا يجعلها خبرا عن ضمير
 ذى الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازماله فتكون من قبيل الاسمية نحو
 جاني زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعالية
 مثل آتيك وان ائتني (ويحجز تعدد الحال) كالخبر (نحو جاني زيد
 راكبا) با ضاحكا وحذف طاله اي الحال (بقرينة) مقابلة او حالية
 (نحو راشدا مهديا لمن قال ار يد السفر) اولن تهيأ له او شرع فيه
 اي سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بتفكك مهديا فيما لا بد
 فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عاها
 ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون

٧ مقول في حقه اضربه
 اي يستحق ان يقال في
 حقه اضربه وانما يفسر
 بالاستحقاق ادفع ما يترجم
 من ان التأويل بمقول في
 حقه يستدعي تقديم
 المقول قبل هذا الكلام
 اذا الاصل في القول لكونه
 حكاية ان يتلفظ بالحكي في
 غير حكاية سواء كان القول
 بلفظ الماضي او الحال او
 الاستقبال كما ذكره الرضى
 هذا القول في حقه فلا
 يصح ان يداضربه الا بعد
 تقديم اضربه (سلكوتني)

ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره
 لوجود التباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به وبفيله قوله
 محضة وقيل يتخصص بالتقديم بتخصص المبدأ بتقديم الخبر الظرف
 فانها بمنزلة ورد بانها بمنزلة ظرف لزمان ولا يصح الاخبار به عن الجدة
 اقول عدم الصحة في النسخة في مسلم اما في التزيلي الذي هو المراد هنا فلا
 فافهم (محوجا في راكب ارجل وتكون) اى الحال (جمله) ادلائها على
 الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كاخبر (حبرية) لانشئة
 لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه
 والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ٨ ولذا كانت الجملة مستقلة في الاءة
 لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد منها)
 اى في الحال السكائفة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو
 الضمير فقط في المضارع مثبت) مع فاعله اذا اكتمل في الجملة ولا يجوز
 دخول الواو عليه لما بهتمه اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
 على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها
 في الاستعمال من الجرد عن حرف التني ونحوقت واصك وجهه وقوله
 تعالى * لم تؤذوني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم * مؤل بتقدير المبدأ
 او جعل الواو في الاول للعطف قال الفاضل العصام او جعلوا الحكم
 اكثر يا نكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه جاريا عن قدا في التسهيل
 لم يخرج في الثاني الى التأويل (محوجا في زيد يركب او) الضمير (مع الواو
 او الواو وحده او الضمير وحده في غيره) اى المضارع المثبت من
 المضارع المبني والماضى المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر
 لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلا احتياج للجل
 الحالية الى فضل ربط لاسمها الاسمية ك وونها فضلة ونساهرة
 في الاستقلال فصدرت بها الاحتياط فيجوز لاكتفاء باحدهما اوجود
 الربط المتوى في الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (انكن
 الغالب في الاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرية بلبس لانها مجرد التني
 على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كمنى داخل على الاسمية (الواو)
 محو

فيها ويسمى هذا
 استقراء ناقصا وقياسا
 استقرايا واثالث وهو
 التمثيل ويسميه الفقهاء
 قياسا وهو تمديدية حكم
 من امر جزئى الى امر
 جزئى آخر اهله مشاركة
 بينهما والتمثيل والاستقراء
 لا يفيدان الا الظن والاربع
 ان يكون داخلا تحت
 الكللى واشتات مشترك
 بينهما فهما جزئيان
 داخلان في الثالث فلا
 يكون قسما آخر والا فلا
 تعلق بينهما فلا يستدل
 من احدهما الى الآخر
 فاحفظ هذا ان تنفع به
 في مواضع كثيرة
 (مفتى زاده)
 واذا وقع الجزاء انشاء
 كقولك ان جاء لك زيد
 فأكرمه كان مؤلا اى ان
 جاءك فانت مأور باكرامه
 او يستحق هو بان تأمر
 يا كرامه على قياس نأ وبله
 فيما اذا وقع خبر المبدأ
 (سيد على المطول)
 محو

٧ على نفي في مقابلة شهادة

على اثبات معتبرة على ان
الحصر في الثلاثة باطل
لثبوت رواية

عنه

٩ اعلم ان الاستدلال اما
بالكلى على الجزئى واما
بالجزئى على الكلى واما
بالجزئى على الجزئى
واما بالكلى على الكلى
الاول كالحبوان بالنسبة الى
الانسان فانه يستدل بحال
الحبوان على الانسان وهو
القياس الذي عرفه
المنطقيون بانه قول ولف
من اقوال منى سلمت لزم
عنها لذاتها قول آخر
والثانى اما ان يكون اثبات
الحكم الكلى لثبوت في جميع
جزئياته فيفيد اليقين كاثبات
حال العبد بحال الزوج
والنرد وهذا كالاول قاسا
وقد يسمى قياسا مقسما
واستقراء تاما واما ان يكون
الحكم الكلى اثبوتية
في بعض جزئياته ولا يفيد
الا الظن لجواز ان يكون
ما لم يستقرأ على خلاف
ما استقرأ

ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء
من الامل لكونه متعديا له فكله من تمامه كالهجرة والتضعيف فالجوربه
في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راصبة بهند فتكذلك قلت
اذهبت هندا واستدللا ٩ بقوله تعالى * وما ارسلنا الا كافة للناس *
اى الالئناس كافة والمصنف رحمه الله لم يعتد به ولذا خص التمثيل به
اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته
من الجورور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى
واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والاية الكريمة
ما واة لاتصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الارسالة كافة للناس اى
عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فتد كفتهم ان يخرج منهم
احد او كونها حالا من الكف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة ٧ لما تقررت
ان الحال المحصورة لا تقدم فالمعنى الاجامعا لهم في الابلاغ ذكره زجاج
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد
كل شىء جوفته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوصأ فقال كفه بخرقه اى اجعلها
حوله ولوسم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل
فالمعنى الاكافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر اياه قوله تعالى * بشيرا
ونذيرا * فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس
كلا يثنى فلا بد من التقدير مثل الالدعوة الناس خالية كافة حينئذ تركبة
لدلائها على الاجتماع والالئل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل
ولوسم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام
ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا
لكافة الناس بالانضافة وان الحال المحصورة لا تقدم على نفي الحال
فلا يتجه ما قيل ان كلام الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصوصة بمسوى
التقديم (وحيث تقديم الحال عليهما) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلبس
بالصفة في نفي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب

على العامل المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين وانكلى حدث متعلق وانكلى متعلقه حال فيبلى كل حال متعلقه نحو زيد قائما كمر وقاسدا بمعنى المشبه يقضى مشبهها ومشبهها به فحال كل يابه ومثله هذا بسرا اطيب منه ربطا (فتح الاسرار) يعني فيماد على حدثين ضمير ميمين بالعبارة مختلفة بالخال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف فان المشبه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه وتعلق بما قام بالمشبه والقيام وبما قام بالمشبه به التعود (عصام)

قال الساميني وابطاله بان ما زيد فبه اتاه الجبالفة ثلثة ابنية نسابه وفروقة ومهادرة غير متجسه لان فايته شهادة لا

لكونها محكوم ابها في المعنى والاصل فيه التثكير (ولا تقدم) اى الحال فيمعاد مثل زيد قائما كمر وقاسدا (على العامل المعنوي) ٩ لضعفه مع كونها في المعنى كالفعل فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقن بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وقد سبق وجه عدم تقدم مع قول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذى الحال) ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر والاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا نقوض بجواز مثل راكبا جانبا زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه قاعلا واجيب بمنع الجواز لان هذا المعنى يودى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ قاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلانقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان قاعلا مع انهم صرحوا به لا يجوز اتساقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى فاتبعه ابراهيم حنيفا* ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية تداصل واللفظية فرغ فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبدالله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهاهم وقال الساميني في شرح التسهيل نقل عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملنا نأشرب السويق الآن او عند (فلا يقال مررت جالساريد) ولا جاني مجرد عن الثياب ضارب بزبد هذا مذهب سبويه واكثر البصريه وهو المخار عن المصنف رحمه الله

٧ في قوله تعالى ﴿انا انزلناه﴾

فإنما عربيان * وان كانت
 مبنية لهما بالذات فاما
 ان تكون مبنية لهما في الحال
 اولى بالاستقبال فان كانت
 الثانية فهي الحال المقدره
 كخالدين في قوله تعالى *
 فادخلوها خالدين *
 وان كانت الارلى فان كانت
 لازمة الذي الحال فتقله
 وان كانت مفارقة فهي
 دئمة (شيخ زاده)
 ٩ هذا مما استصعب
 دخوله في حد الحال
 حتى قال بعض الكمل ان
 مثل هذا مجاز بتزيل زمان
 الفعل منزله هيئة الفاعل
 والتعريف انما يكون لامر
 حقيقى فلا اشكال
 بخروجها
 يعنى ان قوله تعالى ان دابر
 هؤلاء محمول على المبالغة
 في قطعهم
 ٧ وهو وان كان مبتدأ
 في اللفظ الا انه مفعول به
 في المعنى
 ٨ وهو وان كان خبرى
 اللفظ الا انه مفعول به
 في المعنى

نحو جاء في زيد قائم ابوه ومن ان تكون محقة او مقدره مثل قوله تعالى
 * فادخلوها خالدين * اى مقدرى الخلود وتسمى الاول حالا محقة
 والثانية مقدره ٩ ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بهما غالبا
 اولادوم وتسمى الاولى دائمة ونهها المؤكدة والثانية منة لة
 ومن استدل عليها هيئة او وحدها او مع المسادة فالاولى نحو جاءني زيد
 والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل ٩ على هيئة الفاعل
 وهى المفارقة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا ومعنى)
 اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظ بيا بان يكون فاعلا ومفعولا به
 في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا
 او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلق كضربت الضرب شديدا فانه
 يعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به
 نحو استوى الماء والخشب قائمة وحسبك زيد قائما درهم او مضافا اليه
 نحو بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فهو يصح ان يقال
 بل تتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى * ان دابر هؤلاء مقطوع
 مصحين * فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكتابة مصحين (مثل
 ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به للفظى وهذا ٧ زيد
 قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد ٧ كما هو
 رأى الفاضل الجامى والمامل يعنى التنية والاشارة المفهومة من هذا
 (وعا لهما) اى الحال (الفعل) مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه)
 وقد مر ما هو المراد منها او هذا وتوطئة لبيان امتناع تقديم على المعنوى
 وحوازه على غيره لان فهمه من تخصيص الامتناع به (ر شرطها ان تكون
 نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
 يحصل بهما فبصير التعريف حشا وقال والفاضل العصام الاظهر
 ان الاصل فى الحال التذكير كما فى خبر المبتدأ فاشترطهم التذكير وتأويلهم
 الاحوال الكبيرة الواقعة معرفة بالتذكير تكاد توجب التذكير انتهى
 ويؤيد قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غلبا انه مخبروم عليه
 فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التذكير اصلا فيها

لأما نصب فيما لم يكن قبله
من صوب عدول عنه
وتصريح بقصد المعية فإذا
كان قبله منصوب لم يكن
فيه خلاف الاصل
(فتح الاسرار)

من قبيل نقل اسم صفة
الموصوف الى الدال على
ذلك الموصوف والى
المفهوم المشتل على الدال
على ذلك الموصوف
م

واعلم ان الاحوال اربعة
موطئة ومو كدة ومنقلة
ومقدرة لان الحال اما
ان تكون هيئة للهية بالغير
فهي الحال الموطئة لانها
لا تبين الهيئة بذاتها بل
بما يتبعها من الصفة فان
الحال الموطئة اسم جاد
موصوف بصفة هي
الحال في الحقيقة كلفظ
قرآنا م

استوى الماء والخشبة اي ارتفع وسرت والنيل اذلا ارتفاع في الخشبة
ولاسير في النيل واجيب بالله اريد بالاول معنى التساوي اي تساوي الماء
والخشبة في الماء وبالثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصحح
العطف (محو جئت وزيدا) وما لك وعمرا وجمت انا وزيدا او وزيد
(ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله
عالم المصاحب لا الولو لانه لابس من العوامل بل هو واسطة على ما
هو الرأي الصحيح والا المنوي اذ لا يتصور فيه التقديم وهذا لم ينصب
ضبعته في كل رجل وضبعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء
معنى الواو سبق القرين ولاع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير
منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه
على عامله (ولا يجوز) (تهدره) كما لا يجوز تمده مع اسمر من عدم جواز
تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة
شرع في الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهي ملحقة
بالمفعول فيه لوجود معناه فيها فادهما على التمييز مع انه ملحق
بالمفعول به من حيث انه منصوب واقرب من تمام العامل لانها شبهها
بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونهما
اكثر منه (وهي) في اللغة من حال يحول اي القالب وتغير سمي بها
العرفي لانقلاب مدلوله لا تغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل
لماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون التساعل فيه فاعلا والمفعول
مفعولا كما ان الحال المرفومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة
(ما) اي منصوب اسما او جملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع
الخلاف فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا ~~واعلم~~ كيبين خرج بهما التمييز لانه
يبين الذات وايضا فتها اليه المصدر في مثل ضربت ضربيا شديدا
ورجعت القه مخرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو
المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس
فلا حاجة في اخرجه الى اعتبار قيد الهيئة بل لا وجه له ثم الهيئة
وهي الحال والكيفية نعم من ان يكون له باعتبار نفسه او متعلقه

عليه ههنا وفي الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره
 فى الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المفعول
 لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يردان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو
 ماغفوظ لايجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذ انوى ولم يلفظ الى الجواب
 عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب حينئذنى المفعول هو معدلان
 مسند ه صفة جارية على غير ما هي له وتقديره ان هذا انما يجب
 اذا كان مرجع المستكن مقدا على مرجع البارز حتى لو لم يؤت
 باللفصل لتبادران المستتر ارجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف
 الظاهر للتنبية على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابدع وهنالبس
 كذلك اذا الوصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول
 فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى اثنيته المذكور
 (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعة
 فلا حاجة لاخر اجه الى تقييد العامل بكونه غير منوى مع انه لاقرينته
 ثم المراد به ما يقابل المقدر ليقيد عدم جواز حذف المفعول معه
 لا كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها
 سوى الحال بالواو (لمصاحبة مفعول عامل) ٩ فعلا او شبهه او معناه
 وخرج به تلك الحال والمراد بالمفعول اعم من الفاعل والمفعول الذى
 بس ينصوب ليتحقق العدول الى نصب الذى هو نص على المقصود
 الذى هو المصاحبة ولو كان المفعول منصوبا بالحمل الواو على العطف
 الذى هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا
 على المقصود نحو حسبك وزيد ادرهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه
 كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق ونجوز
 الفاضل الجاهى كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به
 الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة
 فيه فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه
 لا يصح عطفه على مفعول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة
 معه حين التبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم

٧ بنصن حكيم وهما
 حصل الفعل يحصل
 المفعول له والام يحصل
 فالدليل المسوق له قد يكون
 باعتبار الحكم الاول
 وقد يكون باعتبار الحكم
 الثانى مثلا ضربت زيدا
 تأديبا حاصله ان ضرب
 يحصل التأديب وان لم
 يضرب لم يحصل تأديب
 (مفتى زاده على الحسينية)
 ٩ من اضافة المصدر الى
 مفعوله اى لمصاحبة مفعول
 عامل او الى فاعله اى
 لمصاحبة مفعول عامل اياه
 به بقوله مفعول عامل
 على ان المصاحب لا يلزم
 ان يكون فاعلا لان معنى
 حسبك وزيد ادرهم كفاك
 وزيد ادرهم امكن يلزم ان لا
 يكون موافقا للمفعول فى
 الاعراب فلذا اتفقوا على
 ان عمرا فى ضربت زيدا
 وعمرا معطوف بواو
 المصاحبة لا مفعول معه
 وكذلك كفاك وزيد ادرهم
 والسر ان اصل الواو
 ان يكون للعطف ٧

مريسان حكيم كل منهما (وشرط نصبه) لا شرط كونه مفعولا فيه كما هو
 مذهب الجمهور فانهم لا يطلعونه الاعلى المنصوب بتقدير في واما المجرور
 بها المفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاسب حيث جعله
 مفعولا فيه وتبعه المصنف رحمه الله كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا
 (فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقد مر شرط تقديره) في بحث
 حرف الجر (ويجوز تقديمه) اي المفعول فيه (على عامه) ان لم يكن
 نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى
 فعل) واذ اجاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى
 (وحذفه مطلقا) في بقية اولا (وحذف عامه لقرينة) نحو يوم الجمعة
 لمن قال متى سرت اي سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر
 (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه
 يحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما)
 اي شئ (فعل لاجله) اي وقع لاجل حصوله كقوله عن الحرب جينا
 او نحصيله كضربته تاديبا ٤ وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامه)
 اي مداوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التاديب
 الذي ضربت لاجله العجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيدية كافي عبارة
 ابن الحاسب (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه
 محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقد مر شرط تقديره) ايضا
 في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه على عامه) ان لم يكن نائب الفاعل
 كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره
 على المحذف تنبيها على انحطاط رتبة عن رتبة ما سبق (و) يجوز
 (حذف عامه لقرينة) كذلك تاديبا لمن قال لم ضربت زيد اي ضربته
 تاديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قبله نائب الفاعل
 كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جاز بعض النحاة من اسناد الفعل
 الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر وليذهب
 في قوله تعالى اقتطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذا القاعدة
 لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل

قوله وشرط نصبه تقدير
 في اي وشرط نصب
 المفعول فيه ان لا يكون
 في ملاحظة لانها لو كانت
 ملاحظة امتنع نصبه والزم
 كونه معربا باعرا بين
 تخلفين في حاة واحدة
 (متوسط)

١ اللام الداخلة على
 الاولى لام حصولي
 والداخلة على الثانية لام
 تحصيلي (مفتي زاده)
 ٧ اي الملل الخارجية التي
 تسمى بالحوامل
 ٨ اي الملل الذهنية التي
 تسمى بالبواعث
 (للمصحح)

٩ المفعول له سبب حامل
 على الفعل وهو قد يكون
 غاية مرتبة معلولا له في
 الخارج وقد يكون علته
 ياعنة فالاول من الاول
 والثاني من الثاني
 (سبب كوني على المطول
 في اوله)

٩ واعلم ان المفعول له

(وهو على قسمين عام) اللازم والمتعدى (ر هو المجرور بالحرف) الجر سوي
 في واللام وما معناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه والساقي مفعول له
 لابه كما مر في بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقد مر) بحث
 المتعدى واللازم في العامل القياسي (ويجوز تقديمه على عامله)
 اقوته في العمل وعدم المام عنه والمراد به ما لبس اسم فعل ولا مصدرا
 لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في
 بحثهما ولا مضافا اليه لشيء اذا المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه
 العامل فلا يقال نازيد غلام ضارب (نحو زيد اضربت) وبه مررت
 (وحذفه مطابقا) اي بقرينة نحو * ا هذا الذي بعث الله رسولا * اي بعثه
 او بدونها نحو فلاز يعطى اي يفعل الاعطاء. وهذا تكرار لما سبق في بحث
 العامل القياسي (وحذف فعله) اي عامله من نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا
 لمن قال من اضرب) اي اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثمة عشر
 (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل
 في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل
 وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم ما) اي شيء (فعل فيه) اي في ذلك
 الشيء (مضمون عامله) اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالإضافة
 لادنى ملازمة ومحمول على الناسخ ٢ او على حذف المضاف ولو قال
 ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب وقال
 اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسم ولو لا الاسم لما يكن التوجيه
 في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقا كما
 في المصدر او لضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لان حيث انه
 وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه
 نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل
 فيه ايس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله
 مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب لبس بمضمون
 العامل (من زمان او مكان) بيان لما واشارة الى القسمين اللذين

٩ حيث قال وينجيه على
 كون الضائر لجرور. فائدة
 الى اللام ايضا له لو كان
 كذلك لما جاز حذف اللام
 وتشكيل المفعول مع انه
 يستعمل مفعول لابه وفيه
 وله كثيرا بلا صلة ولا تكبير
 فالتحقيق انه راجع الى
 موصوف محذوف اي شيء
 مفعول به واللام ايس
 بموصول لعدم قصد
 الحدث بالصفة مفه
 ٢ ومعنى الناسخ هو ان لا يما
 غرض المتكلم من كلامه
 ويحتاج في تفهيمه الى لفظ
 آخر وقبل استعمال اللفظ
 في غير حقيقته بلا قصد
 علاقة ولا ينسب قرينة
 دالة اعتمادا على ظهور
 الفهم من المقام
 (حسن حلبي)

واما يكتف بـرجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت قد وما خير مقدم او جوا سما (نحو ايضا اي اص ايضا) اي عام ثم غلب في معنى مثل ما سبق (ويجوز تقديمه) اي المفعول المطلق او اسم مافوله (على عامله) لولانواعه لهورد واما اولتا كيد فلان حق المؤكد الاخير كذا في الاتحان (ولا يلزم) اي المفعول المطلق (العامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر مع انها مساويان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلية في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية العامل بقيامه به بل بالاعمال يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافتقار ان اللازم من نفي اللازم جواز تركه لامساواته لذكره كازعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ببقاء فائدة والا كان ذكره عبثا (و) المنصوب (النائب المفعول به) قدمه اشده شبه بالفاعل لتوقف تدل المنتمى عليه ايضا بخلاف غيره (وهو) في اللغة ٤ لذي الصق به الفعل وبه نائب العامل ضميره طأد الى اللازم ذكره في الاتحان وفي الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اي تعلق به حسا وعقلا وهو في هذا المعنى وان كان مجازا لكنسه صار بالعلية والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بهما قرينة لتقسيم فلا يرده لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اي حدثه التسمية والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبلاسم المنصوب ولو محلا فلا يرده مثل زيد من اورد مرهما جعاني مثل اعطى زيد مرهما اذ زيد حينئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مداولة فعل محذوف الفاعل والراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمر اعم كذبه وما ضرب زيد عمر الوجود الدلالة عليه عبارة واللام يفيد النفي نفيه

٤ اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام ٩ انه اركان كذلك للمجاز حذفها وتكبير المفعول وهو جاز كثير بلانكبر هذا كلامه وحذف الموصول بدون الصلة قبل في السعة على انديلم حينئذ ابقاء الضمير بالمرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هو قبل النقل لابعده اذ حينئذ يكون المجموع اسما للمفعول اليه وقد صرح ذلك الفاضل في بحث المعرفة ان المفعول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد عن اللام كما بفتة في التابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصا الحدوث بالصفة اقول غيه انه لو سلم بما سلم بعد الدل لاقبله فافهم

او تضمنا كذلك كضربت ضربة ومختلفا كضربت ضربا او ضربني
 ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خني على الغاضل الجامي
 حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر
 غير متمس في النوع والعدد ومع قول المصدر والمصنف رحمه الله جل
 مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب
 ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابني على حاله هنا ثم انه خرج به مثل
 زأديا في مثل ضربته نأ ديبا لانه ادب ما يحصل الادب وما يليق
 بالشخص والضرب وسبلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذلك
 كراهتي في مثل كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشترار
 في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد ههنا بالعامل
 ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا
 وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
 وتعداد وتمييز بعضه عن بعض بعدما ثبت كونه مفعولا لعامله ومنصوبا به
 ببيان جمع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بهما
 ينصب مفعولات كثيرة فلا يورد عابه ما اورده على ابن الحاجب من عدم
 تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربني شديد اذ لم يسبق
 في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصنف رحمه الله
 ولذا عدل القاضي عنه في اللب هذا غاية ما يسرلى في هذا المقام والعلم
 بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو المتأكد
 (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالقح مثال لما هو
 العدد ثم ان تلك الملايسة دائمة بخلاف الملايسة بلفظه فانها غير
 دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابسا (بغير لفظه)
 اى اسم مافعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم السابق ويجوز العكس
 امامادة (نحو قدمت جلوسا) او بابا نحو انبت الله نباتا (وقد يحذف
 قوله) الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والادال
 على الحدث بقرينة ذكر العامل في اتمه يف والفعل بدله هنا وكونه
 توكفا عند عدمها ولا تنبيه على هذا الميقل عامه مع كونه اظهر

وهذا التركيب انما يصح
 بطريق الحقيقة لو لم يكن
 القعود مخصوصا بما بعد
 القيام والجلوس بما بعد
 الاضطجاع كما ذكر في شرح
 المصابيح الزوية ولا يخفى
 انه مثال للمعايرة بحسب
 الباس (عصام)

لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد في الامتحان ان يراد به
 القيام بلا قرينة تكلفا ليلام ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي
 ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كافي العامل لئلا ينتقض بما عمله
 مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كما يجنبى ضربك ضربا على تقدير
 الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذا المصدر
 لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخلة في مفهوم المشتق فيصدق
 عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل
 معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لتسبة الوقوع الى المفعول
 لا لتسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل
 موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
 معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة
 الى الصرّف عن الظاهر وقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك
 الفعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرّف
 عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد ٧ بالفاعل ما يعم ثابته
 فانما هو على مراد الفاضل ليكون وجهه لعدوله عن حد ابن الحاجب
 لانه لا يحتمل توجيهها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا
 اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيهها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال
 عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا
 يخرج ما عامل اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر
 ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد
 ورود الاعتراض لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو
 ضربته ضربا (او تقديرا) نحو * فضرب الرقاب * اي اضربوا خرج به
 ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع ويزاد لهما تدفع ما اورده
 في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور
 ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصده
 العموم (بمعناه) صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابس
 اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا

٧ لئلا يخرج مثل ضرب
 ضربا على صيغة المجهول
 وذلك تكلف اذ فيه الجمع
 بين الحقيقة والجاز
 او عمومه والجرى على
 اصطلاح الغير مع انه
 لا قرينة لهذه الارادة

سلف

مع جواز ابن زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان
 باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحفيقه بعمل عمله الفرعى وهو
 تقدم التصوب على الرفع خطأ لم ينته عن مرتبة الاصل ولو قدم
 يلزم لساوة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه
 عليه لومرفه نحو قوله تعالى * ارالينا اياهم * ويجب لو ذكره (نحو
 ان فى مدار رجلا) وقوله عليه السلام * ان من البيان اسحرا * ذلك
 لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره الامر (والسابع خبر لا يبنى الجنس)
 اى لبنى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له تبينه مما سبق
 كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ) كما ذكرنا فى خبر باب
 ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا انه اضعف
 عملا لانه بالمثل على ان كاسر واكثر حذفه لو عامما ويجب فى بنى نبح
 ان دل عليه قرينة فينبغى ان يتعرض لذلك ولا بهمله فافهم (نحو
 لا غلام رجل عندنا والثامن) من التثنية (اسم ما ولا المشبهتين بلبس)
 وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له الامر ايضا (وحكمه كحكم المبتدأ)
 لاسم (والتاسع المضارع الخالى عن النواصب والجوازم) وما الداخلى
 عليه احديهما فى صوب او مجزوم كاسم (نحو يضرب ويضربان)
 الاول مثال لما كان رفعه بالحركة واثنى لما بالحق (واما المنصوب
 فثلاثة عشر) اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها
 وواحد منها المضارع المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق)
 سمي به بالحكمة اطلاق صبغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده
 بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه لكون عاملا بمرناه بخلاف
 غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم
 فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ
 ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتج الى تكلف تقديم مضاف اى فعل
 مداولة او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة منناه فيكون التسمية
 بالمفعول تسمية للدال باسم المداول (قوله فاعل عامل) اى قام به بحيث
 يصح اسناده اليه مؤذقيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه التقسام

٧ فانك تقول فعلت
 الضرب وبهذا الاعتبار
 هو مفعول به لا المفعول
 المطلق قلت المفعول فى
 اللفظ يصح وقوع الفعل
 عليه وجميع افراد المفعول
 لمطلق كذلك حتى فعات
 فعلا بخلاف امفاغبل
 الاربعة واما ان لقول بتامق
 الفعل بالفعل يستلزم
 التسلسل فدفعه واضح
 على اهله فان قلت ذصح
 طلاق المفعول به صح
 لمفعول لان صحة اطلاق
 لمصلى من اوزم صحة
 اطلاق المبقدقت للمفعول
 به تقييد فى الظاهر وتغير
 فى التحقيق فان المفعول
 قيه ضمير يتقيد به الصيغة
 والمفعول به حال عنه مقيد
 بالاسناد الى به ومقيد به
 مغير لمعنى المفعول لا مقيد
 فلبس صحة اطلاق
 المطلق من لوازم صحة
 اطلاق هذا المقيد
 (عصام)

في نسخة اطلاق صيغة
المفعول عليه لغة
واما اصطلاحا فيصح
الاطلاق على كل من
الحمسة وهو ما قرن بفعل
المثناة ولم يستند اليه
ذلك الفعل وتعلق به
تعلقا مخصوصا ولا يخفى
انه ينتقض بمفعول
ما لم يسم فاعله فله مفعول
ولم يشمله التعريف
الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان
في الاصل مفعولا
اصطلاحا لحيار قوله بخلاف
المفاعيل فيه نظر
لانقضى بضربته تديبا
وكرهت كراهتي وفعل
الضرب واتأديب وملت
زيدا في ضرب به فله يصح
اطلاق المفعول على هذه
الامور الاربعة لان يقال
لا يصح اطلاق المفعول
على الاربعة مطلقا بل
بالنسبة الى بعض افرادها
ويتضح من هذا وجه
آخر لو وصف المفعول
بالمطلق فيما نحن فيه
فاحفظه فان قلت صحة

ومنع كان لدخوله في السائر وهو الموافق للكلام صاحب التسهيل ولب
الاباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو
الصحيح فبين كلاميه في كتابه تدافع ظاهر (نحو الذي يا تبنى او
في الدار فله درهم) قال الفاضل المصنف الابي او الذي في الدار لئلا يتوهم
ان التردد في الصلة دون التمثيل مثال المبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله
تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه لا فيكم * مثال الموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا للاقامة الموت لكنه سبب
لحكمه بها وعلا ما فسر الرضي لاحاجة الى هذا التأويل فانهم (ونحو
رجل يا تبنى او في الدار فله درهم) مثال لانكرة الموصوفة باحدهما (وغلام
رجل يا تبنى او في الدار فله درهم) مثال للمضاف اليه ونحو غلام الذي يا تبنى
او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يا تبنى او في الدار فله درهم
(وكل رجل عالم فله درهم) مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل
رجل فله درهم) مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفي
غيرها) اي المواضع المذكورة (لا يجوز) اي دخول ابقاء على الخبر لان عدم
سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من النسبة (اسم باب كان)
اي نوعه وهو الامل انا قصة ام يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث
اعمال ان باب كان لا يدخل الاعلى المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى
مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم
المستند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) في انه لا يكون
الاسم او مؤولابه وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه
من غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمرة مستقرا وبارزا
الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس خبر باب ان)
اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر
(وامره) اي حكمه (كأمر خبر المبتدأ) في كونه واحدا ومتعددا
ومفردا وجملة ومذكورا ومخدوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه
خبره لوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان اين زيد ممنوع

اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به وقوعه عليه

استغناء عنه بالقول كقوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكرمتم اى
 فيقال لهم اكرمتم وان كان) اى المبتدأ (اسما موصولا بفعل او ظرف ٩)
 اى بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فهما مجازان تسمية للكل
 باسم الجزء القوي (او موصوفاه) اى بالوصول المذكور (او نكرة موصوفة
 باحدهما) اى بالفعل او الظرف (او مضافا اليهما) اى الى الموصول
 باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على
 الثالث فقد قصر (١٠) كان (لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة
 بمفرد) لا بجملة (او غير موصوفة) اصلا (جاز ٣ دخول الفاء في خبره)
 لان كلامها لا بهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة
 لكونها فعالية او ظرفية هي قسم منها كانت كاشترط فصار الخبر
 كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا
 يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا في الحقيقة فجاز
 اعتباره معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ (وكذا)
 اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شئ
 من النواسخ جاز دخوله في خبره (اذا دخل عليه) اى على المبتدأ
 المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان) نحو
 ايت و اعل وكان وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه
 سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
 لا تغناه لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما
 جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها
 فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كانا
 تأثير فى المعنى لكنهما الحقت بالمكسورة لاشتراكهما فى افادة التحقيق
 والحق بهما ايضا لكن الاشتراك فى جواز الھطف على محل اسمهما وبذل
 على هذا الجواز القرآن الكريم و كلام الفصحاء كقوله تعالى * واعلموا
 انما نعنت من شئ فان لله خسه * وقول الشاعر * فوالله ما طار فتكم
 فاليكم * ولكن ما بغضى فسوف يكون * ومثال ان يأتى فى المبتدأ
 المقهور الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة

٩ اى جملة ظرفية افرد
 بالذکر مع انه داخل
 فى الفعل لان الظرف
 اذا كان صلة فهو جملة
 فعالية بالانف فى لان دخول
 الفاء لمشا بهته الشرط
 والشرط لا يقع ظرفا
 فلو لم يذكره انوهم
 ان المراد بالفعل الفعل
 الصريح (فتح الاسرار)
 ٣ بشرط قصد معنى
 الشرط يعنى مع القصد
 ان شئت ادخلت الفاء
 لمشا بهة الخبر بالجزء
 وان شئت تركت لعدم
 كونه جزءا وذكر جار الله
 ان الدخول مع القصد
 لازم وبدونه تمتنع فادراج
 الجواز لعدم لزوم القصد
 لعدم لزوم الفاء مع
 القصد (عصام)

لاقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو * والذين كفروا وكذبوا باياتنا واثمك اصحاب النار * ولعموم المشتل على المبتدأ نحو * ته من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين * ولا الم الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه الظاهر في موضع الضمير نحو * الحاقه ما خلفه * اي ماهي (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليها وجود الابط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه) الاول للاول والثاني للثاني (ويجوز حذفه) اي العائد لوضميرها لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا (قرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا قبيحا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدأؤها جزء من الاول (نحو البر الكبر بستين اي منه) بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماحا في غيره نحو * ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور * اي ان ذلك منه (واصله) اي الاصل في الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة الافادة وهي انما تحصل بالاختيار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معروفا) فان ذلك لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاستناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله آهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجره على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا المجرور التقرب لا قصد الافادة (ويجوز حذفه) اي الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما واجب دخول الغاء في خبره) في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط لا فيها وهو سببية الاول للثاني او المحكم به وله يجعل المتكلم وفسره الرضى يلزم الثاني للاول (نحو اما زيد فطلق الا ضرورة الشعر) اي في وقتها (كقوله) اي الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم) والعاذ هنا العموم المشتل على المبتدأ فان لان في الجنس فالعنى القتال المذكور متفق عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتماه * ولكن سيرافي عراض المواكب (او) لضرورة ٩ (اضمار القول) الذي هو مدخوله

٧ لانه في معنى مهمما يكن
 من شئ فزيد منطلق
 فحذف مهمما يكن
 من شئ واقيم اما مقامه
 فصار اما زيد منطلق
 فاخر الغاء الى الخبر
 مثلا تجتمع اداتا الشرط
 والجزاء في محل واحد
 فصار اما زيد منطلق
 (فتح الاسرار)
 ٩ يشير الى انه معطوف
 على الضرورة بحذف
 المضاف ولو اسقط اللام
 لمكان اظهر

والجواب بالخبرية لانها هي المتأخرة ١١٩٠ اولاً انه قصد اليوم الى الانشائية او قسمية نحو (والذين

جاهدوا فيها لهديتهم
سبلنا) وابس هذه مؤنثة
بالمقول اى مقول في حقه
كذا ٧ لانه يعيد كذا
في شرح المكافاة لاصام
الدين (فتح الاسرار)

٧ نحو زيد اضربه اى
يستحق ان يقال في حقه
ضربه وانما يفسر
بالاستحسان في الدفع ما يتوهم
من التأويل بقول في حقه
يستدعى تقدم المقول
قبل هذا الكلام ٢ ان
الاصول في القول لكونه
حكاية ان يلفظ بالحكي
في غير حكاية سواء كان
القول بافظ الماضي
او الحال او الاستقبال
كذكره ارضى هذا القول
في حقه فلا يصح زيد
اضربه الا بعد تقدم اضربه
(سبل كوتى)

٢ يعنى قد بر قولنا مقول
يقضى تقدم لفظ اضربه
وسبقه قيل تنفط زيد
اضربه وهذا لم تقدم
فيلزم الكذب واهذا
يفسر بالاستحسان
(اقصرى)

خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند به (غير الفعل
معناه) خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل قائم
الزيدان وفي مثل زيد قائم بوجه فان المسند به في الاول فعل وفي الآخر
معناه وايكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ابس بخبر بل
جزءه والخبر لا يكون فعلاً ولا معناه اصلاً بل هو اما جامد او مركب
كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر ابس مجريها بل مع مر فوقاتها
كما صرح به في الامتحان و بما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق
في تعريف الفاعل لاماد ل على النسبة اتسامة كازعم البعض ثم فسر
بالصفة الواقعة بعد الاستغهام او البنى والصفة المعرفة باللام لانه مع
كونه خلاف الظاهر وغير لازم للصرح به المصنف رحمه الله ينتقض
التعريف حيث ان من يامل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة اتسامة مع انه ابس بخبر
كما عرفت ووجهها بنحو قائم في نحو قائم او قائم زيد على وجهه ومثل
المنطوق في مثل زيد المنطوق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على ما فسرنا ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد
قائم وان لم يدل على النسبة اتسامة بالنسبة الى مر فوجهه لكنه يدل
عليهما بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف رحمه الله في الامتحان
في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فلزم ان لا يصدق
التعريف على خبر اصلاً فالخصيص بما فسرنا تحكم لا يخفى (نحو قائم
في زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظاً بلا عاطف من غير تعدد
المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد (نحو زيد
قائم بالفعل قاعد بالقوة) او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك
وهو الاظهر وحكمه الاخبار المضادة مذكور في الرضى ويجوز فيه
العطف ايضا (ويكون جملة سمية او فعلية ٩) وقد عرفت ما هو المراد
بهما يعنى ان الاصل في الخبر كونه مفرد اليوافق الركن وايكون
اخصر واسرع قبولاً للربط واكتنه قد يكون جملة (فلا بد) في الخبر
الجانس جملة (من عائد) يرتبطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي

ويكر كاتب وشاعر وفقه او عالون (والاصل) في المبتدأ والاولى له
 (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
 مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكر المتوافقا (وشروطه)
 اى شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون معرفة) لان الغرض من الكلام
 حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيه اخذ
 بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيه تنير عن استماع
 الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر بما يمتنع السامع عن
 استماع هذا الحديث كذا في شرح باب الالباب (اونكرة مخصوصة) اى
 قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
 بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ
 للإفادة وهي قد توجد بدونه ككوكب نقض الساعة فلاوجه لاشتراط
 غيرها ولذا شرط المحققون من النجاة اياها دونه واختاره البيضاوى
 حيث قال او يفيد فالموافق له ان يقول اونكرة مفيدة اللهم الا ان يقال
 انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من
 النجاة بما قيل ان مراد الجمهور لبس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا
 ان المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين
 غيره ضبطوا ادلة لم يخلف عنهما الفائدة (بحوقوله تعالى ولابد
 مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه
 نحو صوت بلبل شغلنى او خيرهما نحو افضل منك افضل منى فان تقييد
 الجنس يجعله مناسبا للفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان
 الطبع لا يقع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان كذا مع تساويهما
 بل ترك مع كونه اخص منه (ويجوز حذفه) اى المبتدأ (عند
 قيام الغريزة نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد) بقريته
 السؤال (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن
 العوامل اللفظية) تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافده (المسند به)
 اى الذى الصق الإسناد به فالباء للإصاق ونبه به على ان تعلق
 الإسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام في الشرح

واقضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجز في كلامهم زيد قائم ابوه
 كما جاء زيدا قائم ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولوسلم فلا ضمير لا تدفع
 الانتقاض لكنه يلزم التزام التكتفات بلا حاجة اما اول فلان جمله
 مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا
 يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في انفظها في غير هذه الصورة
 واما فيها فلوجملت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحسية في لفظها
 ومن حيث كونها خبرا في قوله ولا خفا في كون هذا تكلفا واما اذا لم يجعل
 مبتدأ بان حل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه واما ثانيا
 فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان حل
 عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الامراد والعدول
 عنه بلا داع تكلف لا يجزى واما ثانيا فلان كون المسند مبتدأ خلاف
 الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطرارى بحيث لو وجد رفعه وجه سوى
 الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به
 تكلف وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينقض به لان كون الخبر مقدما
 والمبتدأ مؤخر اخلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك في النظر
 الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني
 جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
 (نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة فيهما متعينة للابتداء
 وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اذا مطابقت
 لازمة بينهما وبست ههنا بخلاف مثل قائم زيد فانه يجوز فيه الامر ان
 (ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي
 بافعال اولى (بل فاعله ساد مسدا خبر) ٤ واذا جعل المجموع جملة
 فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتدأ) اى النوع الاول منه لانه المتبادر
 عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده
 لفظا بلا عطف بشهادة الاستقراء واما التعدد بمعنى اولفظا بعاطف
 فيجوز ثم ان كان خبر كل محالفا خبر الآخر يوثى بالواو والافئتي او يجمع
 نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو

٧ خبر زيد مع صدق
 التعريف عليه واجبت
 عنه بتقييد الصفة بان
 لا يكون غيرها صالحا
 لان يكون مبتدأ وهو مع ما
 بعده يشكل بقائم زيد فان
 غيره صالح لان يكون
 مبتدأ وهو زيد فالجواب
 ان معنى الوقوع بعدم
 حرف الاستفهام ان يكون
 اعتماده عليه في العمل وفي
 قولنا قائم ابوه زيد اعتماده
 على المبتدأ في العمل
 (عصام)

٤ هذا اذا كانت الصفة
 مفردة والاسم الظاهر
 مثنى او مجموعا واما اذا
 طبقت مثنى ومجموعا
 فالصفة خبر مقدم لا غير
 وان طبقت مفردا جاز
 الامر ان خلافا للكوفيين
 لانهم يجوزون تقديم
 المبتدأ على الخبر صرح به
 الرضى في بحث الخبر
 (فتح الاسرار)

شخص ضارب زيد نعم براديه ما يقابل الفعل عند من قال ان مبتدأ
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن ان عوامل اللفظية المردد بين
كونه مستند اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المستند اليه) خرج به
الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدأ او اما الاستد
المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل
اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ٤ ولوقال عن العامل اللفظي
كالبيضاوي لكان انظهر واخصر وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اسمها (نحو بد قائم وحقك قائم) الاول للاول
والثاني للثاني (ولابدله) اي الاول (من خبر) ولو تقديرا اذ لا تعد له
بدونه (و) النوع (الثاني الصفة) اي اللفظ الدال على ذات مبهمة
باعتباره في معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو اقرب شي اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كنه
الاستفهام) حرفا كالمهمزة وهل او اسماء نحو ما صانع البكران ومن خاطب
ابن مهران وكذا ماتي وابن ريكف وابان (و) كلمة (التي) حرفا وهي ما ولا
وان او اسماء نحو غير قائم زيدان او فعلا نحو ابس قائم زيدان وهذه العبارة
اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النبي والف الاستفهام
والبيضاوي حيث قال بعد حرف النبي والاستفهام وقال المصنف
رحمه الله في شرحه لفظ الحرف حشو ونخل وبين عمومهما كما بينا فلو
لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم (رافعة نظاهر) ٩
المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل * ارغب انت
عن آلهي * ثم انه ينتقض التعريف منعنا بنحو اقام ابوه زيدفاله يصدق
على قائم له الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتدأ بل
هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر
من البعدية الاتصال لفظيا ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد
الاتصال لفظيا لكن لم يوجد معنى اذا الاستفهام داخل في المعنى على
المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير از يد قائم ابوه
واما كونه زيد فاقام ابوه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد

٩ يعني ان المراد عموم
اسم لاسلب العموم
ولا يريد ان التجريد عنها
لا يقتضي عدم وجود عامل
اصلا لان انتفاء الجمع
لا يقتضي انتفاء الجنس
١٠

وما يجرى مجراه لم يرض
بجعل الظاهر بمعنى
المفروض كما في بعض
الشروح لان اخلاء اللفظ
من معناه الاصطلاحي
بالكلية من غير ضرورة
لا يحسن عمله على
الظواهر المقابل للمضمر
وجعله اعم من الجهتي
والحكمي وبعده اي بعد
جعله اعم من الجهتي
والحكمي لم يتم التعريف
لانه بقي اي خرج صفة
رافعة لمضمر مستتر راجع
الى الفاعل في صورة
التنازع نحو ضارب ومكرم
زيد اذا عمل مكرم وقد
سبق التنبيه عليه واورد
على التعريف اقام ابوه
زيد فان قائم ٧

اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهي جمع انوثت سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر اغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا (اذا اسند الى ضميره) نائب الفاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل (يجب) وجر باخيرا (كون طالما) اي ضمائر الجموع المذكورة (مفردا مؤنثا) لما سبق من الابدان بتأنيس الضمير (اوجع مؤنثا) سالما او مكسرا كما ان كان العامل صفة للابدان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى انوثت اهدم اصلته في التذكير واما اذا كان فعلا في اتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او الجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهبت ولقال اوجعا غير واوى اذا كان صفة كما في لب الالباب المكن اسلم واشمل (نحو المسلمات جاءت اوجئن اوجائية اوجائيات) اوجواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثل ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن الى آخره ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت اودهن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى آخره (والاشجار قطعت اوقطعن اوقطوعة اوقطوعات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر لغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (والمرفوع الثالث) من النسبة ما يبطئ عليه لفظ (الابتداء) ولما كان مشتركا لفظيا ٣ بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المسئتي اراد ان يقسم اولى النوعين ويصرف كلامه به (وهو نوعان) ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المسئتي قال النوع (الاول الاسم) لالصفة بقرينه المقابلة (والأول به) واما ضارب زيد قائم ففي تقديره

٣ الاشتراك على قسمين
 اشتراك لفظي واشتراك
 معنوي الاول يكون
 اللفظ موضوعا لعنى متعدد
 بوضع متعدد كالعين والثاني
 ان يكون قدرا مشتركا بين
 الافراد كالكلمة بالنسبة الى
 الاسم والذعرل والحرف
 وفيما نحن فيه الاشتراك
 لفظي (مفتي زاده)
 لان المبتدأ مشترك لفظي
 بين هذين المفهومين
 وليس المبتدأ مفهوم عام
 يتدرج فيه هذان القسمان
 ولذا قاله الفاضل العصام
 ولا نقول فليكن معنى المبتدأ
 المفهوم المراد يدهما
 قلت هذا مما لا يلتفت اليه
 في تعيين المعاني ولا يعد
 مما وضع له اللفظ والا
 يوجد مشترك اصلا
 ٤ ان لالصفة الاوهى جارية
 على وصف محقق او مقدر

١ علة وجوب كون الصفة
 جمة مذكرا لا الفعل لانه
 لا يقضي الملة لاستانزام
 جمعته حين استناده الى
 ذلك الضمير البتة **مثلا**
 ٣ الجوز قد بطلق ويراد به
 المعنى المجازى دون الحقيقي
 وقد بطلق ويراد به المعنى
 المجازى والمعنى الحقيقي
 على سبيل البديل
 واختلف في نه يراد به المعنى
 الحقيقي والتجاء باطلاق
 واحدا لا فالخفيفة
 لا يجوزون والشا فجمية
 يجوزون ويسمى بجمع
 الحقيقة والمجاز فالعنى
 الثانى لاختلاف فيه وهو
 واقع في المجاورات كلفظ
 القول الواقع في تعريف
 القضية بانه قول يصح
 ان يقال لقائله انه صادق
 فيه او كاذب فيه بناء على
 قول من قال ان القول
 حقيقة في المفرد ويجاز
 في العقول حين اريد
 من القضية الموقوفة يراد
 من القول ايضا الملفوظ
 وان اريد القول فكذلك
 من القول (مفتى زاده)

لان التثنية لكونها اكثر اول ما فتح لاصف (ونون مكسورة) لانه ما دل
 نما لحق هذه الحروف ابعد المجموع والواحد وحدها ان مع مدلول
 مفردة مثله في الرحدة والجنس فقط ثابتة (في غير الاضافة وبها تحذف)
 لما سر (نحو سمان وسلمين وكل جمع) . واء كان واحده مذكرا او مؤنثا
 حقيقيا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما
 جمع المذكر السالم فيجب تذكيره عاملا ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة
 لعلة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكر العلاء وسلامة صيغة
 واحده والمراد به ما لا يكون مشابهاً بالمكسر ولا على خلاف القياس والا
 فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى * آمنت به
 بنو اسرائيل * فالاول في حكم الابناء والاخير في حكم الجمع بالالف ولنا
 (فتقول جاء السامون اورجل فاعدا ناصر وه) الاول مثال لما عمله لفعل
 والثانى لسامه موازنة (واد السندي) العامل (الى ضميره) اى جمع
 المذكر لسالم (يئب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير بأياه
 السابق واللاحق (جمعاً مذكراً) بان اتصل به الواو الضمير الذى هو
 مختص بذكور العلاء اذا كان العامل فعلا اذ ٩ باتصاله به يمدجما
 مذكر الشدة الاتراج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير
 لا الفعل وبان يكون جماً بالواو والنون الايدان بان الضمير المستند اليه
 فيه ضمير الجمع المذكر الماقل اذا كان العامل مشتقاً غير افعال ولا يلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز ٣ لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤ)
 اى يجيئون او جاءن واما جمع المذكر المكسر الماقل اذا استند العامل
 (الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفرداً مؤنثاً) ايذاتاً ثابت الضمير
 المستند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه (وجمعاً مذكراً) سالماً
 او مكسراً كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلاً فبما اتصال الواو
 الضمير به والمراد بها واجبها الواو واجب النحيرو والواحد المجهم من الارين
 ولا ينافى ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باوهما وقال
 فيما سبق يجوز وعطف بالواو (نحو ارجال جاءت او جئت او جئت)
 او جاءن ولو مثل بالمكسر ايضا كجاء . فان كان اولى (وغيرهما)

٧ من الناس وثالثها التقدم
 بالطبع وهو كقدم الواحد
 على الاثنان فانه لولا
 الواحد لم يتحقق الاثنان
 وجود وقد يتحقق الواحد
 ان لم يكن الاثنان موجودا
 فهذا التوقف المعلوم هو
 المراد بالتقدم الطبيعي
 والفرق بين هذا النوع
 من التقدم وبين الاول
 ان المتقدم هناك كان كافيا
 في وجود المتأخر بحيث
 يستحيل انفكاكه عنه
 والمتقدم هنا ليس له ثمة
 في المتأخر اذ قد يمكن وجود
 المتقدم وان لم يكن المتأخر
 ثابتا واربعا تقدم بارتبة
 اما الرتبة الحسية كتقدم
 الصف الاول على الصف
 الثاني بالنظر الى الامام
 او الرتبة العقلية كتقدم
 الجنس على النوع وان اعتبر
 الترتيب بالنسبة الى العموم
 وخامسها لتقدم بالشرف
 والفضيلة كتقدم العالم
 على متعلمه واذا عرفت
 اصناف التقدم فاعرف
 اصناف التأخر وهو ظاهر
 (شرح التجريد)

على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رحمه الله في تعريف مطلق الجمع
 فلا يصدق جمع الجمع كايامين مثلا على اقل من تسعة وعشرين
 (واومضه م ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مساوون او تقديرا كصطفون
 (اوباء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كسليمين او تقديرا
 كصطفين (ونون مفتوحة) لانعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد
 المجموع. اللواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه
 ثابتة (في غير الاضافة فالنور تحذف فيها) لشبهها بالثبوت لاقبامه
 مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لاينا في كونها جزءا من الدال لانه
 كالترخيم والنجب من الشارح الاول حيث نبع الفاضل الجامي وشرح
 كلام المصنف على خلاف مراده وهو في اثر المواضع من عاداته (نحو
 مسلمين ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفردة) حقيقيا
 كسلمات واعتباريا كصواحبات مؤنثا ومدكر نحو قوله تعالى * الحج
 اشهر معلومات * والتسمية باعتبار الاصله والغلبة (الف وناه) للافادة
 المذكورة في المذكر السالم فيل لا بد من التفتيد بئتان ليخرج مثل ابيات
 وقضاة فان اثناء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية
 اقول هذا مبني على الغلبة عن معنى المحروق وهو الطريان على الشيء
 كاهو الشائع في الستهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات
 والتشبيه) اي المثني (ما) اسم (لحق) في اصل الوضع (آخر مفردة)
 ولو اعتباريا كرجالان ونامم بقل آخره مثل ما مر لكن ينقض الحد
 حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفردة الف اوباء الخ لان
 مسلمة مثلا كما انه مفرد مسلمة مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفردة
 الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع
 في تعريف جمع السالم لا ينقض زعمه بما اثبت كما ينبغي والجواب عنه
 ان اضافة المفرد الى الضمير الاحتصاص على ما هو الاصل في الاضافة
 فيقول الى ما ذكره (الف اوباء مفتوح ما قبلها) اي الباء ولا حاجة الى بيان
 فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما قمع مع ان المجانسة
 تقتضي الكسر اذ لا يتبس بالجمع عند حذف النون بالاجضافة ولم يعكس

الحكام، حضروا النوع
التقدم في هذه الخمسة
ولم يبق لهم برهان يدل
على الحصر أكثر الاستقراء
ونقصه المتكلمون بتقديم
بعض اجزاء الزمان على
بعض واعتذارات التعللا
سفة فيه ضعيفة ذكرناها
ويتناضعها في كتاب الأثر
والمنهاج اذا عرفت هذا
فتقول التقدم يقال عند
الاولئل على خمسة معان
احدها التقدم بالزمان وهو
ظاهر اكل احدك تقدم الاب
على الابن بمعنى ان للاب
وجودا في زمان والابن
وجودا في زمان آخر وزمان
الاب يتقدم على زمان الابن
فيقال للاب انه متقدم على
الابن بالزمان وثانيها التقدم
بالذات وهو التقدم بالعلية
كـ تقدم الشمس على
الضوء وحرارة الاصبغ
على حركة الخاتم فان علم انه
لولا حركة الاصبغ لما يتحرك
الخاتم فهذه الترتيب العنلى
هي المعنى بالتقدم بالعلية
وهو خفي عند جماعة ٧

(بخلافه) اى الحقيقى يعنى مالبس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيشه
في لفظه فقط بوجود علامة فيه لفظا او قد برا وان اسمى لفظيا
(نحو عرفة) مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت
في لفظه تقديرا ولسبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض
احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتها يعرف
المفرد اجالا وباللغة تفصيلا اراديا انها واكن لما كان المكسر من اقسام
المؤنث قدمه وما يقابله على التنثية فقول (والجمع المكسر) مطلقا (ما)
اى جمع (تغير) للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية
لثقل (صيغة مفردة) ولو كان ذلك التغير تقديرا كذلك فان ضمته مفردا
كضمه فقول وجما كضمه اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد
ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف
في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكسفى به فينبغى
ان لا يجهل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ماهو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا بعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللفظ والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى
(نحو رجال) والاعتبارى كاساور وانا عيم وكعبا يد يد قدر له عبدود ولما ظهر
من تعريف المكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفردة للجمعية ترك تعريفه
واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه لانه امران للمذكر
تقدم اشرفا وزمانا (ما) اى جمع (لحق) في اصل الوضع (آخر مفردة)
انما يقبل آخره كفى الكافية لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع
بل على مفردة اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون
ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به لبس ما يقابل
المثنى والجمع والاب يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس
ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقة كسالمين
او اعتباريا كما يامين فاليامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث
دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا
ماخونة جملة معدودة واحدة مفرد لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق

مقدرة فيها كما صرح في الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء
تدويرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شمسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشمسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء
صفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
والالف المفصورة نحو حبل و دعوى) الاول للحقيقي والثاني لغيره
والالف الممدودة نحو حراء) محتمل لهما (وهذا) اي كون المؤنث بعلامة
تأنيث افظا او تقديرا (جار في غير ثلثة) بالفتح والزائد عليها منتها
الى عشرة فان ذكرها بالتاء) اعتبارا بتأنيث الجماعة (وؤنثها
حذفها) اي التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس
لان للذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولافلو اعطيت له ثانيا
ثم الاتباس (نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذراكب ثلثة) والزائد منها
الى تسعة (مع عشرة اثبت التاء في) الجزء (الاول فقط في المذكور)
بقوله على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدي
عشرة لكونها من جنسين وانما اجاز ثلثا عشرة واثنا عشرة مع كونها
من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما ملزمت الوسيط لعدم
تمرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما كانت
بجنس آخر وهمة لوصول في اثنا الابداء للتعويض وانما العوض التاء
س الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع
بهما جلا على التنظير وتبعيدا عن التقبض (نحو ثلثة عشر رجلا
في الثاني) اي اثبت التاء في الجزء الثاني (فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة
سراة) تحقيا لتتام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له
عالمه الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتقله المانع وهو اللبس
والتأنيث) اي المؤنث (الحقيقي) اي تأنيث (بابازاته) اي بازاء مسماه
ذكر ٣ من الحيوان) بخلاف نحو النخلة فانها وان كان يازئها ذكر
بمجي المجرد عن التاء الاله ايس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي (نحو امرأة)
زائها رجل (وناقه) يازئها جمل (و) التأنيث (اللفظي) ملتبس

٧ في التضاييف في الابوة
والبنوة والتقدم والتأخر
وغير ذلك ولذلك لا يطل
الدور المعنى لان التوقف فيه
التوقف بالمعنى الاعم
فلا يلزم تقدم الشيء على
نفسه والتوقف بالمعنى
الاخص يخص بتوقف
الموقوف على الموقوف
عليه اذى يكون وجوده
قبل وجود الموقوف
(مقتى زاده)
٣ ذكر وهو ما يوصف
بالذكورة فيه خل فيه
النخلة اذ يقال نخل ذكر
لما يثمر ونخلة انثى الميثر فلما
قال من الحيوان اخرجها
(فتح الاسرار)

٤ كما ادخل الفاضل الجامي
 بان جعل اللفظي اعم من
 الحقيقى والحكمى والعجب
 من الشارح الاول حيث
 غفل عن هذا وتبع ذلك
 الفاضل في هذا وجعله
 شرحا للكلام المصنف
 رحمه الله تعالى
 ٩ التوقف اما ان يكون
 توقفا بالمعنى الاعم وهو كون
 الشئ بكيفية لولا الشئ
 الآخر لا تمتنع وجوده واما
 ان يكون بالمعنى الاخص
 وهو كون الشئ بحالة لم يكن
 موجودا الا بعد وجود شئ
 آخر والتوقف بالمعنى الاعم
 شامل لتوقف الموقوف
 على الموقوف عليه الذى
 يكون وجوده قبل
 وجود الموقوف وتوقف
 الموقوف عليه الذى
 لم يكن وجوده قبل وجود
 الموقوف بل يكون
 وجودهما معا بلا تقدم
 من احدهما كما ٧

لندوره (والرجال جاءت اوجاوا) مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل
 (اوجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيته
 كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من انغير الحقيقى وسببى
 وجه تأنيث ما اسند الى ضميره ووجهيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر
 وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما
 وبمعرفة الاول يعرف الثمنى لان الاعداد تعرف بمكانها فال (المؤنث)
 فى عرف النحاة (ما) اى اسم (فيه) اى فى آخره (علامة التانيث)
 بقريته تفسيرها اذا لمفسرة به لانكون الا فى الآخر والمراد به ما بعد
 الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فناء اخت ايسر بعلامة التانيث
 بل هى مقدرة فيها (لفظا وتقديرا) اى ملفوظة او مقدرة كذا وعقرب
 قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان الناء مقدرة فى الجميع لكنها
 فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الرائد على الثلاثى فحكموا فيه
 ايضا بتقدير الناء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يزعم اء فيه
 ايضا شاذ نحو قديمة وز وبذبة فظهر ان ادخال ء نحو عقرب
 فى اللفظى مخالف للعلم والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات
 الصيغة اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغتها موضوعة لهما كهاء
 وانت بالكسر وياء مثل تضرب بين ونون مثل ضربن وتاوتة وهذه وهذى
 وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة
 ممنوع بل الناء مقدرة عنده طردا للباب وحفظا للغة اعادة وتسهيلا
 للضبط ثم ان هذا التعريف لفظى يقصده تعيين صورة حاصلة
 وتميزها عما عداها لاسمى يقصده تحصيل صورة فلا يرد ان فى هذا
 التعريف دورا ٩ تتوقف معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا
 فى الامتحان ولوقال ما فيه الناء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف
 المقصورة او الممدودة لكان اسم (وهى) اى علامة التانيث (الهاء
 الموقوف عليها) حال كونها (هاء) وان فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين
 فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل
 صافات واخت وبت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة لتانيث

٢ كذا جمع الشارح الاول

٣

٣ اي جمع المذكر المكسر

العاقل ٩ لكون الاول

من غير الحقيقي والثاني

من غير لا دمين ٣

وغير حقيقي لما مر من ايدان تأنيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
 لك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره ٢
 يجب تأنيثه كما سيجي (نحو هـ ضربت اوسار به) مثال لما اسند الى
 ضمير الحقيقي من الادميين ونحو الناقه سارت اوسارة من غيرهم (والشمس
 للعت اوظالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي (وفي) الاسناد
 ن (غيرهما) ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اي
 ضمير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا
 بغير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا
 ومثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا وام يكن متصلا بعامله وما كان
 ضمير ذلك الجمع ٣ (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير
 شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله
 ان كان ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فساده
 ظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت اوطلع الشمس)
 مثال لغير الحقيقي (ونحو سارت اوسار الناقه) مثال للحقيقي من غير
 الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما ٩ مع ان
 في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب
 تأنيث عامله وجازا تأنيث نظرا الى وجوب مجرد تأنيثهما (ونحو جاءت
 اوجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الادميين انما جاز
 فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة
 التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل
 المؤمنات لان التأنيث الطاري بآثاره وتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط
 اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضى
 ليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين المتفصل عن عامله
 وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف
 استدلاله بتأنيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر
 واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله
 ولو منفصلا عنه لدفع الاستنباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له

٩ وقد سبق انه يجوز ان
يجمع جمع المكسر كما اذا
قلت جاءني رجال قعود
غلمانهم ولم يتعرض لندوره
ولا يجوز ان يرا د بالعامل
الفعل وما يوازته لان الصفة
المشبهة لبست مما بوا زنه
وقد وجب الافراد فيها
اذا اسندت الى الفاعل
الظاهر وانما وجب افراده
حينئذ لانه اذا كان العامل
فعلا و ببق الاسم الظاهر
في التثنية والجمع زنه تعدد
الفاعل لما عرفت ان الالف
والواو والتون ضمير الفاعل
وحل عليه شبه الفعل
ومثل قوله تعالى (واسمروا
النجومى الذين ظلموا) مما
اسند الى الظاهر بل
الفاعل واو الجمع والذين
ظلموا امامية اؤ يدل من
الضمير والاضمار قبل الذكر
جائز في العمدة بشرط
التفسير وقبل الواو حرف
لبس بضمير والفاعل الاسم
الظاهر (فتح الاسرار)

بالاصل الذى هو الخطاب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء
للخطاب وفعالها مستتر فيها (نحو تضرب بين واضربى ولا تضربى واما
المظهر) الذى هو الفاعل وانائبه (قظاهر) غنى عن البيان والتوضيح
بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل يجب افراده) اى العامل
٩ والمراد به ههنا الفعل وما يوازته مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل
قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا يرد
لهذه الازادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فاقول
يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر
جمعا لكان انظر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث
الذمت وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لومثني
او جمعا او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة (وغيبته)
اذ المتكلم والخطاب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق (ولو كان)
المظهر (مثنى او مجموعا) فوجوب الافراد لومفردا اولى اذ لا وجه لغيره
حينئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل
او يجمع (نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان) المظهر (مؤثا
حقيقيا) لالفظيا وسيجيب ان (من الادميين) لامن غيرهم كناقفة (مفردا
او مثنى) لاجمعا (متصلا بعامله) فعلا او موازنا له لان فصلا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجي
(يجب تأنيثه) اى عامله ايدانا بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان)
العامل (متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه
يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة لنفسه
كنعم المرأة هندوا كرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب
فلا يغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هند والهندان) مثال لما كان
المظهر مؤثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى
هو الفعل (وزيد ضارب جاربه) بارفع مثال لما عامله موازته (وكذا)
اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه
ايضا (اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الادميين لا

لثلاثا بتيسر بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو
 من الميم ٣ معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل
 بعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزلا غير
 هو واو ناقبها مضموم لاستقبالها ولو لم يحذف لكان على خلاف
 ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج
 اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بتي الميم على اصلها
 الذي هو السكون (ويضربون وتضربون وايضربوا) واضربوا
 ولا يضربوا ولا تضربوا (و) في (جمعها) اي الافعال (المؤنث وهو)
 اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث (النون نحو ضربن وضربتن)
 انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حلا على التثنية وقلت الميم
 نونا لقربه منه في المخرج فادغم (ويضربن وتضربن وايضربن
 واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما ابرز فيما ذكر من الثاني
 والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع
 بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والثبئة المفردة اذ ليس في صيغته
 علامة التثنية والجمع كما في الصفة (وفي المخاطبة المفرد مذكرا كان
 او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو) اي البارز المتصل الذي فيهما
 (التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) الثالث (والمتكلم معه غيره
 في الماضي) ايضا (وهو) اي البارز المتصل الذي فيه (نأخوضر بنا)
 وجه الابرار فيه مر (وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو) اي البارز
 المتصل الذي فيها (الباء) عند الجهور وانما ابرز فيها لثلاثا بتيسر
 بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر
 الاصل القوي لان الباء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
 لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذي هو الفرع
 الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع
 فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف
 ولان كونه ضميرا مفردا مع كونه انقل من الالف الذي هو ضمير المثنى
 مخالفا للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني فلا يليق

٣ لان الميم دخلا في تيسر
 الواو عن الضمير الآخرة
 سلا

٩ وقيل اصله ضربتن
 بالتخفيف فاريد كون ما
 قبل النون ساكنا اي طرد
 بجميع نونات التاء ولا يمكن
 اسكان التاء لاجتماع
 الساكنين ولا حذفها
 لكونها علامة ٤ فادخل
 النون للنسابة فادغم
 سلا

٤ والعلامة لا تحذف الا اذا
 اجتمعت شي واحد في حذف
 احديهما سلا

من هذا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالإني عدم الفصل بينها
 وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال (نحو جاني القوم عدا)
 اي جاوز الجاني منهم (زيدا اوليس) الجاني منهم (زيدا اوليكون)
 الجاني منهم (زيدا) والتفصيل سيأتي في بحث الاستثناء (والثاني)
 اي جائز الاستثناء يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد
 ضرب او يضرب او يضرب ولا يضرب) مثال الغائب المفرد (وهند
 ضربت او تضرب او تضرب) مثال الغائبة المفردة (ويقال
 ضرب زيد وكذا البواقي) فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب
 زيد وضربت او تضرب او تضرب ولا تضرب هند (فلا يستتر فيه
 ضمير) حينئذ وجود الفاعل الظاهر فلما استتر لم تعدد الفاعل (وفي شبه
 الفعل) عطف على قوله في الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل والمفعول
 وبما هما والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله)
 في الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل
 والمفعول وجههما فانه يجب الاستثناء فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما
 سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
 او هاشمي او حسن اوفي الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي)
 فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمي
 غلامه او حسن غلامه اوفي الدار غلامه (فلا يستتر) الضمير حينئذ
 لما مر آنفا (واما البارز المتصل ففي ثنائي الافعال وهو) البارز المتصل
 الذي في ثنائيا (الالف نحو ضربا وضربتا وضربتا) والميم مزيدة
 لدفع الالتباس بانف الاشباع والناء للخطاب وقيل انه الناء وحدها كما
 في المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والناء للخطاب
 وبؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منهما الغاء (ويضربان
 وتضربان وايضربا وتضربا وايضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي
 جمعها) اي الافعال (المذكور وهو) اي البارز المتصل الذي في جمعها
 المذكور (الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صلح ضربتموا) بدليل عود
 الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته

٧ وللاعتراض عند بعض
 آخر سواء توسطت بين
 اجزاء الكلام او تأخرت
 فعلى الاول تفيدان اولوية
 تقيض الشرط الجزاء
 وعلى الثاني تفيدان
 المساواة بين التقيضين
 وعلى الثالث تفيدان معنى
 يتعلق بمعنى الكلام السابق
 (اطه لى على الامتجان)

٤ الفرق بين اللازم للشيء
 وبين اللازم من الشيء
 ان الثاني يستلزم تقدم
 الملزوم على اللازم دون
 الاول ولذا كان احده
 معلولى علة واحدة لازما
 للآخر لا لازما من الآخر
 وكذا العلة المساوية
 للمعلول لازمة للمعلول
 للازمة منه وكان المعلول
 لازما للعلة ومن العلة
 (كشوبى على الجلال
 في بيان مذهب الرانزى)
 ١ وهو جعل ماقى تثبته
 وجهه حرفا ذا اعلى
 تثبته الفاعل وجهه
 لافاعلا او جعل المظهر
 بدلا من المضمرة

اسم المفعول وما به مناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها نارة اليه
 واخرى الى المستر وحينئذ لا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع
 المتصل بمخض بالفعل لا يوجد فيما يشبهه ليحط درجة الفرع عن
 درجة الاصل منع هذا الضمير عنه (نحو جاءنى ضارب او مضروب
 او اسد) اى بحترى (ناطق او هاشمى) منسوب الى هاشم (او حسن ونحو
 فى الدار زيد) فان زيد مبتدأ مؤخر لافاعل الظرف لعدم شرط عمله
 انما اعاد نحوها ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جانبى لدفع توهم
 ان يكون زيد مظهرفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان
 فى كون هذا المثال من واجب الاستنار بحثنا اذ لا يلزم من عدم جواز
 عمله فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخر
 لجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد
 رتبة وقد حصل مما سبق فى مثل زيد فى الدار من جائز الاستنار لجواز
 زيد فى الدار غلامه والفرق يحكم فافهم (و) يكون (فى تثبتي اسم
 الفاعل والمفعول) مذكرتين او مؤنثين (وجههما السالم) مذكرا
 او مؤنثا كونا اوزمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما
 ولا بعده وسيجيء فى كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا
 فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام
 وانما وجب الاستنار فيها لان تثبتهما وجههما السالم كثنية الفعل
 وجهه فى الصورة فكما لا يجوز اسناد تثبته وجهه الى الظاهر الا لا يلزم
 تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد
 تثبتهما وجههما اليه وانما يلزم ما لم فى تثبته وجهه للمشابهة المذكورة
 (نحو جاءنى رجالان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
 ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق
 من مثال المفرد (وفى عدا وخلا فعلين) وهو الاكثر احتراز عن كونهما
 حرفى جراد حينئذ لا يتصور الاستنار فضلا عن الوجوب (وفى ما عدا
 وما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر
 (و) فى (بس ولا يكون فى باب الاستشاء) اى حال كون كل واحد

فاجلا وموكداه مطوقا عاياه وغير ذلك (وبارز) متصل بقية
 ماسياتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل (فالمستزاد)
 اى كالمضمر (فسمان واجب الاستنار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
 الا اليه) لا الى اسم ظاهر كفى جائز الاستنار (وجاز الاستنار بحيث يسند
 عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاوّل) اى واجب الاستنار يكون
 (فى المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقا ووه غيره كذلك (والمخاطب
 المفرد المذكور) ولو امر ٧ اونها بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
 فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يحى (من غير الماضى) فان كلا منهما
 يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو
 اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى تكلميه ومخاطبه
 المفرد المذكور مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام
 والمخاطب منتهاه اذ لا يبلغ درجة الاصل بل يستتر ليجتد درجته عنها
 فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما
 اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا
 فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقصا ولذلك يبالوا
 المساواة بين الاصل والفرع فى الاستنار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا
 الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام
 ولا يظهر ايضا لكون المظهر لغائب وهو خلاف ما يقتضيه صبغة التكلم
 ولخطاب فوجب الاستنار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للتكلم
 وحده (ونضرب) للتكلم معه غيره (وانضرب) للمخاطب المفرد المذكور
 (و) فى (اسم فعل الامر نحو زال) بمعنى ازل (وصد ووه) بمعنى
 اسكت واكف وحكمه حكم مسماه واذا لا يجب الاستنار فى اسم فعل
 الماضى بل يجوز نحو هيهات زيدوز يدهيهات ٩ (و) فى (افعل التفضيل
 فى غير مسألة الكيل) اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستنار
 نحوه زيد افضل من عمرو (و) فى (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان
 بعناهما) من الاسم المستعار والمنسوب (و) فى (الصفة المشبهة
 والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل) واوحكما كفى

لا وفى افعال التفضيل فى
 غير مسألة الكيل وفيها
 يعمل فى الفاعل الظاهر
 وفى غيرها لا يعمل فيه
 الاعلى ضعف كما مر قال
 فى معنى اللبيب ومن المشكل
 قوله * فخير نحن عند
 الناس منكم * لان نحن
 ان قدر فاعلا على ان يكون
 خيرا مبتداً لزم عمل افعال
 فى غير مسألة الكيل وهو
 ضعيف وان قدر مبتداً
 لزم الفصل باجتناب بين
 افعال ومن وجرحه
 الفاضل العصام على ان
 نحن مبتداً ومنكم مفسر
 لمنكم المحذوف والتقدير
 فخير منكم نحن حذف
 ففسر وجرجه ابو على
 ومن تبعه على ان نحن
 تأكيد لضمير افعال والمبتداً
 نحن المقدر بقرينة
 المذكور (فتح الاسرار)
 ٩ والواو الداخلة على او وان
 الوصلتين للمحال عند
 الجمهور ولا عطف على
 محذوره ونقص المذكور
 عند بعض النحاة

لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
 (ولثاني) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول مالم يسم
 فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطى
 زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتأوله بحسب المعنى الاضافى للغوى
 مع انه ليس منه فقدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب (وهوما)
 مرفوع ولو مجلا (اسند) ٩ اى نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله
 او ما بمعناه المتأ (التام) خرج به ما اسند اليه الاقص (المجهول)
 خرج به الفاعل (او ما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد
 وامضرب الزيدان) ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي
 او هاشمي ابوه (ولا يكونان) اى الفاعل والنائب (الاسمين او) ما
 (في تأويله) اى الاسم المدلول عليه باسمين كونهما مسندا اليهما (غير اى الا
 ان النائب قد يكون جارا ومجرورا) وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما
 فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل (نحو مرفريد فيجب
 افراد عامله) اى النائب الذى هو جار ومجرور (وتذكيره) لانه من حيث
 هو هو لا يكون مثنى ولا جموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله واثنيته
 ان كان المجرور ضميرا مثنى او جموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل وثانيته الذى
 ليس كذلك فان كلامهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان جموعا
 يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث (ولا يجوز تقديمها على عاملها) بالاستقراء
 وقيل فى الفاعل انما يلتبس بالمتأ وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله
 ولا يجوز فى النائب لاخذ حكم المنوب وفيه بحث لا يلىق بيانه فى هذا
 الكتاب (ولا حدفهما معا) لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملها
 وضعا سوى المصدر فلا يفيدها دونهما (الامن المصدر وقد مر) بيان
 حدفهما معا منه (وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمر)
 وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او نائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر)
 وهو ما ليس كذلك (فالمضمر) الذى هو قسم منهما (ايضا) اى ككل
 منهما (على قسمين مستتر) اى منوى غير مملفوظ حقيقة لعدم وجوده
 اصلا بل حكما بان حكمه مملفوظية لوجود آثار اللفظ فيه من كونه

٤ اى معنى الفعل التام
 المعلوم مما يعمل عمل الفعل
 مما تقدم من الصفات غير
 اسم المفعول والمصدر
 واسم الفعل والنظرف
 المستقر وليس المراد به ما
 هو المصطلح من التاسع
 من العادل القياسى بل هو
 اعمر منه (فتح الاسرار)
 ٩ لا بد او لا ان يثبه على
 ان المراد بالاسناد مجرد
 ثبوت شئ لثبوت شئ سواء
 تعلق به ادراك وقوعه
 او ادراك عدم وقوعه
 او طلب او انشاء فى ما قام
 سلب الوقوع لاسلب
 الاسناد وفى ان قام فرض
 الرقوع لا فرض الاسناد
 فلا حاجة فى شمول
 التعريف لتساعل اثني
 والشرط الى ما اشتهر
 من تكلف ان المراد بالاسناد
 اعمر من الاسناد الجبايا ونقيا
 محققا او مقروضا كما فى ان
 قام زيد (عصام)

افادة الاصلية في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوائية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما) مرفوع او محلا بقرينة المقسم (اسند) ٩ اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به ويقوله او ما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه ناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماله كما مر (المعلوم) ٧ خرج به النائب قبل ذكر المعلوم يفنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى (او ما) يلابس (بمعناه ٤) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التى هى نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التثنية بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف او شبه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كونه ما عبارة عن المرفوع لا يفيد المبتدئى في المنع لان لغرض من الحد معرفة الحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا واو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب او لا كونه معمولا ومرفوعا بما له بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرايطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معمولا ثم ساق الكلام لنفسه بله وتبعر بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسلاقة او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه الفعل هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم (واقام الزيدان) مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة ٣ نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اى بعد مثال

والاستناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة ما بمعنى الفعل لا يصح السكوت عليها وحيث يراد بالوصول المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات في التعريف فلا ينتقض معنا (فتح الاسرار)

يشير الى ان ليس المراد بالاستناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها ولا ذكر المعلوم لا يفنى عن ذكر التام لان المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه ان يكون تاما فكان معلوما كضرب نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب معناه لكنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه (فتح الاسرار)

نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لانها فى الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحد والمقصود الاصلى فى الاخيرين هو الذات وان اخذ النسبة

في الالفاظ الواقعة في التركيب (وذلك) القسم (ايضا) كالجملية مطلقة
 (قسمان) الاول (ما ريد به لنظمو) الثاني (ما ريد به معنى مصدرى
 وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور مقسمتها بعدها ولا يتوهم من
 اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون في تأويل المفرد)
 بالتأويل المذكور وان صح كونها في تأويله بغيره (فلا تكون معمولة)
 في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الاف في خمسة مواضع خبر)
 اى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء
 او اذا وحان وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعدما
 علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ٦ ان (المعمول على نوعين
 معمول بالاصاله ومعمول بالانعية) اى يكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشارك
 بين الواحد والجماعة النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصاله
 (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ٣ ومجرور ومجزوم اما المرفوع فثلاثة)
 ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها
 الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات عند
 الجمهور لانه في الاغلب ٨ جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
 لانها اشد امتزا جالان اول جزئها الفعل وهو لكون النسبة الى
 الفاعل معتبرة في وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف
 المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضى ذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى
 لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي
 هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدأ وهي اشارة الاصاله
 واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذي لاتزاع في اصالته بالنسبة
 الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة
 واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقبل اصل المرفوعات
 المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف
 الفاعل ولانه يحكم عليه بجماد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
 فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصاله
 المبتدأ في المرفوعية التي هي المطاوعة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول

وهو ما اشار اليه الشارح
 بقوله فيصح التأويل بقائم
 ابوه فيما سر

٦ اشار بآتيان قوله اعلم ان
 الى ان قوله المعمول بانصب
 عطف على الالفاظ في
 قوله اعلم ان الالفاظ والخبر

على الخبر فتدبر
 ٣ قدمه على المجرور لكونه
 ذا وجهين بخلاف الجر فانه
 يوجد في الاسم ووجه تقديمه
 على المجرور لمخصوصيته
 لما هو الاصل في
 الممولية وهو الاسم

٧ قيده لئلا يشكل بمثل
 زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل
 مع انه ليس بجزء الفعلية

جوابا اشترط جازم ولا امتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا
 وسيجي الفرق بين المحلى والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة
 وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها نحو
 جاءني رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد
 نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة (على جملة لها محل من الاعراب
 نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اي المفرد
 والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تأدية المراد مثل
 قوله تعالى * هل هذا الا بشر مثلكم * فانه بدل من النجوى ٧ في قوله
 تعالى * واسروا النجوى الذين ظلموا * كما قيل وقيل تفسيره وقوله تعالى
 لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى * سواء عليهم * انذرتهم
 ام لم تنذرهم * لكونه اوفى في تأدية المراد الذي هو عدم حصول الايمان
 منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما
 وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار لتبديل
 لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعانيون فهي مما لبس له محل
 من الاعراب فن اوردها في هذا المحل فانما قصد تصويرو وقوع الجملة
 بدلا من بيانها او تأكيدها لامتثالها هو تابع لماله محل من الاعراب (او تأكيدها
 للثانية) اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
 وزيد ابوه قائم ابوه قائم (او بيانها) اي للثانية خلفائها (على رأى ٩
 اي رأى اهل المعاني وقال ابن هشام في معنى اللبيب في بيان الفرق بينه
 وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعها كالنعت بخلاف البدل وقال
 في موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (فيكون
 اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها
 رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولسا بين احوال
 الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصولة
 على وجه الاحوال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظه
 من هذه الجملة) اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان
 قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع) كما افرد اذا الكلام

٧ اي تناجوه خفاء وهو حقيقة فيه اذا المراد معنى ازيد معنى المصدر اي التناجى خفاء فيجاز على ارادة الاسم المفعول من المصدر قال الفراء يجيء النجوى اسما ومصدرا (كذا في الصحاح)

٤ بدل من ضمير الفاعل من اسر والفاعل على ان يكون الواو حرفا دالا على جملة الفاعل لا ضميرا لضعفه

٩ قيد للثلاثة الاخيرة من البدل والتأكيده والبيان لمبين في المعاني مثلا

ما يعجبه (تسمع) بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والرمان واريد به
 . معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتي وجه العدول
 مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه يحذف ان ورفع الفعل لفقد
 عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالعدي) منسوب الى معيد تصغير
 معد على طريق الترخيم يحذف تشديد الدال استئقالاته مع ياء التصغير
 (خير من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اي سماعك
 وهذا الاخير) اي مثل تسمع (مقصده رعي السماع) من اهل اللغة ولا يقاس
 عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضوعين)
 اللذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الاخر معنى مصدرى وذلك
 الغير هو الموضوع الذي اريد بها فيه معناها المطابق (لا يكون له) اي
 للواقع في ذلك الغير (اعراب الان تقع) اي الجملة (خير المبتدأ نحو
 زيد ابوه قائم) مثال الجملة الاسمية (او) خبرا (اسباب ان نحو ان زيدا
 قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرا لهما
 (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (باب كان نحو كان زيد ابوه عالم او)
 خبرا لاسباب (كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع مفعولا ثانيا لاسباب علم
 نحو علم زيد عمرا ابوه قائم (او مفعولا ثالثا لاسباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا
 ابوه قائم او) تقع الجملة (معلقا عنهما) نائب الفاعل (نحو عملت قائم زيد)
 فان قائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والافاسمية
 (او) تقع (حالا نحو جاني زيد وهو راك فتكون) الجملة الواقعة
 في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة
 (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذي يجي للربط فيما لا تأثير لاداء الشرط
 فيدولون وجه وسبجي تفصيل ما تؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يتنع
 فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التي لل مفاجأة
 وتوب مع الجملة الاسمية نائب الفاء في الربط لان معناها يني عن حدوث
 امر بعد امر ففهي معنى الفاء التعميقية كقوله تعالى وان تصبهم سيبة
 بما قدمت ايديهم اذ هم يفتنون (نحو ان نكرمك فانك مكرم فتكون)
 الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها

٩ لم يقل لافادة الاستواء
 لحصوله بدونهما فيكون
 دخولهما المحققة لافادته
 ابتداء كانه قيل المستويان
 في علمك او في صحة الوقوع
 مستويان في عدم الجدوى
 فأمل سلا

٨ واما قال من ايها المجدد
 لان حقيقة انما استفاد من
 الفعل المستعمل في معناه
 الحقيقي باعتبار دخول
 الزمان الذي شانه التعبير
 والتجدد في مفهومه
 او باعتبار ان الماضي هنا
 بمعنى المضارع الذي يفيد
 الاستمرار التجددي بقريته
 لا يؤمنون وعدل الى الماضي
 ليفيد ان الانذار كانه وقع
 وههنا ليس كذلك
 كما لا يخفى سلا

ونحو اجلس مادام زيد جا لسا اى مدة دوام جاوسه (اوغيرها) اى
 بلا واسطة هذه الائمة (نحو الجملة التى اضيف اليها) من الجمل اى اسند
 اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدت المداول عليه ضمنا بلا نسبة تامة
 فلا يرد انه يستفاد من التفسير الآتية ان المراد انيس مطلق الحدت
 بل الحدت مع النسبة وارادتها تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها
 ومستندا اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل
 العصام فى حاشية انوار التنزيل لان مقتضى للامتناع التامة لا المطلقة
 (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) اى يوم نفع صدق
 الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله
 الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت
 مضافا اليها والمصنف رحمه الله صحح الثانى فى الامتحان والنظائر انه
 الجملة بل تأويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه ويذهب فيما علقه
 عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه
 وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع
 كلامه (ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء) اسم بمعنى الاستواء
 نعت به كما نعت بالصادر من اللفظ كما فى قوله تعالى انما هو الى كلمة سواء
 بيننا وبينكم (عليهم) متعلق به اى عندهم وهو مر فوع على انه
 خبران وقوله (المنذرهم ام تنذرهم) مر فوع المحل على انه فاعله
 او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران (اى)
 ان الذين كفروا مستواوسان عندهم فى عدم الجدوى (الندرك
 وعدم اندرك) وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف
 الى الامل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام ٣ لتحقيق ٩
 الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله
 تعالى استغفر لهم ولا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما
 فيها من ايها التجدد ٨ والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلتها عليها
 لا فائدة تقرب معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة (ونحو)
 قول المنذر ٧ حين رأى المعبدى واستحققه وقد باغ اليه من كلامه

من الجملة التى اريد بها
 معنى مصدرى بلا واسطة
 الاشياء الثلاثة المذكورة
 وما هو المشهور وليس منها
 مفرد

٣ الذى هو طلب تعيين
 احد الشئتين المستويين
 او الاشياء المستوية فى علم
 المستفهم على معنى انه يعلم
 ثبوت احدهما او احدها
 من غير تعيين وانما يستفهم
 اطلب التعيين فالجموع
 يعنى اى فجوابه بالتعيين
 فلا مدخل فى الاستفهام
 كذا ذكره ابن الشيخ فى
 حاشية انوار التنزيل
 فلا يكون ذكرا فى بيان
 التجريد عن الاستفهام
 استطراديا كما زعم الفاضل
 العصام مفرد

٧ واصله ان المنذر سمع
 المعبدى واجبجه ما يباغ
 من فصاحتة وشجاعتة
 فاراد رؤيته فلما رآه استحققه
 وقال تسمع بالمعبدى خير
 من ان تراه (فتح الاسرار)

من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه
 معنى غير مشتق اسم فعل (٣ واقام الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى
 مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسر
 الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولتقديرها والثانية بما كان جزؤه
 الاول اسما مطلقا كما هو رأي الجمهور وهو المشهور (واني الدار زيد)
 مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها ايها في الفعلية
 لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كازعم البعض
 فلا يرد عليه ما اوردته على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت
 بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له
 وانما اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لالمفوظا
 ولا مقدرها فلما امتزت بهذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما برأ سها
 فلا يخالف بين كلاميه في كتابه كاظن (واسمية وهي) الجملة (المركبة
 من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا
 قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها
 (فلا بد له) اي للفظها (من اعراب) اكبره في حكم الاسم المفرد لكونه
 ما ولا به كاسبشير اليه بقوله اي هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اي الجملة
 التي اريد بها لفظها (في كل ما) موضع (وقوع) الاسم المفرد (فيه فتقع)
 تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من المفعول
 واسم اب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ)
 ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اي
 مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى
 واذا قيل لهم امنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسران
 فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله عنه (وكذا) اي كما ذكر من الجملة التي
 اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدرى
 اما بوا سطة ان) بالقح والنشد يد (اوان) بالقح والسكون (اوما
 المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك يلغني انك قائم) اي
 قيسانك (واقر له تعالى وان تصوموا) اي صيامكم (خير لكم)

٣ واقام الزيدان وما قائم
 الزيدون مثال لها والفعل
 معنى مشتق ومن فسر
 الفعلية بما جزؤه الاول فعلا
 فهمما جملة اسمية عنده
 ومثاليه على ان قائم مبتدأ
 والمرفوع بعده فاعل ساد
 مسد الخبر وفيه قولان
 آخران احدهما كرن قائم
 خبر المبتدأ المحذوف اصله
 القائم الزيدان ففي الصفة
 ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم
 الاسم الظاهر موضع
 الضمير فعا للاتباس
 والشأنى كون قائم خبرا
 والزيد ان مبتدأ ترك
 المطابقة لكونه على صورة
 المسند الى الظاهر وهو على
 هذين جملة اسمية

(فتح الاسرار)

هو العمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس بعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفاً عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين (والثاني) من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث انون التأ كيد ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يتخلو عن الجازم والناصب او الوقوع موقع الاسم (وانقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع اقسام الثاني) وهو ما يكون معمولاً دائماً (فيكون معمولاً وهو) اى القسم الثالث (اثنان ايضاً) اى كالقسم الثاني (الاول الماضى فانه ذا وقع بمد ان المصدرية يحكم على محله بانصب واذا وقع بمد الجزم شرطاً او جزءاً) بدون الفاء بقرينة المثال انه لا يعتبر الجزم في محل الماضى بل في محل الجملة كما يجي (يحكم على محله بالجزم نظهور ذلك الاعراب في المصطوف) على ذلك الماضى (بحو عجبني ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفاً على ضربت المنصوب محلاً لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظاً (وان ضربت وتقتل) بالجزم عطفاً على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطاً (ضربتك واقتل) بالجزم عطفاً على ضربتك لواقع موقع اضربك المجزوم جزءاً (وفي غير هذين الموضوعين لا يكون) الماضى (معمولاً) لعدم مقتضى الاعراب (والثاني) من الاثنين (الجملة ٧ وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب الاباب ومختار المصنف رحمه الله في هذا الكتاب الجملة (المركبة من الفعل لفظاً) اى صريحاً ولوقد يرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملاً على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتملاً او غيره بقرينة الامثلة (ومن فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظاً بدون اداة الشرط (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان الفعل لفظاً بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسماً آخر من الجملة والا لا يستحق بعروض التردد مثل اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً او الخبرية او الحالية او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسماً آخر

٧ المحقق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الاذا وقع صلة اللام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبتها اصلية او وقع في مثل اقام الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداها فليس نسبتها اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه (حسن جملي) المراد بالاسناد الاصلى اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد شئ الى ما قبله بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالى عن الضمير فاعتبر كما انه لم يوضع لان يسند بل انما حصل بسبب العارض فيكون اسناده عارضياً الاصلياً (حسن جملي)

(وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعال
من ولود دخل عليهما طامل سمي به افضله بين كون ما بعده نعتا وخبرا
في بعض المواضع (نحو كان زيد هو اقام بالحرفية) لدلالته على غير
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما
وتسمية بالضمير لكونه على صورته (خلافا لبعضهم) وهم بعض
البصرية (فله يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان
هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولم كان السابق اسما واللاحق حرفا
صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة على
الصفات) من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بانظر الى الانواع والافراد
(فقال بعضهم) وهو المازني؟ (انه احرف) لا اسم موصول (كغيرها) اي
كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ
من خواصها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هي اسم موصول) لاحرف (بمعنى
الذي) في المذكر (اولي) في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها
من اعراب مع انه ليس فيها بل في خواصها وبين وجهه بقوله (اعطى
اعرابها) اي اللام (لما بعدها لما انتقل) اي لانتقال ما بعدها (من الفعلية
الى الاسمية) لسكرتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف
(فاصل جاني الضارب زيدا جاني الذي ضرب زيدا فالاول) اي
الذي (معمول) لكونه فاعل جاني (والثاني) اي ضرب (غير معمول)
لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاني الذي يضرب زيدا فلا شك انه
معمول حرف وعاما اختصار الاول لكونه اظهر في التثنية (فلما غير هذا
الكلام) بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاني الضارب
(صار الاول) اي الذي (في صورة الحرف) اي حرف التعريف (وهو
اللام) وان كان في المعنى والحقيقة اسما (والثاني) اي ضرب (في صورة
الاسم) اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس
الحكم) بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم
المانع فيه كما في الاول (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى
في الاعراب الذي هو حكم لفظي) فالاعراب في الحقيقة الاول الذي

ولا يجوز ان يكون صلتها
صفة مشبهة ولا اسم
تفضيل لانهما لبعدهما
عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدوث لايتا ولان
بالفعل فلا يصير ان بمعنى
جمله (عصام)

والاخفش فانها انكرا
الالف واللام الموصولة
وجعلت الالف واللام
في اسمي الفاعل والمفعول
حرف تعريف كاللام الدا
خلة في الصفة المشبهة
فانه حرف تعريف اتفاقا
وتحتجها اجراء الاعراب
المقتضى لاعلى المحلى باللام
بل على الصفة فلو كان
اللام اسما موصولا لكان
الاعراب حقه ولايجرى
على الصفة ونسك الجمهور
يعمل اسم الفاعل معه
فلو لم يكن اسم موصول
لم يعمل (عصام)

ولا تقدير ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه (وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا او بالاتفاق (والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابها تامة على ما مر (فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة) اذهب سببها جواب لما (فعد الى اصله وهو البناء) الاصلى (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدره) منوبة وهي منسبة عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا اوجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا) معربا او مبينا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدماميني عن سيبويه والمأزني وجاعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها امر فوعة المحل على الابتداء وفا عليها ساد مسد الخبر) كما في افأتم الزيدان واخاره ابن الحاجب في ابضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ جمعا وقال الرضى قياسها على افأتم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيهما من معنى الاسمى شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قرله تسمع بالعميدى خيزر ان ترادفاته مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة المحل) بافعال محذوفة (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارواد زيدا ورد بان تقدير الافعال يتاني كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقا ورعيما اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو الافعال المقدره لالها (وان قال بعضهم) وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش (للمحل ان الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار عنده كما سبق ونأية ما به بحيث لا يقدر اصلا وانما ثبت كالفعل

المذهب الاول على ان البيان اعم من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وكذلك يكون بالالفاظ العربية وغيرها والعام يشتمل على الخاص كما يشتمل الطرف على المظروف فيشبه الشمول العمومى بالشمول الظرفى المطابق فى الاحاطة استعارة مصرحة ثم يسرى الى الظرف المخصوص الذى هو موضوع له لكلمة فى فيستعمل ككلمة فى الموضوع للشمول الظرفى المخصوص ويراد الشمول العمومى استعارة تبعية والمذهب الثانى انه شبه البيان بالظرف المكان كذلك فى الاحاطة بادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه فذكر المشبه واراد افراد المشبه الغير المتعارفة استعارة مكنية وكلمة فى استعارة تخيلية فاحفظه فى كل مقام لا يكون مدخول فى ظرف زمان او ظرف مكان (مفتى زاده على الحسينية)

٨ ان كان المراد الالفاظ

والعبارات على ماهو المختار
س٨

٣ ان كان المراد بها المعاني

والدولوات على ما قيل س٨

٩ من المرفوعة والمنصوبة

والمجرورية والمجزوءية

ومن الامور العارضة

للمفرعات والمنصوبات

والمجرورات وغير ذلك س٨

٩ فان قيل ان مدخول

في اما ان يكون ظرف زمان

او ظرف مكان لتصحح المعنى

الحقيقي لكلمة في لان لني

وضعا عاما وهو الظرفية

المطلقة نظرية مخصوصة

زمانية او مكانية فيقتضى

ان يكون مدخوله ظرف

زمان او ظرف مكان

والبيان ايس منهما

فيحصل على المجاز

والعلاقة بين البيان

والزمان او المكان مشابهة

فتكون استعارة والاستعارة

في مثل هذا تكون

في الحروف استعارة تبعية

عند البعض او تكون في

المدخول استعارة مكنتة

عند البعض الآخر ٨

هو سيقوم مع السين لايقوم وحده و صار السين كالجزء وجعل سوف
في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل
عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد
عليهم ماورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكاليف في النفضي
عنه لکن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم
فلا بد من قبدي يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم
وقد يجب عند بيان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر القاعل لا يستعمل
بدون التركيب معه فانهم ٣ (فمجموع ما ذكرنا من العوامل) على ما
ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبدالقاهر ومن تبعه على ما
ذكرنا فثلاثة زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلاثة
الاخيرة من حروف الجر ولان في الجنس واذاما من كل المجازة واثنان
في القياسي اسم النفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون
في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة
افعال المقاربة وثلاثة عشر الافعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل
كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء
احدها عشرة اذركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا واربعا
كأين ادخلها في الاسم التام وهو تان القياسي وستة منها حروف خمسة
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فانهم (الباب الثاني) الذي عهد جزأ
من الرسالة لفظا ٨ او معنى ٣ كأن (في) بيان احوال (المعمول) اوفي
تحصيل ادراكاتها (اعلم ولا) اي قبل الشروع في المقصود (ان الالفاظ
الموضوعية) لمعنى (اذالم تقع في التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء
والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الالفاظ فلا توجد
بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كالا تكون عاملة) لعدم
المعمول (وان وقعت فيه فهي على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون
معمولا اصلا) لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا

بالمعنى المذكور عليه اذنى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ
وعمله في المعنى ليس باصل وفي اثنائي الباء زائدة ملحق بالاصلي كذا فهم
من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شئ وخرج به تجريد
الاسماء المعدودة فانه ليس بعمل قبل التجريد عدمى فعده مؤثرا ليس
بمرضى لعدم صحة كون الفاعل الوجودى هدميا فلا يحسن تشبيهه الهمدى
بالمؤثر ونزله منزله فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المنكلم لاه مؤثرات
والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعله اول ايضائه
اعتبارى فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون الفاعل الوجودى
الخارجى اعتبارا يافلا يحسن تشبيهه بالموثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى
رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لانا ناسب والجازم (موقع
الاسم) كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) اوصفة او حال نحو جاءنى
رجل اوزيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل في هذه
المواضع وقوع المفرد لماسيحي فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضى
ايضا فلم لا يرفع فقلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معه ولا الاقنى الموضعين
كماسيحي (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم
(انما يكون اذا تجرد عن التراصب والجوازم) بان لا يكون فيه ناسب
ولاجازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمنع ذلك الوقوع لعدم صحة
دخول ناسب الفعل وجازمه على الاسم ٦ وانما ارتفع هو بذلك
الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب وفي مثل سبقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب
عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان
ويكئنا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما
غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم

٦ فى مثل لن يضرب ولم
يضرب ام يصح ان يقال
ان يضرب واقع موقع
ضارب لعدم صحة لن
ضارب ولم ضارب
قوله غير الاعراب اى
يحسب مقتضى ذلك لان
المقتضى له على تقديره اى
الواقع موقعه فعلا هو
المشابهة التامة وعلى تقديره
اسما هو الفاعلية حكما
وهى الخبرة هنا ولذلك
جعل اعرابه فى مثل زيد
يضرب ورأيت رجلا
يضرب ومررت برجل
يضرب على تقديره فعلا
الرفع فقط جعله على تقديره
اسما فى الاخيرين النصب
والجازم فانهم
٤ وجهه ان هذا الجواب
مبنى على تقدير اسناد الفعل
للفاعل المعين واما على
تقديره لغير المعين فلا يكون
جوابا لان فهم الفاعل من
الفعل من غير ذكره

٩ يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق

عامل الصفه والتأكيد وعطف البيان وهو كونها صفه او تأكيد
 او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور وادله اختلاف الحركتين
 اعرابا وبناء في مثل يازيد الماقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان
 وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله
 بعض الكمل وقال المصنف رحمه الله والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر
 الجوارى ورفع الملائكة اسجدوا على قرأة ابي جعفر للمشاكله والاتباع
 لبس باعراب ولبناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا الكلامه وقال سبويه
 الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى
 فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ والخبر)
 اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يحق
 يقتضى المسند اليه والمسند اليه يشبهان الفاعل فالاول في كونه
 مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقدم ان مبنى العمل على الاقتضاء
 (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل
 لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه
 فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي اكان
 اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد ٩ عن مقتضاه الذي
 هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما
 عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبه
 بمنزلة الفعل او الامكان بمنزلة الوجود كما يقال ضيق فلان ثم الير
 اذا حفر ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل
 اللفظي وعدل الى المعنوي فكأنه جرد عنه او المعنى التجريد عنهما
 اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر
 النسخ التجريد اي التقرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما في تعريف
 المبتدأ وهو اوفق لما في نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل
 بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون
 ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحده في مثل
 عملت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي

الوجود وقيل وجه الايتان
 بالتجريد تنزيل امكان
 الوجود منزلة لوجود كما في
 ضيق ثم الير وصغر جسم
 لبعوض قلت نبه على ان
 الاصل العامل اللفظي
 وعدل عنه الى المعنوي
 فكأنه جرد الاسم عنه ومن
 فوائد هذا التفسير ايضا
 ان التجريد عن العوامل
 بمعنى التجريد عن جنس
 العوامل حتى دل الى
 السلب الكلي لالى الرفع
 الايجاب الكلي ومنها ان
 المراد لبس التجريد عن
 نواسخ المبتدأ والخبر كما
 قيل تقاديا عن الانتقاض
 بقولهم بحسبك زيد لانه
 يصدق على زيد في قام
 زيد انه مجرد عن نواسخ
 المبتدأ والخبر كما قيل تقاديا
 عن الانتقاض بقولهم
 بحسبكم زيد لانه يصدق
 على زيد في قام زيد انه
 مجرد عن نواسخ المبتدأ
 والخبر مسندا اليه ومن قال
 لم يحرك على ما قيل لانه
 يعيد عن لفهم نجه

عليه ان ما تركبه الشارح ايضا يعيد (عصام)

كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال
 فلكونها في حكمه (ونما المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه
 مأ و لابه (نحو مرتت برجل هاشمي اخوه) اي منسوب الى الهاشمي (و يشترط
 في عمله) اي عمل المنسوب (ما يشترط فيه) اي في اسم المفعول (ومنه الاسم
 المستعار نحو اسد في قولك مرتت برجل اسد غلامه واسد على اي
 مجترى فلذا) اي لاجل ان الاسد بمعنى المجترى (عمل عمله ومنه كل
 اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظه الله في قوله تعالى وهو الله
 في السموات اي المعمود) لمن (فيها) اي يعبد من فيها لانه الكائن
 فيها) ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير
 اليه ٧ يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو لبيت
 اولعل زيدا يوم الجمعة عند نامسرورا اي اتمني او اترجى يوم الجمعة عندنا
 زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضي ٤ لبس المعنى على تقييد التمني
 بالحال بل على تقييد خبره بها قول بس هذا بقطعي بل محتمل الامرين
 وانما يبقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلامها يفهم منه معنى فعل
 كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبية لانتبيه على ان ماعداهما ليس
 بمامل ٣ لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو توافقا فهم (وحرف النداء)
 نحو يازيد راكبا اي ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل زيدا قائما
 كهم وقاعدا وكأنه اسد صائلا او تقديره نحو زيد اسد صائلا (و)
 حرف (التنبية) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يأول حينئذ بانه (و)
 حرف (الني) كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بندي عم
 كاملا (وغيرها) من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع (فهذه) المذكورات
 من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (يعمل في غير الفاعل والمفعول به
 من معمولات التعلل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شكك زيد
 وعند البعض لا يعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام
 والسبكي دا خل في ضابط كلتي فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسي
 كاسقطوا (والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى
 يعرف بالقلب وهو انشان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثابتهما

٧ من بله ما اطلعت عليه
 فاستعملت معرفة مجرورة
 بمن وخارجة عن المعاني
 الثلاثة وفسرها بعضهم
 بغير وهو ظاهر وبهذا
 يتقوى من بعدها في الفاظ
 الاستثناء (معنى اللبيب)
 ٢ لان معنى جاءني زيد
 راكبا جاءني زيد وقت
 ركوبه

٧ والمراد به تصوير المعنى
 لتقدير اللفظ

٤ حيث قال فاما حرف
 التمني والترجي نحو اينك
 قائما في الدار وملك جالسا
 عندنا فالظاهر انها ليسا
 به ماملين لان التمني والترجي
 ليسا مقيدين بالحال بل
 العامل هو المؤخر على ما
 هو مذهب الاخفش كما
 يحى لكون مضمونه هو المقيد
 (رضي الدين)

٣ من حيث انه معنى فعل

س

بمعنى ائت وقد كركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا
بمعناه فيعدي بالي نحو جبهلا الى التريد وبالباء نحو جبهلا زيد اي يذكرو
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدي بعلى نحو جبهلا على زيد (وبله ٨ زيدا
اي دعه وعليك زيدا اي الزمه) بكسر الهيمزة (و دونك عمرا اي خذ
وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراك
بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تتح وغير ذلك (والثاني)
وهو ما كان بمعنى الماضي (نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد
وعروى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قريبا وغير ذلك)
مثل بطمان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهيمزة اشارة بقوله
وغير ذلك في الموضوعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض
تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكرها واخسرها ولا عشرها نعر ايضا بمن
عدها سمعية انه لم يصب (ومنه) اي من معنى الفعل (الظرف المستقر)
وقد مر تفسيره في حرف الجر (وهو) اضعفه في العمل (لا يعمل
في المفعول به) القوي (بالاتفاق) ولان عامله الذي ناب هو منابه كوجد
لا يعمل فيه للزومه (ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما
المستكن فبكونه امرا اعتبارا بما يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر)
في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط
ما مر (او الموصول) ليكون نابتا عن الفعل الذي هو اصل في العمل
اذا الصلة لا تكون الاجمالة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل
على انه هو العامل اعلى ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض
واللما احتاج اليه كالا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو
زيد في الدار ابوه) ومررت برجل في مكة كتاب وجاءني زيد وعلم كفته
سيف وافي الدار احد (وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه
ويجوز) في هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما) وما بعده
مبتدأ مؤخر كما في مثل اقامت زيدا (واذا لم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه) اي في الظرف (متقل من متعلقه) بفتح
اللام (المحذوف) ويعمل في غيرهما اي المفعول به والفاعل الظاهر

عن هلا بمعنى اقبل فيعدي
بعلى نحو يحيى على الصلوة
اي اقبل عليها وقد جاء
متعديا بمعنى ائت
(فتح الاسرار)

٨ بله على ثلاثة اوجه اسم
لدع ومصدر بمعنى الترك
واسم مرادف لكيف وما
بعدها منصوب على الاول
ومخفوض على الثاني
ومرفوع على الثالث
وقضها بناء على الاول
والثالث اعراب وقدروى
بالاوجه الثلاثة قوله يصف
السيوف * تدر الجماجم
ضاحياها ما تها * بله
الكف كأنها لم تخلق
* وانكار ابي على ان يرتفع
ما بعده امر دود بحكاية
اي الحسن وقطرب له
واذا قيل له الزيد بن
او المسلمين او احد او
الهنديات احتملت
المصدرية واسم الفعل
ومن الغريب ان في البخاري
في تفسير الم السجدة
يقول الله اعددت لعبادي
الصالحين ما لا عين رأت

صكان (بمعنى الامر) قدمه لكثرة (او الماضي) لم يذكر المضارع
 اقله ما كان بمعناه كاف بمعنى انضججرت وا تاهو بمعنى اتوجع اى صار بمعنى
 وضع الامر الماضي له لم يقل ما وضع معنى آه لان دلالتها على هذا المعنى
 ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف
 الفعل فلو قال ما صار لكان انساب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا
 على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو
 المقسم (ويعمل) اى اسم الفعل او ما كان الى آخره (عمل) دال
 (مسماه) على حذف المضاف او التجوز يذكر المدلول وازادة الدال
 ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر
 او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان
 (ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عابه) الا اذا كان المعمول ظرفا
 فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يحى في بحث المفعول فيه وفي اكثر
 التسخيم معمولها عليه والصواب هو الاول وتأتيث الثاني كـ الاول
 وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل
 فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار
 معناه الفعلى وهو ايس بوضعي له ولو سلم فليس بارى فلا يباغ درجة
 الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله و يعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه
 اما تقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عابه
 لضعفه فغير ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحوها زيدا

اى خذ ورويد زيدا اى امهله و هم ٧ زيدا اى احضره) من الافعال
 ونحو قوله تعالى هم شهداءكم اى احضروهم ويحى لازما بمعنى اقبل
 نحوهم اى اواصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية
 ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى
 هم شهداءكم الا فى نى تميم فانهم يقولون هم هلم هلموا الى آخره كما وقع
 فى الحديث الشريف هلموا الى حوايجكم (وهات ٣ شبهات اى اعطه
 وحيهل) ٣ اصله حيهلا (التريد اى ائت) وحى وحده بمعنى اقبل
 وبعدي يعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا

الامر ولذا قدم ما بمعنى
 الامر مع ان الامر فرع
 الماضي (عصام)

٧ هلم مر كبة من حرف
 التنبيه مع ام محذوفة من ها
 انفها عند اصحابنا وعند
 الكوفية من هلم مع ام
 محذوفة همزتها
 والحجازيون فهو لفظ
 واحد فى التنبيه والجمع
 والتذكير والتأنيث وبنو تميم
 يقولون هلم هلموا هلمى
 هلمن وهى متعدية كهات
 وغير متعدية بمعنى تعال
 واقبل قال الله تعالى هلم
 شهداءكم وقال هلم اينا
 يحكى الاصمعى ان الرجل
 يقال له هلم فيقول لا هلم
 لانهم (مفصل)

٨ ويتصرف بحسب الامور
 واهذا قبل انه فعل وانه امر
 من انى يؤتى قلبت همرته
 هاه (عصام)

٩ واصله حيهلا ويحى
 هذا بمعنى امرع فيعدى
 يلى نحو حيهلا الى التريد
 او بالياء متعدية نحو حيهلا
 يجر و اى بذكره وقد
 يستعمل بمعنى اقبل ٧

عن نسبة في شبه جملة (ومو) اي شه الجمع (عشرون) وزائد (الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما وبالإضافة نحو ملو عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه في العمل لكونه جامدا (والنوع) من التسمية (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من إضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه وبداولاه وهو ليس بمراد هنا الظاهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جملة قسما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما في تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحى اى معناه المطابق كما في اسماء الافعال او التضمنى كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه مستنبط من خوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كزوال وترك ٨ وانما عدله عاملا واحدا من القياسى مع ان بعضها من انواعه يمكن ان يعد منه ادخوله في ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ ٣ الى آخره وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلات للضبط بتقابل الاقسام فمن لم بعده من القياسى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (فته اسماء الافعال) ٩ اصله اسماء معانى الافعال لانه لا يفهم منها الا لفاظ بل معانى هي معانى افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان (وهو) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح او افقته لتضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا الافراد التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يتقبل مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل واراد صيغة الجمع لانبيه على تعدد الافراد من اول الوهولة (ما) اسم

٨ وهو مبنى على الكسر لالتقاء الساكنين وتوحيده في قراءة نافع وحفص للتكثير وقراءة ابن كثير وابن عاصم وبعقوب بالفتح على التخفيف وقرئ به منونا وبالضم للاتباع كيومئذ وغير منون (قاضى)

٣ واما ما ذكره في بعض تعليقاته من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل في الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فله

بقنقوض بخوراك

(فافهم)

٩ اى اسماء دالة على الفاظ هي الافعال على ما عليه البعض ولبس بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لا يفهم منه لفظ امهل و يشهد له ايضا قولهم زال معدول من انزل بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لا يفهم من رويد الا معنى امهل فحذف المضاف ايجازا (فتح الاسرار)

عند ذكر مبرها كان يقال ثلثائة رجل مثلا ان بلى التمييز وهو رجل
 مثلا المجموع بالالف والناء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
 وليه ماهو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
 فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد
 دال على الكثرة عن لفظ الجمع (ومبر احد عشر) ورالد (الى تسع
 وتسعين) بل تسع وتسعين (منصوب) لتعدر الاضافة اما في مثل
 عشرين فلكرها منهم ابقاء ماهو في صورة نون الجمع ان لم يحذف
 او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكرها منهم جعل ثلثة
 اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر فان المضاف اليه
 لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف نحو ثلثة ثلثة رجل
 فان اعراب الاولين بمنع الاتحاد (مفرد دائما) ٣ لكونه اخف مع نقل
 التركيب والقلة في الفضلة اولى (ومبر مائة والف و) مبر (تثبتهما و)
 مبر (جعه) ٧ اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المبر (لا ينصب
 بل هو مفرد) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب
 فيرجح الخفة على المطابقة وحل المفرد عليه اطراد اللباب (ومحجور)
 بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثة ثلثة سنين بلا اضافة ولا افراد
 فمحمول على البدل وحذف المبر اي ثلثة ثلثة مدة (نحو مائة رجل)
 وماتار رجل (الف درهم) والفاد درهم وآل ألف درهم (وبنون التثنية
 نحو منوان سنا ويجوز في بعض هذين القسمين) ماتم بالثوبين وماتم
 بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر اعدم جوار الاضافة
 فيه مع كونه ماتم بالثوبين (الاضافة) الى التمييز اضافة بيانية لحصول
 الغرض مع التخفيف (نحو رطل زيت ومنواسن ولا يجوز) الاضافة
 (في غيرهما) اي القسمين اما في الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر
 واسم الاشارة عن التعريف وتكبيرهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية
 واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذقه واما
 في الخامس فلما منع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لابنون الجمع
 مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون

٤ واما الجمع في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فمحمول على البدل من العدد وحذف المبر اي اثنتي عشرة فرقة او جماعة ولا يجوز بان يكون اسباطا هو المبر والالزم ان لا يؤنث العدد وقيل يجوز ان يكون تمييزا مبرابا بالجمع وضعا لاسباط موضع قبيلة اي اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط لاسبط فلو قيل اثنتي عشر سبطا توهم ان المجموع قبيلة واحدة ولبس كسلك (سرورى)
 ٨ اي الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المصنف وجه الله ولكن قال الرضى يتبعه عصام الدين ذلك اذ كان المائة تمييز الثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن تمييز فيقال مئات رجل (فتح الاسرار)

٣ قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي

انفصلوا عن المؤمنين ومنه
نكاد تميز من الغيظ اي
ينفرد ويفصل بعضها
عن بعض و التمييز
والتفصيل والتبيين الفاظ
مترادفة على معنى واحد
س

٩ فلا يراد به لامتداد ولا
انتهاء في ثلثة مثلا فلا
يصح استعمال الي هنا
ويلزم ان يخرج عشرة
من الحكم اعدم تناول صدر
الكلام اياها قطعا مع انه
يجب دخوله فيه لان
الامتداد والتساؤل على
هذا التقدير قطعي فيكون
الغاية لاسقاط ما وراءها
لا لد الحكم اليها
(كذا في الامتحان)

٨ واعلم ان اصل مائة مئوية
كسيرة حذف لامها
فلزمها التاء عوضا عنها
كافي حدة وثبة ولامها ياء
لما حكى الاخفش مئيا
يعنى مائة ونما يكتب
مائة بالالف بعد الميم حتى
لا يشبه بصورة منه خطأ
والحق التشبيه بالمفرد دون
الجمع نحو مئتين ومئات

عصام الدين

فبانه رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كافي مثل يازيد
رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المباغة والتفخيم كما وضع المدح
والتعجب (نحو ربه رجلا لقيته) اي لقيت رجلا اي رجل ردا على
من قال ما لقيت رجلا وفيه من المباغة والتفخيم ما لا يخفى (و) نحو
(يانه رجلا) اللام للتعجب وقوله *باليه امر اماما بعده (و) نحو (نعم رجلا)
زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اراد
المعين قبل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من
اختصاص رب بالكرة (وفي اسم الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا) على رأى من قال انه تمييز عن اسم
الاشارة لاحال (وبالتونين اما لفظا نحو رطل زيتا وتقدير نحو ثمة قبل ذهابها
واحد عشر رجلا) فان كل اثنان غير المنصرف والعدد المركب وكذا
كم وكاين وكذا التامع عنه التونين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له في اصل
الوضع يقين عده هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما كان تمييز العدا حكما مخصوصة
اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية المراد فقال (ومير ثلثة) بلاتونين
غير منصرف لكونها علما لنفسها اوفى حكمه والزائد عليها ٩ منها
(الي عشرة) بل عشرة (لا ينصب بل هو مجرور) بالاضافة للتخفيف
(ومجموع) ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر لطابق المعدود العدد (نحو ثلثة
رجال الا في ثلثة ثمة الى تسعة ثمة) فان التمييز فيها مائة ٨ وهي ليست
بجمع لالفاظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مئات
وهما لا يجوز ان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مبرا
للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه ذا لعل على ذات مبهمة
ما خوزة مع بعض الصفات واما علم ولا بد في جمعه من اللام ولتمييز
نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم
بعد الثالث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في صورة
جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم

من وسط المخارج سهد

٩ لان صفة الهاء الحركة بخلاف اللام فانه ساكن

جدا سهد

انما قال على الوجه المختار

ترويجا الحمل والوجه

المختار فيه الاضافة لانه

لو قيل بازفع لساكن فيجاء

ولو نصب وان كان مع

النصب احسن ايضا كانه

مع الجر احسن اكان مشتقلا

على تكلف التشبيه

بالمفعول في النصب كذا

قيل وفيه نظر لانه قد سبق

من هذا القاش ان اضافة

الصفة ايضا الى الفاعل

بعد تشبيهه بالمفعول

لئلا يلزم اضافة الصفة الى

الموصوف فالوجه

ان المختار في الحسن الوجه

وجهان لا ان يحمل حمل

هنا على ما هو مناسب له

وهو متعين وانما اطلق

المصنف رحمه الله العبارة

فلا يخفى ما في قوله على

الوجه المختار في الحسن

الوجه من الحسن

(عصام)

التمييز في اللغة التفرقة

وافضل بين اثنين ٣

مخرجا ٨ ووصفا ٩ غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة

الى الفاعل (ومعمور الدار) اي معمور داره من اسم المفعول المضاف الى

نايب الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو (الضربا زيدوا الضارب

زيد) او مع الضم نحو ضاربا الغلام وضاربا الفرس (ومتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف) وسقوط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب

الرجل) مع عدمه (حلاله) فيكون مفعولا له الفعل دل عليه جاز

وهو اجيز ومحموليته (على) المختار في (الحسن الوجه) لاشتراكهما

في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساما عرفين باللام وكذا الضارب

ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل

الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير

من المضاف اليه واسناره في المضاف (والثمن) من التسعة (الاسم

المبهم التام) باحد الخمسة الالية اذ اولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل

فلا يمكن من عمل النصب في التمييز (فانه ينصب) لشبهه بسبب تمامه

باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم

بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر

وانذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم

يضاف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون

لكفايتها في ازالة الابهام لعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين

(على التمييز) يأتين اي على التمييزية تشبيهها بالمفعول في المجيء بعد التمام

ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال (وتمامه)

ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء باشي كون الثاني جزءا

من الاول وهذا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي

للالفوي فقال (اي كونه على حاله يمنع اضافته معها) الى شيء

واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء) بان يدل على استقلاله وامتناع

اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه (بنفسه)

لاباخر وهو في حكم النكرة (وذلك) اي التمام بنفسه يكون (في الضمير

المبهم) في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن بهما مثل جاءني زيد

٩ وقول الخويين في مثل غلام زيد انه بمعنى غلام

في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر ٩ بين غلام زيد وغلام لزيد
 في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
 وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة
 اللفظية دون المعنوية فساوجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
 واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
 المذكور ليكن لما حذف الجار وايب المضاف منه وجعل عمله بحسب
 انقطع نسبتة الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قاسما
 كما صرح به نفسه ايب الاضافة من انتساب المذكور وجعل لها تلك
 الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بل ادع
 وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في اللفاظ
 المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد
 منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
 لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموزن للانفصال والنسبة الى المفعول
 كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منها بها بالحيتية المذكورة فلما بحق
 القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية
 بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكاء
 بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة
 ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة)
 فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) فخرج نحو خالق السموات
 وكريم البلد (ولا تفرد) اللفظية شيئا (الانحطفا في اللفظ) فقط
 والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا
 قبل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل
 فقد عرفت انه حاصل بالعمولية لا بالاضافة ثم التخصيف اما محذوف
 اتين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن
 او غدا او حواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع
 حذف الضمير من المضاف اليه واستناره في المضاف كما ذكره بقوله
 (وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومحى اللام بدله لكونه اخف منه

لزيد غير مستقيم على
 ظاهره فان غلام زيد
 معرفة باتفاق وغلام لزيد
 نكرة باتفاق ولا يستقيم ان
 يكون اللفظان بمعنى واحد
 احدهما معرفة والاخر
 نكرة وانما قصدوا ان يبينوا
 ان عاملا الخفض في
 المضاف اليه راجع الى
 ذلك فانه مشتمل على ذلك
 المعنى النسبي وزيادة
 التعريف

٩ والفرق بينهما في ذلك اذا
 قلت غلام لزيد معناه واحد
 من الغلمان المنسوبين الى
 زيد واللفظ صالح لواحد
 لا بعينه من جميع الغلمان
 المنسوبين الى زيد واذا قلت
 غلام زيد قائما نعتي به
 واحدا مخصوصا فخصه
 من الغلمان باعتبار عهد
 بينك وبين مخاطبك
 فخصه كما في قولك
 الرجل والغلام على ما تقدم
 فكما صح اطلاق الرجل
 والغلام على الواحد باعتبار
 العهد الذهني صح اطلاق
 المضاف الى المعروفة كذلك
 على الواحد (ايضاح)

اي الجنس الشامل واوقال ان كان غيره لكان انساب (وهو الاكثر)
 سواء كان مابيناله (نحو غلام زيد ورأس عمرو) او اخص منه مطلقا
 كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر
 ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقريبا للاقسام
 وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة لتصريح بها
 في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم
 مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات
 البعيدة كذا في الامتحان (وتفيد) المعنوية (تعريف) للمضاف (ان كان
 المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا
 في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كالام بعينه مثلا
 اذا قيل جاني غلام زيد فعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
 من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فعناه ذلك مع كونه
 مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلامه واشهرها
 او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت
 بدون اشارة وعهد كالأول فيكون كالنكرة كقول الشاعر * ولقد امر
 علي الأيم يسئني * ذكره في الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه)
 ونحوها (فانها لا تعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها في الابهام
 وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدونه ومعلومه
 فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تعرف بالاضافة لكونها
 للعهد والاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او يعلم المخاطب او
 بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره في حكم العدم
 وقبل لا تعرف اصلا (نحو غلام زيد) تقدم (تخصيصا) للمضاف
 (ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص
 بتقليل الشركاء والشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
 بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
 الشركاء فيه ورده المصنف رحمه الله تعالى بان التخصيص فيه لم يحصل
 من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه

٧ احدها مما يحتمل ان يجهل
 على الصدق والثانية ما
 يصدق عليه هذا دون
 ذلك والثالثة ما يصدق
 عليه ذلك دون هذا
 كالحوان والايض فانهما
 يصدقان معا على الحيوان
 الايض ويصدق الحيوان
 بدون الايض على الحيوان
 الاسود وبالعكس في الجماد
 الايض فيكون كل واحد
 منهما شاملا للآخر وغيره
 فالحيوان شامل للايض
 وغير الايض والايض
 شامل للحيوان وغير الميزن
 فباعتبار ان كل واحد
 منهما شامل للآخر يكون
 اعم منه وباعتباره مشمول
 له يكون اخص منه فخرج
 التباين الى سالتين كليتين
 من الطرفين والتساوي
 الى موجبتين كليتين
 والعموم المطلق الى موجبة
 كلية من احد الطرفين
 وسالبة جزئية من الطرف
 الآخر ومن وجهه الى
 سالتين جزئيتين
 وموجبتين جزئيتين
 (تصدقات)

٧ فلا يخاو اما ان يصدق
 كل واحد منهما على كل
 ماصدق عليه الآخر ولا
 يصدق فان صدقا فهما
 منساويان كالانسان
 والناطق فان كل ماصدق
 عليه الانسان يصدق
 عليه الناطق وبالعكس فان
 لم يصدقا فاما ان يصدق
 احدهما على كل ماصدق
 عليه الآخر من غير عكس
 اولا يصدق فان صدق
 كان بينهما عموم وخصوص
 مطلق والصادق على كل
 ماصدق عليه الآخر اعم
 مطلقا والآخر اخص
 مطلقا كالانسان والحيوان
 فان كل انسان حيوان
 وليس كل حيوان بانسان
 وان لم يصدقا كان بينهما
 عموم وخصوص من وجه
 وكل واحد منهما اعم
 من الآخر من وجدوا خص
 من وجه فانهما ماصدقا
 على شئ ولم يصدق
 احدهما على كل ما يصدق
 عليه الآخر كان هاتيك

صور ٧

ما يشهر يكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاء
 وابن الحجاب (على نوعين معنوية) مفيدة شئنا في المعنى كما في اللفظ
 ولذا سميت بها قدما كما بن الحجاب لشرف المعنى ومقصودته
 بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها بالبيضة
 لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (والفظية) مفيدة
 شئنا في اللفظ فقط ولذا سميت بهما (ظالمعنوية) علامتهما (ان يكون
 المضاف) فيها (غير صفة) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 (مضافة الى معرلها) الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه
 العمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء
 لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها
 كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل
 زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اي
 المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم
 تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر
 بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيد ناخبر من زيد كم
 واما المضمر والمبهم فلا يضا فان التعذر تجريد هما واما اذا كان
 نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد التجرد والخلو
 عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة في نفسه او معرفة مجردة
 (وهي) اي المعنوية اما (بمعنى من) البيانية وذا كثير قدم هذا على
 بيان الفائدة لان مقصوده الهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى
 بيان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مثابه ثم الى بيان الفائدة
 وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف
 اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه
 في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالثال (شاهلا
 للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاهلا له وغيره لساعت ان لا يكون
 اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها
 تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام) في غيره

يقضى سبق الوجود ولا وجود للتوئين في بعض الاسماء قبل الاضافة حتى تجرد عنه لاجلها واصلها ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان ثم البرء اذا حفره ضيق الغم ابتداء مفه

٨ يعني ان التوئين في المفرد وان كان ليس موجود عند وضع صيغتهما لكن اعتبر كون نوعهما نائبا وعوضا عنه لتبديل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل او الوجود مفه

٩ النسب بين الكليات منحصرة في اربعة النسب والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكل اذا نسب الى كل شئ آخر فاما ان يصدقا على شئ واحد او لم يصدقا فان لم يصدقا على شئ اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شئ من افراد الفرس وبالعكس وان صدق على شئ

ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجميع للعامل لما مر فبدخل فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف بكيفية رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى * مانت بنعمة ربك بمجنون (و) القياسي (السابع الاسم المضاف) مطا قومه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما يتقدره لكونه فرعه (وشرطه) اي شرط كونه مضافا (ان يكون اسما مجردا عن تنوينه) ولو متصرا بمعنى انه ٧ لو وجد فيه تنوين جرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الانصال الذي يتضيه الاضافة لكونه علامة التمام (وتأنيبه) وهونون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثني ان حذفها في الاضافة شبهها بالتنوين لالقيما مقامه لانه يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتوئين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث المعرّب ولعل مراده ٨ هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذواللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او يمجول على ما جاز للابد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونها لاجلها او ما جازح لا على مثل الحسن الوجه كالحبيء ولا ينبغي ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا لاجل قبله من الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النسب غير التوئين كذا في الامتحان وفيه تعديتي ومن اراد فليرجع اليه (وان لا يكون مساويا ٩ للمضاف اليه في العموم والخصوص) بلترادف كليث واسد اولا كالانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة (وهي) اي الاضافة مطلقة وليس في كلامه

١ فان اسناد الفعل الى الفاعل اصلي اى بحسب

الموضع وكذا الاسناد الذى
يتضمنه الجملة المركبة من
المبتدأ والخبر لان هيئتها
موضوعة لذلك بخلاف
المصدر فانه موضوع
الحادث فقط عرض له
الاسناد الى الفاعل فى
الاستعمال وكذا المشتقات
فان النسبة الى الذات
المبهمه ما خوزة فى
مفهومها والنسبة الى
الفاعل انما عرست
لهانى الاستعمال وتفصيله
فى الرضى فى بحث المصدر
(سبلكرتى)

٩ رد لارضى واليه
عبد الله فانهما جعلتا
طلب الصفة المرفوع عقليا
لارضى واهذا سهوا اذ هو
ما خوزة فى مفهومها الا ترى
الى قولهم لمن قام به الفعل
اولمن وقع عليه الفعل
كيف والمرفوع عينها
غايته ان النسبة المأخوذة
فى وضع الفعل الخبرى
والانشائى تامه فتكون جملة
وفى وضع الصفة تقييدية
غير تامه فلا تكون جملة

التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علمانه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم
بجمال لانكار ما يدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تائيدا) حال كونها
(مع الفعل او بدونه) اى بدون الفعل (والفعل مراد غير لازم الحذف)
بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حينئذ يكون العمل له لا للمصدر لعدم
صححة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامتها مقامه اذ ليس معنى ضربت
ضربة اوضر به اوضر با ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح
لب الالباب واختاره المصنف رحمه الله وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوى ورده المصنف رحمه الله تعالى بان هذا يفيد الاروية
لا الامتناع (وان كان) الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سبويه
لا المصدر به وكونه مقدرأ بان مع الفعل بل (لتمايه مقام الفعل) حتى جرز
تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه بحاله كاظرف العامل ويعمل الفعل
المقدر عند السير فى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز
تقديم المفعول (مخوسقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلانائب) لان النسبة
الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه ٧ لان الواضع نظرى وضعه الى ما هبة
الحادث فقط لالى ما قام به فانتضاه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج
الى ذكره البتة (ولا يجوز هذا الحذف فى غير المصدر) من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه ٩ فيحتاج الى ذكره
البتة (و لا يضر به) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كفى الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضرب فى مفردة
لاضرب ومثاه وجهه قياما على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين
وهما راجعان الى الفاعل فهما بخلافه فان له فى نفسه تثنية وجمع
ورده المصنف رحمه الله فى الامتحان بما لا مزيد عليه (ولا يتقدم معموله)
ولو ظرفا (عليه) عند الجمهور وقد رواه اعلالا مقدا فى مثل قوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة وقلما بلغ معه السعى وذلك لانه مقدر بان مع الفعل
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا فى حكمهما لكن الرضى هند
الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف رحمه الله على ما سيجى فى بحث
المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشئ لا يلزمه

والمعنى استبعاد المنفي مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فرفقه اعني ما رفع بهد فضلا والتقدير يرقى عدم مجامعة الخطأ ادنى التميز عن وقوعه للعامل فانه متفق بالكتابة والاولوية والمعنى في النفي المنفرد بغيره عدم بلوغ الاكثار الى حله عن الوصول الى كونه معناه وحل هذا التركيب مما خفي على كثير من الخاصة سيما شارحي هذا الكتاب (شرح المفتاح للفتاوي رحمة الله تعالى) اي لم ارجع ولم اعجز عن ضرب المسموع بسببني ^{سلف} اي كررت مسمعا فلم انكل عن الضرب بفيه محذوف والتقدير عن الضرب يسمع فالتنصب بنزع الخافض ^{سلف} قوله اولى المغيرة بضم الهمزة مؤنث اول اي مقدمة الجماعة المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو ^{سلف}

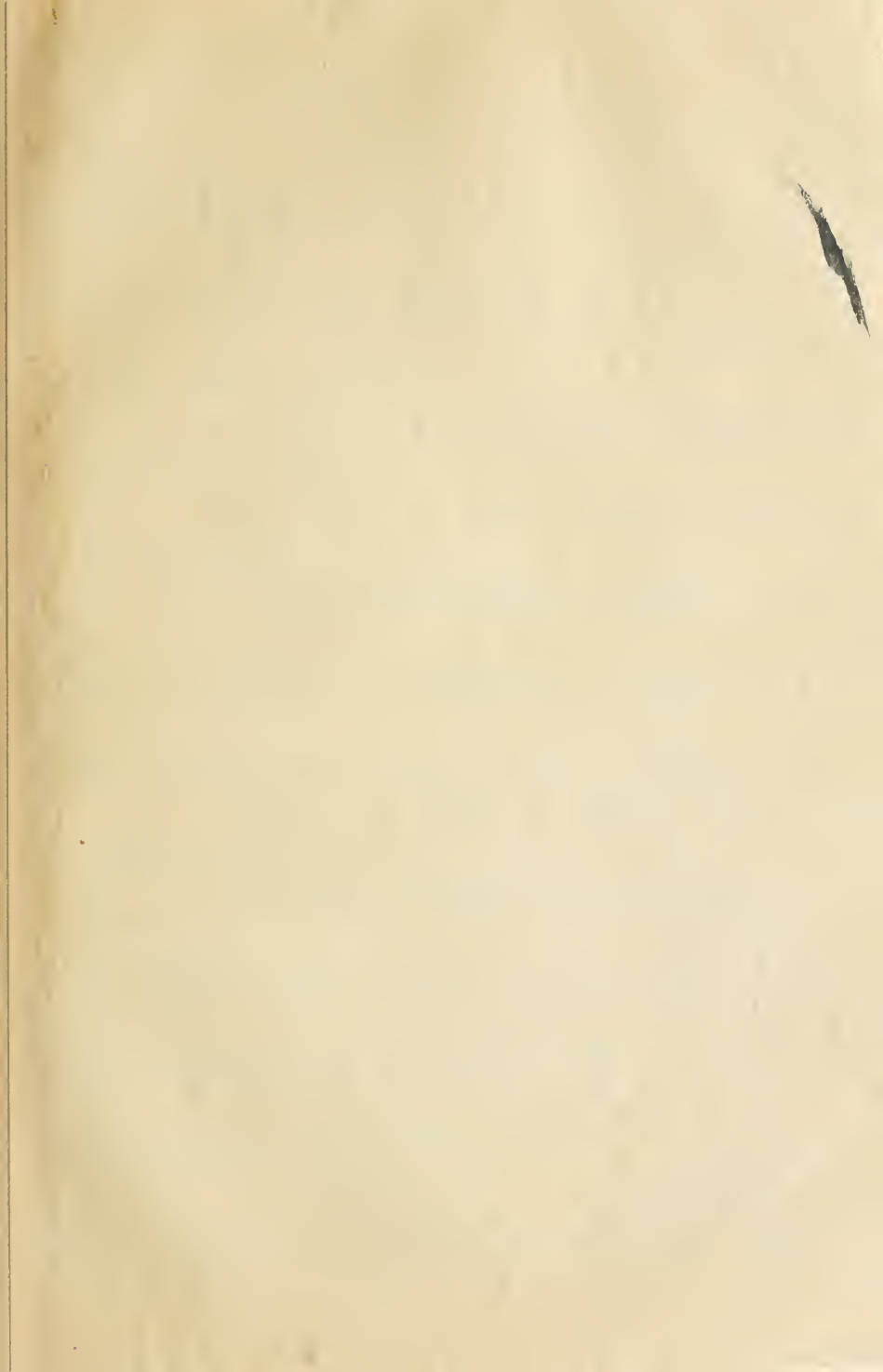
المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد لكل واما عند البعض فيحوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بثنى لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالخال مقدر بما ع المضارع فيثبت لاحاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقتربا من المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فثبت يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فاما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرفة بقول الشاعر * لقد علمت اولى المغيرة اتى * كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا * فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة وعميدهم قاله بعض الكامل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي وصلت وحلت على مسموع وفيه ان حذف على قليل ايسر للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبدالقاهر نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد او مفعولة محذوفة للضرورة اي اوجدت الكثرة والحلولة او حلت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل وهو قوله اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا منها جازا عن المقاومة على حذف المفعول الثاني بقريته العرف او عرفت انا لهم حال مسموع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة اي الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسيره واسارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله اتى بالكسر اسدينا فانه قيل ما علمت معه بعد العلم به فاجاب اتى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعمدهم علم حال من سؤلهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعوله الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اي مسمعا او لمصدر آخره نون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صبغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه

حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدأ أو لعمرك يكون فاعلا لا اجنبيا (نحو ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل منه في عين زيد) معناه ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ماهو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروض في عين غير زيد ومفضل مفروض في عينه واولا لثني لكان الامر على العكس كما لا يخفى (ويعمل في غيرهما) اى في غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فانه لا اعتبار به لا يكاد أبى عن عمل عال هو مستتر تحته ولو ضيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذ اعندى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد لثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذ ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه في الاماثل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه (وسادس) من الذمعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله في الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بناء فتضاء وهو لا يقضى انفا عل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتمعا عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا) قبل العمل لما مر ان لو وصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والوصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف بمجرد المناسبة لا يكتفى في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريك زيدا وضرب شديد زيد عمرا (ولا مقترنا به) دوال (الحال) لانه لا ياول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عايد ان خاص للاستقبال ولا احتمال في الماضى للحال فلا يقال ضربك زيد الآن (ولا معرفا باللام) لعدم جريان التأويل

التفضيلي وهو لزيادة على الغير قيد والكلام منى فالنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال (فتح الاسرار) فلا بد له من صحة تأويل بما اعتبر النسبة في وضعه ليحصل له قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهى انما تكون بوجود هذه الشرايط كما يحى

٩ فانه اذا دخل عليه ان يبقى على الماضى وان يقيد بمجرد المصدرية

١٠ وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من قولك انفتحت الدراهم والذى فضل منه كذا اى بقى يتوسط بين الكلامين متقاربان نفيان وثباتان لفظا مثل فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه اومعنى مثل تقاصرت افكار الاكثربن عن حل هذا التركيب اى لم تبلغه فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير يعود الى



حقيقياً قال في حاشيته هنا العجب وكل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفاً بياً
 مبدءاً للمفاضل الجبى ولم يدرك انه انما يصح شرح كلام ابن الحاجب دون المص رحمه الله تعالى
 ويخفى على زفر المثلث بادنى تأمل انتهى اقول ضرورة لشارح الاول انه يجوز ان يكون قوله مبنياً على التحقيق
 الى التقليد بتعريف مقدمته وهي ان صاحب الفتح سمي في قم الخموس الفتح الصفة الواقعة بحال الموصوف وصفاً فعلياً
 وجادى جبل علم والصفة الواقعة بحال متعلقة وصفاً بياً نحو جاتى هند علم غلامها واما المصنف
 السببى فعلى غير ذلك ايضاً اصطلاح صاحب الفتح ويمكن ان يفهم للسببى بحمله علق على مبدء
 فاد لا يكون من المبدء في تلك الجملة ومثال الاول زيد قائم ومثال الثانى زيد قائم اوله هذا
 ملازمة ما قاله العلامة التفتازانى في محقره فظهر ان احسن في المثال ليس وصفاً فعلياً ولا سببياً
 النسبة الى الكحل واما الوصف الحقيقي فليس باسم مصطلح اصلاً فيكون بالمعنى اللغوى يجوز ان يكون مراد الشارح
 اول بابى معناه اللغوى فيكون معناه وصفاً منسوباً الى السبب وهو المتعلق كالاكل ولما
 طلاق السبب على المتعلق فاصطلاح مشهور كما نقله الفاضل لعصام عن الرضى فيكون حال قوله وصفاً بياً
 متعلق بالمعنى حاصلاً فيه وهو غير اطلاق السبب على المتعلق في قول ابن الحاجب في هذا البحث وهو فى المعنى
 مسبب ان الاصطلاح الاطلاق المحم للسبب عليه لا السبب لثبته على صحة هذا الاطلاق فيمكن اطلاق
 الشارح الاول من هذا القبيل بقريته اسناد وصفاً بياً الى المتعلق فيصح ولا يكون موقفاً بالتعجب المذكور تأمل
 انتهى كلام المحشى الكافى انما فضل الله عليه شابيب غفرانه الوافى

هذا كلام من مضاعف الاجزاء حاشية
 نتاج الافكار
 ١٧٢

٩ بسبب خروجه عن
 معنى الفعل بملاحظة الغير
 في معناه لا بدلائله على معنى
 الزيادة لانه مقوكمى المبالغة
 مبالغة الفاعل على ما
 عرفت (فتح الاسرار)
 ٩ بالبعد عن المشابهة
 بالدلالة على الثبوت
 والزيادة على الغير س
 ٣ والمحب كل المحب من
 الشارح الاول حيث قال
 وصفا سببنا نقبله للفاضل
 الجامي ولم يدرا ناعا يصلح
 لشرح كلام ابن الحاجب
 دون المصنف رحمه الله
 كما لا يخفى على الناظر المتأمل
 بادنى تأمل س
 ٧ بمعنى الفعل بان لا يدل على
 الزيادة على الغير
 (فتح الاسرار)
 منفي خبر بعد خبر ليكون
 احوال من ضميره ومفعول
 مطلق لمفضلاى تفضيلا
 منفي اى لم يكن ذلك
 المتعلق باعتبار الاول
 قاضلا وباعتبار الثاني
 مفضولا بل هو باعتبار
 الثاني فاضل وباعتبار الاول
 مفضول بحسب العرف
 وذلك لانه اذا كان

(غير معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى الحال والاستقبال (لا يشترط
 في عملها) اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت
 والاستمرار للاحداث المقضى للزمان (بحوز يد حسن وجهه والخامس
 اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا
 والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
 وبه يحصل لقوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات
 ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف رحمه الله انصب
 بمرامه (وهو) لضعفه ٩ (لا ينصب المفعول به) القوي (بالاتفاق) واما
 مثل قوله تعالى هو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كعلم (ولا يرفع
 لفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله (الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون)
 اسم تفضيل في المعنى وفي نفس الامر (وصفا) حقيقيا ٣ (المتعلق)
 بكسر اللام وهو الكحل في المثال (اما) اى شئ وهو رجلا في المثال
 (جرى) اسم التفضيل في اللفظ (عليه) اى على ذلك الشئ بان يقع
 فعاله او خبرا عنه او حاله ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به
 فينيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لأنحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
 الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعد هما ان لم يكن من متعلقات
 ما جرى عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال
 كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار المتعلق) اى تعلقه بما جرى عليه
 (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه بغير
 ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون احوال كونه او تفضيلا ٧
 (منفيا) يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه
 وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات
 ومختلفا باعتبار القيد فيخرج اسم التفضيل معاهو اصل فيه وهو
 التقارب بحسب الذات بين المفضل والمنضل عليه فبستعد الخروج عن
 المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلمة بالنفي اتوجهه الى القيد فيتنى الزيادة
 ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة
 في المفضل عليه عرفا لان المساواة باباها مة المدح مع انه لو لم يعمل

وكلاهما باسط ذراعيه (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا ووجه
 الاشتراط حصول ٨ كمال القوة للتمكن على العمل في العمول القوي
 (وتثبتهما ووجههما) صحيحا او مكسرا (كفردهما) في العمل والاشترط
 اما التثنية والجمع الصحيح فظاهرا بقاء صيغة المفرد ٩ واما المكسر
 فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وصكذا) اي كالمذكور من اسم
 الفاعل والمفعول في العمل والاشترط وفي كون تثبتهما ووجههما
 كفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعل ومفعال)
 وزاد سبويه فعلا وفعلابكسر العين وضما كحذر (و) لكن (لا يشترط
 في عمل هذه التثنية) في المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض
 من هذا الاشتراط فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها على الحدث
 الفعلي قصدا ٤ بخلافها ٣ هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها
 لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب
 فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جارة لسافات من
 المشابهة اللفظية وردة الفاضل العصام بانها كازيادة التفضيلية
 نجول الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارة واجاب
 عنه المصنف رحمه الله بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير
 فلا حرفة الغير هي التي بعده عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
 في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد وقال بعض الكمل بانه يدل على
 معنى اثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام
 كالفعل على ما هو الاصل فيه فذلك الدلالة هي التي بعده عنها لا الزيادة
 (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها
 ثني وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم
 التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه
 في غير مسألة الكحل واذا تحققت المشابهة به ٧ (فهى لا تعمل عمل فعلها)
 كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره
 في الامتحان (بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل) من عدم التصغير
 والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال

٧ تمام المشابهة بالواو ففة

معنى كما كانت لفظا مفرد

٩ الفعل بهما يشابه اسم

الفاعل والمفعول بالمضارع

مفرد

٤ بل تبعا واتماد لان قصدا

على الذات فلا بد من

التقوية بالدلالة على زمان

فعل يوازناته مفرد

٣ فانها تدل عليه قصدا

اذ المبالغة انما تكون في

الحدث دون الذات فانهم

مفرد

٧ اشارة الى ان الفاء فاء

الفصيحة وهي ما افصححت

عن شرط مقدر وقيل

ما افصححت عن مقدر

مطلقا شرطا كان او غيره

والشارح قدر الشرط

جريا على القول المشهور

(حسن مصري في قول

المصنف فوجب ترتيبها)

فان كان مجرورا فكما نظرف وان كان منصوبا فكما لمفعول المطلق كما يحى
 واما المفعول معه فصاحب المفعول فيكون في حكمه (ان لا يكونا مصغرين
 نحو ضويرب وهضيرب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان
 ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغيرا وحقير (ولاموصوفين نحو جاني
 ضارب شديد) اذبالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة
 بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على
 الاول لكان اولى كالاخفى لكن اخره اثلا يفصل عن قوله (وان وصفا
 بعد العمل لم يضر ٩ عملهما السابق) لخصوله بلا مانع عن الشبه
 ولو قدم هذا ايضا لاطال الفصل (نحو جاني رجل ضارب غلامه شديد
 ثم ان كانا باللام) اى لام التعريف صورة (لا يشترط عملهما غير ما ذكر)
 من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة
 الاسم لكرهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف
 (نحو الضارب) اى الذى ضرب غلامه عمرا امس عندنا (وان كانا
 مجردين) منها (يشترط) معه (الاعتماد على المبتدأ) ولو بعد التاسخ
 نحو كان زيد ضاربا عمرا (او الموصوف كجا، رجل ضارب عمرا
 او ذى الحال نحو جاني زيد راكبا غلامه او الاستفهام) ٧ حرفا او اسما
 (نحو قائم الزيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران
 (او النفي) حرفا كإران او اسما كغير او فعلا كلبس (نحو ما قائم الزيدان)
 وغير قائم الزيدان ولبس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيده المناسبة
 للفعل فاقضاهما وهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ
 لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزيدا المناسبة والصفة والحال كالمخبر
 في المأل والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل
 فالواقع بعدهما كالأواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة
 (في نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد
 واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال)
 تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
 في ذلك الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الا ان كقوله تعالى

٧ والنداء نحو ياطالعا جبلا
 وهذا عند ابن مالك
 واعترض عليه ابنه وابن
 هشام بانه ليس كالاستفهام
 والنفي في التقريب من
 الفعل لان حرق النداء
 مخصوص بالاسم فكيف
 يكون مقربا من الفعل وقالوا
 اعتمد في مثله على
 الموصوف المقدر وهذا
 ما اختاره ابن الحاجب
 واقول نصره لابن مالك
 ان حرف النداء قائم مقام
 ادعوه فهذا يبيِّن
 في التقريب ولو اجيز
 الاعتماد على الموصوف
 المقدر للغا شرط الاعتماد
 اذ لا بد لكل صفة من
 صاحب يجرى عليه
 ملفوظ او مقدر ولم يذكر
 الموصول لان المراد به هنا
 اللام فقط اذ لصفة لاتقع
 صلة الالهة وسنذكره
 فلوزكر ههنا لزم التكرار
 (امتحان الاذكياء)

٩ وفاعله فيه راجع الى
 الوصف المفهوم من وصفا
 من قبيل اعداوا هو اقرب
 للتقوى

متقابلان ليس احدهما
سلبا للاخر ولا يتوقف
تقل كل منهما على
صاحبه وهما بهذا المعنى
يسميان ضدين مشهورين
وقد يشترط الضدين
ان يكون بينهما غاية الخلاف
والبعد كالسواد والبياض
فانهما متخالفان متباعدان
في النسيان دون الجرة
والصفرة اذ ليس بينهما
ولا بين احدهما وبين
السواد والبياض ذلك
الخلاف والتباعد فيسمى
مثل الجرة والصفرة على
ذلك الاشرط بالمتباعدين
والضدان بهذا المعنى
يسميان بالحقةيين وهو
اخص من المشهورى
والذكور فيما سبق في
تقسيم المتقابلين هو
الضدان المشهوريان
(نشرط والاع)

٩ فان الظرف فيه منعلق
بمعنى التقي مع كونه في نهاية
البعد من العمل اى التقي
بنته ووجته منك الجنون
ولا يجوز تعلقه بمنجنون
انفساد المعنى
(من السرورى)

المقاربة على انفسهما) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبانظر الى هذا لا يتقدم اخبارها
على انفسها ولكنها افعالها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا
جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف (و) القياسى
(الثانى) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
وعاملا في الفاعل ومجئيه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول
ونما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف مطولاتها
وتخصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف
ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادئ
كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوى
مخالفا لابن الحاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما او متعديا
لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم
الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها
(فهو يعمل عمل فعله المجهول) لا اشتقاقه منه (وشرط عملهما
في الفاعل) اصلا او اوابا (المنفصل) بارزا او مضمرا لان المتصل
مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه
اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود
ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف
المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى
وعدم البعد عنها واما البارز المتصل فيختص بالفعل (والمفعول به)
الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى
فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم البعد واما في غيرهما من المعمولات
فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فيقع كونه معمول ضعيفا بكيفية
رابحة الفعل حتى يعمل فيه حرف التقي نحو قوله تعالى * ما انت بنعمة
ربك بمنجنون ٩ كالجيم لا عامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في
الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابا بعمائه دائما واما المفعول له

الفاضل العمام وبجمله ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز
 في هذا الباب كما سيجي * (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل
 على هذا الاصل اصلا (وخبره فانا مضارع بلان) لدلالته على الجزم
 فلا يناسبه ان لدلالة على الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على
 الاستقبال المنبأ في الحال ورده المصنف رحمه الله بان كاد لا يدل على
 الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى
 الاستعمالان في اوشك من كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال
 من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان) تشبيها به بعسى نحو كاد
 زيد ان يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افضح ذكره الدماميني
 بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل
 كاد في وجهيه) اى في كون خبره بلان وبها (وهلهل) بمعنى قارب
 فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة
 في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالترمز كون خبره بلان
 (وطفق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل
 اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه
 اى شرعه (وانشأ) بالهمزة في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال
 اقبل عليه (وهب) على وزن رد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد
 استعمالها قول الشاعر * هببت الوم القلب في طاعة الهوى * فليج كأتى
 كنت باللوم اغريه (وجعل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل
 الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة
 ومن شواهد استعمالها قول الشاعر * اراك هلقت تغلظ من اجرتنا * وظلم
 الجار اذا لال الحجير * ثم استعمال كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار
 ناقصا (واخبارها) اى خبر كل منها (الفعل المضارع بلان) مثل ما مر
 (واوشك) في الاصل بمعنى امرع وهو يناسب القرب وهو (يستعمل
 استعمال عسى) يعنى يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
 واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطبع (و) استعمال (كاد) اى
 يستعمل (بلان) لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم افعال احوار

لان جنسه القريب اعنى الحيوان قابل للبصر باعتبار تحققه في ضمن الانسان مثلا ومن قبوله له بحسب جنسه البعيد لبعث مثل عدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق الجبل قابل للحركة الارادية باعتبار تحققه في ضمن الحيوان وان لم يعتبر في العدمى كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالامر الوجودى اصلا فهما الايجاب والسلب وهما امران عقليان اردان على ما في العقل من النسبة ولا وجود لهما في الخارج والسلب اهم من ان لا يوجد موضوعه وعن ان يوجد لولا ان لا يكون مستعدا لامر الوجودى ومن ان يكون لامر الوجودى ومن ان يكون مستعدا له لكن لم يعتبر استعداده فيه اى في سلب (نشرطو الع) وان اردت ان تعرف الفرق بين التضاد المشهورى

عن الحد ووظيفة لغوية ولذلك يتعرض لها كما تعرض ابن الخاجب
 (ويسمى افعال المقاربة) لدلائلها عليها (ولا تكون اخبارها) اى
 خبر كل منها (الافعال مضارعا) لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك
 لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا
 فى صاحبها وهى تقتضى كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال
 ويصلح لان تدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون
 الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء
 والاستقبال توضيحا وتأكيذا للرجاء الذى فيه زمانا واستعمالا (غالب المحو
 عسى) حال (زيدان يخرج) او اذا ان يخرج ليصح الجمل فان ان يخرج
 خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اخبره المتأخرون فكانه قيل يرجى
 حال زيد كأننا ان يخرج او زيد كأننا ان يخرج وفيه من المبالغة
 فى القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن
 وقيل ليس بخبر لعدم صحة الجمل وتقدير المضاف تكلف بل شبهه بالمفعول
 لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطبع والرجاء
 والمفعولية وان لم يتبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كان
 قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد
 من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفيون
 ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة
 وارتضاء الرضى لان فيه اجالا وتفصيلا (وقد يحذف ان من خبره
 تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف بصحة الجمل بدونه) (وقد يكون
 تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذى كان
 خبرا منصوبا فى الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له
 (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا
 ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب
 والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى هذا نوع تكلف
 اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا فى الامتحان
 وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال

٧ فهم العدم والمملكة
 المشهور بان كالنكو سيج
 فان النكو سيجية عدم الحية
 عن من شأنه فى ذلك الوقت
 ان يكون ملتجيا ولا يقال
 النكو سيج للاصر د الذى
 ليس من شأنه الحية فى
 ذلك الوقت وان اعتبر
 قبول الموضوع واستعادته
 الوجودى اعم م ذكر او لا
 فهو العدم والمملكة
 الحقيقية وذلك بان اعتبر
 قبوله له بحسب شخصه
 لكن لم يقيد قبوله بكونه
 فى ذلك الوقت اعم مثل
 عدم الحية من الاصر د
 او اعتبر قبوله له اعم من
 قبوله له بحسب شخصه
 كما سبق وعن قبوله بحسب
 نوعه اى نوع الموضوع
 ليعم مثل عدم الحية من
 المرأة فان نوع المرأة
 وهو قابل الحية باعتبار
 تحققه فى ضمن الرجل وعن
 قبوله له بحسب جنسه
 القرب ليعم مثل عدم
 البصر بالنسبة الى العقب

لا مثل الابوة والبنوة ولما
انقسم الوجودى ههنا الى
المضافين ايضا مع انها
ليسا بوجودين في الخارج
ثم المفهوم من شرح
المواقف ان المتضادين
شرطا آخر وهو ان يكونا
موجودين في الخارج لانه
ينفي التضاد عن الحسن
والقبح والحل والحرمه
في الافعال وقال فانها
صفات اعتبارية راجعة
هندنا الى موافقة الشرع
ومخالفته فلا تضاد بينهما
لان المتضادين لا بد ان
يكونا معنيين موجودين
ثم قال اعلم ان كل ما يرجع
الى الصفات الموجودة
كالاضافات والاعتبارات
فان العقل لا يوجب فيه
تضادا وان لم يمكن تعقل
احدهما بالذلول عن
الآخر فهما منسا فان
كالابوة والبنوة وان كان
احدهما وجوديا والآخر
عدميا فان اعتبر كون
موضوع العدمي مستعدا
في وقت اتصاله بالعدمي
للا اتصال بالوجودى
لتحسب شخصه اى

اما اذا دخل ما اوان على سا ر الافعال الناقصة فانه وان لم يحز التقديم
عليه معهما لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما وان قائما
كان زيد وما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينهما وبينهما اشدة
امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل
(فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها
اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية
وسمي ان معمول المصدر لا يتقدم عليه (وكذا) لا يجوز التقديم (ان بدل
ما بان النافية) فانها كافي اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب
بها كما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلها عن ابن قاسم
وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
في الاتحسان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة
في اقتضاء ماله صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى
ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفي فيدل
على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل بلم) لم يذكر
لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ((ولن فيجوز نحو قائما لم يزل) او لما يزل
اولن يزل (زيد) اما في لم ولما فلا تنها الامتزاجهما بالفعل حتى يغيران
معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرف نفي
فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في ان فللمحمل على سوف الذي لا يمنع
تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضى
و بقى لاهملا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر
من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرة في الكلام حتى انه يقع
بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريدان لا يخرج صار مبتدلا
منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم
في بحث معمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ (والقسم
الثاني) من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من
الدال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كافي عسى او يجوز وما كافي كاد او مشروعا كافي صاحبه فخرج

على ما في مختار الصحاح وهو الدوام خبره لاسمه مذ قبله فعني مازال زيد
 عالم مثلاً دوام العلم له مذ زمان البلوغ أو المراهقة فلا يضران تقاؤه
 في أوائل زمان الصبا لعدم إمكان القبول ولزمه النفي في كونه ناقصاً
 (وإدام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة
 ظرف زمان لان ما فيها المصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
 كما في آيتك خفوق النهم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره
 ظرف والظرف غير مذكور بالافادة كما جلس مادام زيد جالساً (وليس)
 لثبوت مضمون الجملة حالاً أو مطلقاً اخره مع اصلته وبساطته لعدم كماله
 في العملية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف (وقد يتضمن
 الفعل التام معني صار) اي يدل عليه مع دلالاته على معناه الاصلى ولذا
 لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا
 التضمن (ناقصاً) محتاجاً الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالاً
 او خبراً بعد خبر او وصفاً لهذا الخبر في المأل لتناً كبد والمبالغة كما في قوله
 تعالى * تلك عشرة كاملة * كما يشير اليه في تفسير المثل وقد يكون خبراً
 مضافاً الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى في قوله تعالى
 * فتمثل لها بشراً سوياً * حيث دلت به ايضا للتضمن وفسر بقوله اي
 صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالاً وانكار
 كونه وصفاً وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منهما
 وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب
 المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام
 وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاماً فيكون المنصوب بعده حالاً في الاغلب
 وقد يحتمل ان يكون حالاً وتبديراً او مفعولاً له كما صرح به البيضاوى في
 قوله تعالى * وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً (نحو تم التسعة بهذا عشرة
 اي صار عشرة تاماً) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكل زيد
 عالم اي صار عالمًا كاملاً وغير ذلك) مثل عدل زيد امير اي صار اميراً عادلاً
 (ويجوز تقديم اخبارها) اي هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا)
 تقديم خبر (ما) اي فعل ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام

فان تقييد اثبات الشيء
 بزمان لم يوجب عموم
 الاثبات في جميع ذلك
 الزمان الا ترى لك اذا قلت
 ضرب كفى صدق هذا
 القول في وقوع الضرب
 في جزء من اجزاء الزمان
 الماضي بخلاف ما اذا قلت
 ضرب فانه يفيد استغراق
 نفي الضرب في جميع اجزاء
 الزمان الماضي
 (سيد عبدالله)

ثم ان المنقابلين على
 اربعة وجه لانهما ان كانا
 وجوديين وامكن تعقل
 احدهما بالذاهول عن
 الآخر فهما ضدان
 كالسواد والبياض
 وفسر السيد الشريف
 الوجوديين في حاشية
 الاصفهاني بقوله اي
 لا يكون سلب جزءاً
 لاحدهما اقو فالمراد من
 العدمي حينئذ فيما سألني
 ما يكون السلب جزءاً من
 مفهوم ثم اقول الوجودي
 بهذا المعنى اعم من ان يكون
 موجوداً في الخارج ومن
 ان يكون امر اعتبارياً كالانقذات ٧

لتضمينها معنى الاستفهام
و بنصبها على انها خبرها
واسمها ضمير راجع الى ما
باعتبار كونها عبارة عن
الحاجة او مانافية والضمير
راجع الى ما تقدم من الفرعية
ونحوها اى لم تكن هذه
على وفق مرادك مفيد
٧ اى قول الاعرابى ارهفت
شفرته اى حدد سكينته
العظيم حتى قعدت اى
هسرت هذه الشفرة كأنها
حربة اى رمح صغير مفيد
٦ فى زمان يكون الاسم
قابلا للخبر فى المعنى و فانه
لا يفهم من قولهم مازال
زيد اميرانه كان كذلك فى
اول وجوده بل فى زمان
يمكن الامارة له وهو وقت
البلوغ الذى يمكن القيام
بها فيه وانما تفيد هذه
الافعال اثبات مع انها
للتبني لان ما للتبني والتبني اذا
دخل على التبنى افاد
الاثبات واما تفيد استمرار
الاثبات لان تفيد التبنى
سواء كان ذلك الشئ اثباتا
او نفي اى زمان يوجب ان يعم

لا يتجاوزان الموضوعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت
حاجتك ٣ وقعدت كأنها حربة ٧ فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء
يتجاوزانها ما تجي قولهم عند الكيل جاء البرقيز فكان المصنف
رحمه الله اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى)
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول (واضحى) واوقدمه على ما قبله
لئكان له وجه لكن عكس لرطابة مناسبة النقابل ٩ ولا يكون اضحى انسب
بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده
(و) هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه لكونه
من الاصول بخلاف ما بعده فانه من الواحق وهذه الخمسة لاقتزان
مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا
دلالة عليها (واض وعاد) يقال اض او عاذ زيد من سفره اى رجع (وعدا)
يقال عدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال
(وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة
اذا كانت بمعنى صار فتكون من المحققات كما صرح فى الامتحان فبتبني
ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لئكان يمكن ان يقال اخر الاخيرين
لكونها نظيرى اصبح وامسى فى كونها طرفى النهار واخر الاولين
ليكونا فى هذا المحل كما مسافر الذى هو فى صدر الرجوع الى محله على ما
هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى الموابت
فقال (وما زال) ٦ من زال يزال فان ما مضى عنه يزول فتام فلا يقال
لازول اميرا (وما فتى يفتح التاء وكسرها) وبالهمزة وقيل بالياء
(وما برح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (وما افتأ) من الافعال (وما فتى)
بالياء من وفتى فى الامر يفتى بالكسر اى ضعف يقال فلان لا يفتى بقره
اى لا يزال بقره (وما رام) من رام يرمى اى برح قال الدمامنى نقلا
عن صاحب النسهيل ان الفاعلين الاخيرين غريبان لا يكادان يعرفهما
من النخاسة الامن عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من
المذكورات من ما فتى الى ما رام (بمعنى ما زال) الا ان ما فتى يختص بالجد

برفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع
وقبل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه
الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا
لكان الافعال المستلخمة عن الزمان جدرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها
من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالة لانه لا يدل على معنى
بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لهما
وشيء منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعماله
لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسماله ومنصوبه
خبراله) اشعارا بانحطاطهما عن حكمي الفاعل والمفعول (ولا يدخل)
اي الفعل الناقص (الاهلي المبتدأ والخبر في الاصل) لان وضعه ليعطي
الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول
عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه
فهو وشبهه بالفعل المتعدي في اقتضاه معناه شئين (وهو) اي الفعل
الناقص (على قسمين) القسم (الاول ما لا يدل على معنى المقاربة) اي
القرب من الحال (وهو الشايح المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان)
وهو شيرت خبره لاسمه في الماضي دائما ٩ نحو كان زيد فاضلا او منقطعاً
نحو كان زيد غنيا فافتقر و بمعنى صار (وصار) للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين
خزفا قدمهما بساطتهما واصالتهما وانقلب الاول قدمه على الثاني
(و) كذا (آل ورجع وحال واستحصال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة
(وتحول واراد) مثل قوله تعالى ^{١١٠}فارتد بصيرا ^{١١١}وزاد هذه الستة ابن مالك
ايضا وفي هذا وما سياتي من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة
غير منحصرة فيما ذكره واكثر عموما حيث عدوها من السماعي وقال
الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد تكون تامة متعدية بالي تقول
صار الى الفقر (وجاء) قال في الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كنى) اي
المدكورات من آل الى اقعده (بمعنى صار) وليكونها ملحقة بصار قدمها
على السائر واخر الاخبار بنقله تجزيهما ناقصين حتى قال الاندلسي

٣ قولم انها ليست منعديات
الى ثلاثة مفاعيل باعتبار
ما فيها الوضعية بل بسبب
التضمن فهي ملحقات
المتعدي الى ثلثة
(عصام)
٩ فانها موضوعة لتقرر
الفاعل على صفة فعناها
غير مستقل بالفهوهية
(سيلكوتي على المطول)
١ من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق
سهم

من المتعدى (متعدى الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وابتأ وابتأ واخبر
 وخبر وحدث والقاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
 واما البواقي فتعديتها اليها بالاشتغال على معنى الاعلام ٦ وكثيرا ما تستعمل
 متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى * انبؤني باسماء هؤلاء
 (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل (مفعولها الاول) وهو
 بمنزلة الفاعل فتحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثالث او الثاني اليه مع
 تأخره كما علمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هذا اخذ زيدا ٩١ (ك) اول (مفعول
 باب اعطيت) في كونه مبيانا للشأنى وفي جواز الاختصاص عليه نحو علمت
 زيدا كما عطيته وفي الاستغناء عنه كما علمت عمر افاضلا كما عطيت درهما
 وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز
 اعلمت ان زيد عمر وفاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهمهم (والاخير ان)
 اى الثانى والثالث (ك مفعول باب علمت) في كون احدهما عين الآخر
 وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما
 وقلة حذف احدهما معهما وفي جواز دخول ان عليهما او جواز الالفاء
 اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر وانما خرت عنهما
 وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيدا عمر ابكر افاضلا ثم) اى بعد
 ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة
 اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل تقاسما آخر وهو (انه لا بد لكل فعل
 من مرفوع) للممر (فان تم به كلاما) اى صار الفعل بمرفوعه كلاما
 تاما بان يصح السكون عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يلحق الى
 غيره) لافادته فائدة تامة بدون (يسمى) الفعل فى الاصطلاح
 (فعلا تاما) لتسامه بمرفوعه الذى هو كاجزاء منه معنى (و) يسمى
 (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه
 او وجود التأثير فى اكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متصليا) لان اللازم
 لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اى مفعولا به لالتصاق
 معنى الفعل به ووقوعه عليه (ك لافعال السابقة وان احتاج الى مفعول
 منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدون (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه

٦ قوله وكثيرا ما قال
 الرخشمى نصب كثيرا فى
 هذا الموضع على النظرية
 مجازا لانه من باب حذف
 الموصوف وافتاء صفة
 مقامه اى حينا كثيرا
 والعامل فيه الفعل الذى
 بعده والتقدير ههنا
 وبستعمل حينا كثيرا او قال
 سبويه وهو منصوب على
 انه صفة مصدر محذوف
 اى يستعمل استعمالا كثيرا
 وما هذه ابهامية

(حسن چابى)

٩ اى اعلمت زيدا اياه
 قاضلا زيدا هذا اخذ
 مثلا

٧ ولم يوجد الحديث بهذا
 المعنى وهذه الاعمال
 الخمسة كثيرا ما تستعمل
 متعديا الى اثنين ثانيهما
 بواستعانة بباء فيقال
 اخبرتك بقيام زيد واخبرتك
 بغير قال الله تعالى انبؤني
 باسماء هؤلاء وقال انبؤهم
 باسمائهم وقال فلما انبأهم
 باسمائهم فقيل تعديتها
 الى ثلثة مفاعيل لتعديتها

معنى الاعلام ٢

الغايل العصام ٩ (ورأيت ما زيد منطلق) وظننت لأزيد في الدار
 ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب (ووجدت زيد منطلق) وقوله لقد
 علمت لبا تين منبتي (وعلمت ان زيد قائم) يعم كل فعل قلبي غيرها
 اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد قائم (وسببت) هل زيد حاضر
 (وتبينت) اين جلوسك (و) يعم (كل فعل يطلب به العلم نحو) امتحنت
 ما زيد جاهل (وسألت) هل هو حاضر (ومنه) اى من الفعل الذى
 يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلمت) اهلين ام
 خشن (وايصررت) ما زيد اسود (وتسمعت) ان صوته كربه (وشمعت)
 اهو طيب (وزفت) اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته
 في هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدي الى مفعولين (افعال
 ملحقه بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) ونصبهما
 على المفعولية (و) في مجرد (عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
 فقط بلا قرينة) لومضويا (و) في مجرد (قلة حذف احدهما ففضلهما) لا
 في خصائصها انما لم تعرض لكثرة حذفهما با لانها لعدم اختصاصها
 بافعال القلوب لاندخل لها في وجه الحساق (نحو صبر وجعل) بمعنى
 الاعتقاد الباطل كقوله تعالى * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا
 اى اعتقدوهم انا اى ومعنى صبر كقوله تعالى * جعلناه هباء منثورا واما اذا
 كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه
 كجمله زيد او جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه
 (وترك) بمعنى صبر نحو قوله تعالى * وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
 واما اذا كان بمعنى خلا فلا يكون من هذا القسم (واخذ) كقوله تعالى
 واتخذ الله ابراهيم خليلا والى بمعنى وجد كقوله * والى قولها كذبا ومينا
 وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فان غيا وجى وارى
 مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيد اذا هبوا هذه
 الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب
 غير منحصرة فيما ذكره واكثر عموما حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد
 مما ذكره المصنف رحمه الله في بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث)

٨ الذهبى والخارجى
 (كناوى في بحث العلم على
 الدواني)

٩ وجهه ان فيه مخالفة
 لما نقلناه عن الرضى في
 بحث تخفيف المكسورة
 وان الراجح ما هو المذكور
 هنا فافهم

٤ اعلم ان ارى بضم الهمزة
 وكسر الراء فعل مجهول
 من ارى لكن استعماله بمعنى
 الفعل المعروف وحقيقته
 ذلك ان ارى بمعنى ظن متعد
 الى مفعولين فارى بصير
 متعديا الى ثلاثة مفاعيل
 ويكون معنى زيد ارى
 خالدا عمرا فاضلا ان
 زيدا بدل جعل خالدا
 طانا عمرا فاضلا ويلزم
 هذا المعنى ظن خالدا عمرا
 فاضلا فاستعمل ارى
 في معنى لازمه

(حسن چاپي)

هو الموجود الخارجي لا
 الصورة الذهنية كما صرح
 به في قسم الكلام من
 التهذيب (كشوبى)
 والمشهور ان المعلوم هو
 الاثر الخارجي كزيد
 باعتبار وجوده الخارجي
 لا الصورة العقلية وليس
 يتحقق اذ قد يتعلق العلم
 بالمعدومات في الخارج
 كالاعتناء فلو كان المعلوم
 هو الامر الخارجي لكان
 العلم بها علما بالمعلوم وهو
 باطل مستلزم لتحقيق احد
 المتضامين اعنى العالمية
 بدون الآخر وهو العلوية
 ولهذا اشنعوا على ابي هاشم
 حيث اثبت علما بالمعلوم
 بل المعلوم في التحقيق هو
 الصورة العقلية ايضا
 لكنها باعتبار قبامها
 يطابق الذهن مطلقا علم
 وبذهن زيد علم زيد وبذهن
 عمرو علم عمرو وهذا مع
 قطع النظر عن ذلك القيام
 معلوم فالعلم والمعلوم
 متحدان بالذات مختلفان
 بهذين الاعتبارين لا
 باعتبارى الوجودين

فروعت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
 فهى عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه
 اى ابطال العمل على سبيل الوجوب (لفظا لا معنى) تفسير للتعليق وهو
 ما خوذ من قولهم امرأه معلقة لمفقودة الزوج لاهى ذات زوج قائم
 بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لاهى عاملة
 في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى
 حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت زيد قائم وبكرا قائم
 واسارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
 جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثانى ان الالغاء
 ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احدا الاحتمالين الذى صرح به الرضى
 والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط (فيهم) خبر للتعليق (هذه الافعال)
 اى افعال القلوب (نحو علمت زيد عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه
 اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشبهة لانه مال الى ما قاله البعض
 انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم ولا فلا يقال علمت زيد
 قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
 فكذلك قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم ٣ هو مضمون الجملة
 وجواب هذا الاستفهام نعم اولوشى منهما ليس بجملة بخلاف جواب
 زيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما
 يكون جوابه بـ عين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه
 لا يخفى على كل احد ان جواب زيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو توطئة للجواب
 وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة لاستفهام لا كلمة الاستفهام
 ثم ان هذا مثال للدخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثانى
 نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين
 وفي الثانى الى الثانى ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض
 متمسكان بالاستفهام بسرى في الجملة كليهما وان دخل على الجزء الثانى
 لان هذا منقوض بان النبى ايضا يسرى فيها مع انه لا يطل العمل
 في الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره

حذف شرطها بجملة اما لغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال واما لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام اذ اصل اما زيد فقائم ان يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء لزوم القيام زيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء وقيامه ملزوم القيام وهو زيد بقام ذلك الملزوم فبقي الفاء بين المبتدأ والخبر اذ انما هذه الملازمة مفصل الغرض الكلي (مفتي زاده)

(نحو علمتي) وعلمتك وعلمته (قائما) ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبه فاذا انحدا زادوا النفس تصريحا وتبنيها على ماعسى ان يعقل عنه بسبب البدرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالانحاد غاب فيها فلا يحتاج الزيادة النفس لتثبيته عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل تبنيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبية والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف رحمه الله في الامتحان ومن ارد الاطلاع فليرجع اليه (وحمل عدم وفقد في هذا الجوز على وجد) حمل النقيض او النفي فانها في نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو عدم متني وفقد متني (ومنها) اي من خصائصها (جزاء دخول ان) المفتوحة (على مفعولها) في الجملة (نحو علمت ان زيد قائم) قال الفاضل العصام وهو علمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسرفيد ان ما لمها وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي تتعلق به العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق وجملة في الثاني فهي لبست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال - ينمذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الامفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما ينبغي ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيد قائم حاصللا وعلمت قيام زيد حاصللا (واما التعليق ٧ بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا واسما (او) كلمة (النفي) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان (اولام الابتداء او) لام (القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذلولاه لفتح فليكن تمليقا وجه التعليق بالذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوقفي بينهما

لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشر فتكلم ولا ستلزام شئ لشيء اى ان مابدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمه قبل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شئ لشيء اى الشرط والجزاء والمعنى الثانى لازم فى جميع مواقع استعمالها والمعنى الاول قد ذهب بعض النحاة الى انه غير لازم بل كشيرو ذهب بعضهم الى انه لازم فالترم ذلك التعداد وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله فاما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وحمل اما الواقعة فى اوائل الكتب على الاستيفان لكن بعض الفضلاء من النحاة اورد على هذا البعض ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فنظمت يدفع دعوى لزوم التفصيل اما بيان

خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعولها الكلام مع ضعفها لخطاؤها اىها السكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قابليتها (اذ توسطت بين معموليها) فى الجملة بان يصح عملها فيها حال التوسط اوالثاخر واحترز بهذا القيد عما اذ توسط بين اسم الفاعل ومعموله كاست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومحمو بها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيدا فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكرة هنا لعدم شوعها كالجزائر وقال الفاضل العصام ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما فى التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم غالب اوزيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ لان اهلها حينئذ نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا فيرجح (اوتأخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى لعدم التقدم اللفظي رأسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه للممر وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرد انه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمسك فى مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول انما ذكره الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لانه فى توجيهها آخر مذكورا قبله لا يمكن كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما فى احد الموضوعين والى الآخر فى الآخر (ومنها) اى ومن خصائصها (جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مخبرى المعنى) تكلاما وخطابا وغيبة

معنى الشرط ٣

نحو

الذهن فيقبل به احد منهم
كما لا يخفى هلى من تتبع
كلامهم والاصح من هذه
المذاهب هو الاول
(مير ابو الفتح)

اي النسبة المتكررة يعنى
ان حصول الصورة الذى
هو صفة للصورة يكون
سببا لعروض المعنيين
التضايين للعالم والشئ
المعلوم اذ بسببه يعرض
للعقل كونه بحيث حصل
عنده صورة الشئ ويعرض
لشئ المعلوم كونه بحيث
حصل لصورة عند العقل
وهذان الكونان
متضايان متكافئان
ذهنا وخارجا اما تكافؤهما
خارجا فلفظ واما ذهنا فلان
مفهوم كل من الكونين
متضمن الآخر كما ان
الكونين اللذين هما معنى
للابوة والبنوة اعنى كون
الحيوان بحيث خلق من
مائه حيوان آخر وكون
الحيوان الآخر بحيث خلق
من ماء الحيوان الاول
متضايان متكافئان ذهنا
وخارجا (تأشيري)

احوال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر (قاي) خرج به غيره (داخلة
على المبدأ والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة
كايحي دفعنا للحكم (على المفعولية) فخرج الفعل القلي الذي ينصب
الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلاثة للعالم
(وزعمت) مشترك بين الظن والعلم (وظننت وخلصت وحسبت) هذه
الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا (بمعنى احسب)
زيدا منطلقا على وزن اعلم واضرب هو (غيره تصرف) فلا يستعمل
منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعولها معا او احدهما بدون
قربنة) لومنيا اذ هو لا يعمل بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما
لومنيا فيجوز حذفها معا كقوله تعالى * هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون * وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم العائدة
ح اذ من المعلوم ان الانسان لا يتخلو عن علم وطن ورده المصنف رحمه الله
بان هذا انما يفيد نبي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وهمنا
لبس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فبخيد ان نفس
العالم باى شئ تعلق غير مسا والجهل بل هو خير منه فلو نوّس بان
العالم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لا يتخلو
عن علم غير مسلم اذ قد يتنى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر
بالاثبات (ومع قربنة كتر حذفها معا) نحو من يسمع يخل اى مسموعه
صادقا (وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى * ولا يحسن الذين
يبتلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم * على قراءة الضية فان
المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
ونحو قوله الشاعر * كأن لم يكن بين اذا كان بعده * تلاق ولكن لا
اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اى كأننا ووجه العلة كونها
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول
فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد بخذف احدهما كحذف بعض
اسم واحد بخلاف حذفها فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم
زوم كون المأول بشئ في حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع

نسبة (هداية)
 ٩ هو كون الشئ متأثر عن غيره كقطع المنقطع ما دام منقطعاً (نشرط والع) ٨ ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهي المسماة بالعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلّفوا اختلافاً ناشئاً من ان العلم ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بدهة وانفاً وحاصل عنده بدهة وانفاً والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من

على ما ذكره المصنف رحمه الله او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حين ارسا على ما ذكره الفاضل العصام (واعرابه) اي مخصوص حيناً (كاعراب مخصوص نعم) في ان رّفه على الابتداء لا على الخبرية لخبذا كازعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما زعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتها اسما لعلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد قوت الغرض كافي الزعم السابق (نحو حيناً زيدو) الفعل (المتعدى ما) فعل (لا يتم فهمه) اي فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق زده الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب وبعدهما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقضى ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر بده ما يقضى متعلقاً اجمالاً فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والمحل على المتبادر واجب فيه (وهو) اي المتعدى (على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لو منوباً كقوله تعالى ﴿ها هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه (ويدونها) لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي بفعل الاكل والشرب (والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثاني مبيناً للاول) اي لا يصدق احدهما على الآخر (نحو اعطيت زيدا درهما) ويجوز حذف فهمها معاً (وحذف احدهما) فقط (مع قرينة) لو منوباً نحو سؤال زيد عمراً درهما فاعطى (ويدونها) لو منسيا نحو فلان يعطى (والقسم الثاني) منها (افعال القلوب) اي افعال مشهورة بهذا اللقب (وهي افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم ٨ مثلاً اما كيف ٣ او اضافة وانفعال ٩ ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على

بأعراب سابقه وتعريف
المعطوف وهو تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه قلت
ان التعاريف الواقعة في
كتب النحو في الاكثر
للمفردات واحوال الجمل
تعرف بالمقايسة او يقال
ان في هذين التعريفين
قيدين للمحوظين وفي الاول
ان كان له اعراب حقيقة
او تقديرا وفي الثاني ان كان
له نسبة وهي نسبة العامل
الى المعطوف عليه او يقال
المراد من النسبة النسبة
المطلقة الشاملة للشبوت
ونسبة العامل

(مفتى زاده)

٩ ولو ذهبت لان تقدم
المتدأ حكما قرينة
للمصرف اليه فيكون في قوة
العهد الخارجي منه
٤ على تقدير كونه الجنس
او الاستغراق منه
٧ جمع مثل بالبحريك وهو
ما شبه مضر به بمورده
واصله كلام يصدر من
بعض العرب في حادثة
فيصير مثلا يستعمل في كل

اما باعتبار العهدية ٩ ولاشتمال ٤ مدخولها على المتدأ وورده المصنف
رحم الله بانه لا يمتشي في المضمرة المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شئ واجب
عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان في حكم اللام
فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين
المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا ابتكرة
والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الامفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كامر مثلا لهما لان الابهام
في المفرد المذكرا كزيد يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود
في السباب (وقدي حذف المخصوص اذا علم) بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه
صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره
(وقدي تقدم) اي المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل في المتدأ
التقديم وتأخير في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه
مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف رحمه الله (نحو ان يدون نعم الرجال
وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار
فاصرا ثم ضمن معنى بنس فصار جامدا هو (مثل بنس) في افادة الذم
والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى * ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي
مثلمهم (وحبذا) يقال حبب كظرف اي صار حبيبا السكائنة (الممدح
وظاعلهذا) من اسماء الاشارة التي هي من الابهام لما عرفت ان الغرض
في الباب الابهام او لا والتفسير ثابتا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع
بعد نازعنا منه ان حبذا تمامه فعل لان شدة الامتراج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير
فاحله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ايضا بقى المخصوص الذي هو
احدها لجزية مجرى الامثال ٧ كذا ذكره المصنف رحمه الله قال بعض
الكمل لان المفرد المذكرا دل على الابهام الذي هو المقصود في الباب للدلالة
غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذا ان زيدان ولا حب
اولاء ان زيدون ولا حببت هند بل حبذا في النكل (ويذكر بعده) اي حبذا
او فاعله اوذا (المخصوص) بعدية غالبية كمخصوص نعم وبنس

مامعناها تلك الحادثة (حسن مصرى)

اذا طلق اللفظ العام على
الخاص باعتبار عمومه لا
يكون مجازا الا باعتبار
خصوصه ثم اعلم ان هذه
المعاني والمذاهب تجري
في المضاف الى الاربعه
(قره ديه لى)

٩ الواو للجمع المطلق
سواء كان تعقيب او بمهمله
اولا فيجمع المعطوف
والمعطوف عليه في الذات
اوفي الصفة او في الثبوت
لانه اذا كان للمعطوف محل
من الاعراب يجمعهما
في الذات مثل زيد قائم وعالم
اوفي الصفة مثل قام زيد
وعمره وان لم يكن له محل
من الاعراب يجمعهما في
الثبوت مثل زيد قائم وعمره
راكب فان قيل الجملة ان
ثبوتان فتجزمه ان في
الثبوت بلا احتياج الى
الواو قلت ان الجمعية في
الثبوت بالواو تكون مداولة
العبارة ولحوظ المنتكلم
ويترتب عليه الاثر باقتضاء
المقام اذ فرق بين ملاحظة
الشيء وحصوله وما نحن
فيه من قبيل الجمع في
الثبوت وانه بل ان يقول ٦

باللام لاستغنى عن قوله هذا هذا في حكم المعرف باللام (او ضمير اميرًا)
بقبح البناء مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان
اولا اجالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمرة
لانعم لانه لا بهامه في حكم اسم نكرة ثم بالتثنية (ويذكر بعد ذلك ٩)
الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم
الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير (المخصوص) بالمدح والذم لانه
للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة
معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشترنا به
ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجل زيد بان المخصوص فيه مذكور
بعد التمييز لا بعده الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من
ان المراد ذكره بعده ولو بالواو واسطة حال كون ذلك المخصوص
(مطابقا) في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس
(للفاعل) المعهود الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمه
لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا
الزبدون ونعم امرأه نديان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي
هو المضمرة المفرد المذكور لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات
لكونه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد
بين المفسر والمفسر ولم يظهر با تيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشتم
بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد
لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشترنا اليه ولقد احسن في العدول
عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص
(مبتداً وما قبله خبره) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلاً مستأنف
عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وهى الاولى جملة (نحو نعم
الرجل زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفاً باللام وذكره بعده
مخصوص مطابق له في الافراد (ونعم غلاما الرجل زيدان) مثال
لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية
ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قبل العائد اللام

على مادعاء الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل
 الجامي ولما كان وضعها معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
 والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام
 المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد ولما كانت
 هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدتها بعضهم من
 السماعي قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصر بحال الرد (وهي) اى افعال
 المدح والذم مبتدأ خبره (نعم) وما عطف عليه الكائنة (للمدح) اى
 لانشاءه وقيل في مثله حال والفاعل معني الفعل المفهوم من نسبة الخبر
 الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف رحمه الله وايضالم زمن
 ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها
 من المبتدأ وجعلوا العامل ماذكرو ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير
 منها خبر والمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاولى
 (وبئس) الكائنة (للذم) وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما
 (وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا
 باللام) للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير
 معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجال فيكون وقع
 في النفس وقيل للجنس ٧ وقيل للاستغراق ورده الرضى بان علامته
 صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل
 العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل
 من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل
 منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو
 اوفى ضمن فرد ما اوجبع الافراد فانه مقصد معه لامغايرة بينهما اصلا
 لما فيه من مثل ما يحجمه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب
 وباعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الاياه اى
 فرد فرض فهو هو واختر المصنف رحمه الله هذا لان كلامي للجنس
 والاستغراق لتكونه معرفة بقوت نوع من الابهام فلا يلام المقام (او مضافا
 اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا في المعرف

٧ واعلم ان في حرف
 التعريف مذاهب الاول
 انها موضوعة لتعريف
 العهد فقط ثم تعدد كما قال
 السكاكي وغيره والذ في انها
 موضوعة لتعريف الجنس
 والاشارة الى نفس الحقيقة
 فقط ثم تعدد كما صرح
 البركوي في الامعان وقال
 مولانا الهوادى انه الحق
 الحقيق بالقبول وانا اقول
 كذلك فانه يتاسبه معنى
 التعريف وهو التبيين فعلى
 هذين المذهبين يكون اللام
 مشتركة وتوابعها الاربعه
 والثالث انها موضوعة
 لفرد معين والحقيقة فتشترك
 لفظا فيهما ثم تعدد ما
 الحقيقة فعنى في الثلاثة هذا
 مذهب التفازاني في شرحه
 للمفتاح وقيل تشترك لفظا
 في الاربعه ورد بانه يلزم ان
 لا يرجع احدهما على الاخر
 وفيه نظر وقيل انها
 حقيقة في الاولين ومجاز في
 العهد الذهني والاستغراق
 ولعله انما نشأ من احتياج
 استعمالها الى القرينة ٧

اي قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك
الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها
غير محصور) افراده في عدد بخلاف السماعي كاعرفت (ولا يضره)
اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية)
كافي الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كافي افعال
المدح والذم والتعجب وعسى ولبس وفي معموله بالتقدم والفصل كافي
فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كافي الافعال اللازمة ومثل الالفاء
كافي افعال القلوب ومثل التعليل كافي في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج
الى منصوب كافي الافعال الناقصة ومثل عدمه كافي الافعال التامة وغير
ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما
المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا
كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون
المتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة
بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا
(وهو تسعة الاول الفعل) مطلقا (فكل فعل) لازما ومتعديا متصرفا
او غيره فعل قلب اول (يرفع) معمول او احدا يسمى فاعلا او اسم لان النسبة
الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل
على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها كالخبر
والحال والتبعية وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول
به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته
في العمل وما يجيء من عدم جواز التقديم فكلاستثناء منه (وهو على نوعين
لازم ومتعديا) لفعل (اللازم) قدمه ليكون مفهومه ٩ وجود يا (ما)
فعل (يتم فهمه) اي فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اي بلا مدلول
مفعول به صريح نحو قد زيد (ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير
حرف الجر) لعدم الاقتضاء بدونها (فنه) اي اللازم (افعال المدح
والذم) لصدق حده عليها اي افعال موضوعه لانها افعالها وهو الاظهر

٧ لا الواقعة في تراكيب
النهى كلابي قولك لا تشتم
ولا تضرب ونحو ذلك كما
ان لام الامر موضوعه للامر
الواقعة في تراكيب الامر
في نحو اتقهم انعم وغير ذلك
فلا حاجة لهذه التحولات
والتكلفات التي لا يصغى
اليها (حسن مصرى)

٩ اقول وقد صرح في
التلويح ان المسمى والمدلول
والمفهوم والمعنى شئ
واحد وانما الاختلاف
بالاعتبار فالشئ من حيث
انه يدل عليه اللفظ مدلول
ومن حيث انه يحصل من
اللفظ مفهوم ومن حيث انه
يقصد باللفظ معنى ومن
حيث انه وضع للفظ مسمى
(شروط الع)

عن طلب الاضافة وهياها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل
 وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف رحمه الله تعالى اختار مذهب
 المبرد حيث قال للزمان (واذا ما) لا يجوز بل اما الاعلى قلة لقلة تناسبها
 لان في الاحتمال اذ هو للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر
 المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها
 معنى ان والجزم بهما وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث
 (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من
 هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى ملامتي ولذا لم يذكره معه * قال
 بعض الكمل اصله ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فالقلب
 الفها هاء لاستكراهه تابع المثليين وقيل مركب من مه بمعنى اكتف وما
 الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى
 حيث جعلوه سور الفضية الكلية مثلهما (وما) وما في النسبيل انه قد
 يجي ظرف زمان ومنه قوله * وما لك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلمات في
 ولا افتقارا (ومن وای) مع ما وبدونها للامر (ويجوز اضماران
 خاصة لاصالتها) في هذا النوع (فيجوز المضارع بهما) اي بان المضرة
 بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحو زني اكرمك) اي ان تزني اكرمك
 فان المطلوب بزني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية له
 وقصد اداؤها وقدران مع الفعل المأخوذ من زني فيجعل الاكرام
 جزاء له ويجوز بعد المقدرنحو الاسد اسد تنبح وبعد اسم فعل نحو
 زال اقاتلك وبعد الداء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل
 الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف
 في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع
 فلا تكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه
 تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان المضمر غير النبي
 فانه خير لانشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد
 ان يشرع في القياسي فقال (والعامل القياسي ما) لا يتوقف اعماله
 بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر في) بيان (عملة قاعدة كلية)

ودعوى ان الواضع وضع
 المهملات لانفسها وضعا
 قصديا او غير قصدي
 وانها السماع بهذا الاعتبار
 خروج عن الانصاف
 ومكارة في قواعد اللغة
 على ان اثبات الوضع الغير
 القصدي لا يبعده عقل
 ولا نقل وانما ارتكب تقصيا
 عن التزام الاشتراك في
 جميع الكلام وما وقع في كلام
 بعض النحاة من ان اللفظ
 اذا اراد به نفسه كان علما
 له لم يرد به انه علم حقيقة
 بل اراد انه بمنزلة العلم في
 تعيين المراد وتخصيصه
 بل تحضره في بانفسها
 لا بدوال في ذهن السامع
 فيحكم عليها بذلك
 الحضور وما ذكره الشارح
 هنا تبعا لصاحب الاعتقان
 اصله قول العصام في
 حواشي الجاهلي عند الكلام
 على الفعل ولا انتهى
 لا يصح اضافة العلم وكأني
 نكرها او جعل انتهى
 عن فوعا صفة الكليسة
 لا بمعنى لا النائية انتهى

٤ ولا النهي باضافة لا
 ٥ بارادة مسمى بلا واجازه
 الرضى مع بقاء التعريف
 (فتح الاسرار)
 ٦ بذكر المضاف والايزم
 تعريف المعرفة لانه علم
 لنفسه ٧
 ٧ اذ المقصود به لفظه
 والقاعدة ان اللفظ متى
 قصد به نفسه صار علما
 لنفسه وهل ذلك بطريق
 الوضع اولفال التقاربات
 ان اللفظ مطلقا سواء كان
 مهمللا او مستعجلا اذا
 اريد به نفسه كان موضوعا
 لنفسه كسائر الالفاظ
 وضاغير قصدى فيكون
 من قبيل علم الشخص
 لكونه موضوعا لشيء بعينه
 غير متاول غيره وقال السيد
 ان دلالة الالفاظ على
 انفسها ليست مستندة
 للوضع اصلا لوجودها في
 المهملات ايضا بل تفاوت
 نحو جسطى مركب من ثلثة
 احرف وجعلها حكوما
 عليها لا يقتضى كونها
 باسم لان الكلمات متساوية
 في جواز الاخبار

منك نزول فاصابة خير منى او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى
 هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضرة
 لا ضبط المواضع التى يضرب فيها ان اكتفى فى التثيل بالامر الذى هو
 اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه
 فى هذه الرسالة (والجزم خمس عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم
 فعلا واحدا وهى لم ولما) هما (لنق الماضى) بعد قلبهما المضارع اليه
 لكن الثانية لاستغراق ازمته الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
 ولنق المتوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر
 والابتداء (ولا النهى ٤) هما (للتطلب) اى اطلب الفعل وتركاستعلاء
 او خضوعا او استواء فيدخل فيه لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل
 منها الجزم لمشايعته بان فى الاختصاص بالافعل وفى قلب معنى مدخوله
 (واحد عشر) منها (تجزم) لفظا او تقديرا (فعلين ان كانا
 مضارعين) وان كانا ماضيين فمعلا وان احد هما ماضيا فلا جزم
 الا فى احد هما (تسمى كلم المجازاة) اى الجزاء على ما فى القاموس
 فالعنى كلم تقضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فلبس
 فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهى ان)
 هى (للسرط) سمي به لانه شرط لتحقيق الثانى (والجزاء) مجاز
 بطريق التشبيه من حيث انه يفتنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل
 فان لاقتضاه اياهما وجعلهما كشيء واحد المتقضيين طولاً فى الكلام
 عمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه
 فى الابهام (وحينما) لا يجزم به بلا ما وهى كافة عن الاضافة لتصير
 مبهمه فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن
 تضمنها معناه (واين) يجزم بما وبدونها وهى ليست بكافة بل مزيدة
 لزيادة الابهام وذكره بدونها لثبت الجزم بها بطريقى الاولى (وانى)
 كل من هذه الثلثة (لنكان واذا) قال السيرافى ما هلت احدامن
 النجاة اثبتة الاسبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين
 بل هى فعلى كان مهمما فعلى وقال المبردهى اذ الظرفية كفها الحاق ما

بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
 يرشد من اول الامر انه قصد نحو لها من العطف الى السببية لان تغير
 اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة
 ظاهراً وهو الانشاء لكهال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين
 وهو اما امر (نحوزرني فاكرمك) اي ليكن منك زيارة فاكرم مني
 رغبة لتكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضي
 التقدير زرنى فاكرامى ثابت بخذف الخبر وجوباً لان ما بعد الفاء جواب
 وهو لا يكون الاجلة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد
 بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم
 فيه حذف ان التي بسببها يتهدى للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء
 حتى الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل واما قولهم سمع
 بالمعدي خير من ان تراه فشا هذا وكان الجمهور حكماً بكونه جواباً
 مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظراً الى المأل لان معنى قولنا زرنى
 فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
 ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فنقول
 في زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف الجزوم على
 المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهى نحو لا تستمى فاضربك
 اي لا يكن منك شتم فاضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
 اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق الكسائي بالامر الدعاء
 على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر
 نحو هلك زيداً فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتجوز وواقفه
 ابن جنى في مثل زال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور
 لما سيجي اوني وهو في حكم الانشاء في استدماؤه جواباً نحو ما تأتينا فتحدثنا
 اي ما يكون منك اتيان فتحدث منا ويلحق به ما جرى بجره نحو قلما
 تأتيني فتكرمني ولو لا الله فضيض لاسن انزله نبي فعل نحو قوله تعالى اول انزل
 عليه ملك فيكون معه نذيراً و تمن نحو ايت لي مالا فانفقته اي ليت لي ثبوت
 مال فانفاقاً مني بالنصب او عرض نحو الاتزل بنا فتصيب خيراً اي الا يكون

٩ وانما قال ظاهراً لانه يجوز
 عطف الاخبار على الانشاء
 بطريق عطف القصة
 على القصة لكنه خلاف
 الظاهر

وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى * ان كنت قلته فقد علمته * فظنهم ما
 في قول من قال ٤ لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
 (غير معتمد) اصلا او كمالا (على ما قبله) اي فعله غير متعلق بما قبله
 لبس من المعارض وان لا يفصل بينه وبين معمول بغير القسم والدعاء
 والدعاء ليس سهل عمله لضعفه واما بانها نحو اذن واللّه اوردك الله او يازيد
 اكرمك فلا لكثرة دوزها ولا يصح هذا في اخواتها (وان اريد به الحال
 او اعتمد) فعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا
 لقسم او شرطيا قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستفراء في هذه
 الثلاثة او فصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه
 على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه
 ومغلو بيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه
 حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعمل منه عدم عمله
 في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد امر اضرائض الفاضل العصام بان ما ذكر
 ينقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما
 على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع
 (كاذبا لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا
 اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن
 اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتني اذن اكرمك
 بالجزم قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزءا له
 في كلام المجهوب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن
 لا يرزى باسلامه ويبسان الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
 كما اذا وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تأتني آتلك فاذن او واذن اكرمك
 فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
 والفاؤها بنساء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل
 ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضماران)
 قد خص (خاصة) احوال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز
 الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع (فيتنصب المضارع به) اي بان المضمر

٣ اي لا مثل شيء هو
 العطف بالواو وروى
 الوجهان في قول امرئ
 القيس ولا سيما يوم بداره
 جليل وقد ينصب على
 التمييز وكثيرا ما يحذف
 عنها لا فيقبال اكرم القوم
 سيما زيدا وقد يقع بعدها
 الجملة الحالية مثل حب
 الصبيح لاسيما وهو ملحق
 والعامل فيها ماني كلمة ما
 من معنى الفعل اي لا مثل
 للحمية في هذه الحالية
 (سعد الدين على المفتاح)
 ٤ حيث جزم بكونها جوابا
 وجزاء وفي الامكان في غير
 الاستقبال مع كونها
 واقعين فيه منه
 ٤ ومن قال لكونه جوابا
 وجزاء وهما لا يمكنان الا في
 الاستقبال اراد الحصر
 بالنظر الى الحال لا بالنظر
 فيه والى الماضي بقرينة
 المقام فلا يرد عليه نحو
 (ان كنت قلته فقد علمته
 (فتح الاسرار)

كذا قاله الفاضل العصام هي (لنفي المؤكد في الاستقبال) لا المؤبد
 كما زعم المعتزلة كقوله تعالى * فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي * لان
 حتى للاتهاء وهو ينافض التأيد وقال الفاضل العصام ولا يكون الفعل
 معهاداء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لامن حروف النفي ويجوز تقدير
 معمول معمولها عليها (وكي) هي (للسببية) اي سببية ما قبلها
 لما بعدها بحسب الخارج اوسببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن
 اوسببية كل منهما للآخر باعتبار بن نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد
 يجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله كي لتفضيني رغبة ما وعدتني
 فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى * لكيلا تأسوا على ما فاتكم *
 فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين وقد يذكرونها ان نحو كي ان
 تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها وبديل على هذا على ان كي يجعل
 المضارع مصدر او قد يدخل عليه ما يقال كجاء بضر بار فع قيل
 ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرنه ولا يتقدم معمول
 معموله اعليها ذكره الفاضل العصام واجازته الكسائي على ما في الرضي
 (واذن) عند سبويه والمروي عن الخليل تقديران بعدها وكتبها
 بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها
 بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف رحمه الله وما نقل
 عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلبس باذا الزمانية
 واذا عملتها فاكتبها بالالف اذا عمل يميزها عنها فبنى على ما نقل
 عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اخرها عن كي على
 عكس ما في الكافية اطول بحثها ولا شرط عملها بشرط بخلاف كي
 هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيتك فهو
 جزاء لفعله كما انه جواب لقوله (وشرط فعله) وجوبا وجوازا امر ادا به
 الامكان العام ٩ (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا) لاحالا
 اذا الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
 واذن شامل ضعيف فلا يعمل الاعلى حال اغلب اقوى قيدنا بالانساب
 اذ قد يجرد عن الشرط لقوله تعالى * فعلتها اذا وانا من الضالين

٧ ما لم يكن وجوده واجبا
 ولذا سمي امكانا خاصا
 وسمى كل من القسمين
 امكانا عاما سمي مقسما
 امكانا عاما وهو سلب
 الضرورة عن احد
 الطرفين فان احد
 الطرفين اعم من طرف
 الوجود ومن طرف العدم
 فالامكان بهذا المعنى اعم
 مطلقا من الامكان العام
 المقيد بجانب الوجود
 ومن الامكان العام المقيد
 بجانب العدم ومن الامكان
 الخاص ايضا لان اعم
 من اعم من شئ اعم من
 ذلك الشئ (مفتي زاده
 على الحسينية في بحث
 الدليل) وفي العطف لاسيما
 العطف بالواو وكلام الخ
 كلمة لاسيما للاستثناء بمعنى
 اخراج ما بعدها عما قبلها
 في ان الحكم فيه بالطريق
 الاولى وحقيقتها ان للنفي
 الجنس وسى بمعنى مثل اسم
 لا وما بعدها قد يخفص
 عن ان ما زيدة اي لامتن
 العطف بالواو وقد ير
 على انه خبرية اعم
 والجملة صفة ما ٣

امكان خاص وهو سلب
الضرورة عن طرفي الوجود
والعدم كانه انسان اذ ليس
في وجوده ضرورة والا لم
يعدم اصلاً ولا في عدمه
ضرورة والا لم يوجد اصلاً
واما امکان عام وهو سلب
الضرورة عن احد الطرفين
فان كان سلبها عن طرف
العدم فهو امکان عام يقيد
بمجانب الوجود وهذا
الوجود اعم من ان يكون
واجباً كوجود واجب
الوجود او ممكناً كوجود
الانسان الموجود وان كان
سبباً للضرورة عن طرف
الوجود فهو امکان عام
حقيق بمجانب العدم وهذا
العدم اعم من ان يكون
واجباً كعدم شريك الباري
ومن ان يكن ممكناً كعدم
الانسان الغير الموجود وكل
من قسمي الامكان العام
اعم مطلقاً من الامكان
الخاص فان الممكن الخاص
يعنى ما لم يكن وجوده
ولا عدمه واجباً وهو اخص
مطلقاً من قولنا ما لم يكن
عدمه واجباً ومن قولنا ٧

الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
الظاهر فافهم ثم قال انه متفوض بل ما بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل
واقول تركه لتدويره (وشرط في لاعمهما) اى مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض (كون اسمها نكرة) لانها كونهما اضعف علامان لا لعمل
الاقى النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
ايضاً ولا نها في الاغلب لتنى الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها
فحمل لاهذه عليها في عدم العمل الا فيها واما صح وقوع النكرة مستندا
اليها لعمومها فان لتنى الجنس نص فيه لا يتحمل غيره ولا هذه ظاهرة
فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلاجل بل
رجلان فليكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائماً ولا رجل حاضر
وان لم يوجد احد الشرط) المذكورة (لم بعمل) اى ما ولا لضعفهما
في العمل لامع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) لا يتغير هماً نحو
(ما قائم زيد) ولا حاضر رجل ولا يتغير هماً نحو ما زيد عمر وضارب
ولامع انتقاض التنى الذي هو العمدة في المشابهة (و) نحو (ما زيد قائم)
ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لثو لا زيد حاضر تركه لمصوله
بتبديل رجل بزيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لما مر (والعامل
في الفعل المضارع) من السماعي (على نوعين ناصب وجازم) اذ لاجار
في الفعل والرافع معنوى كما سيجي (فالناصب اربعة احرف) بالاستقراء
(ان) لمناسبتها بان في المادة لاسما عند التخفيف وفي كون الجملة معها
في تأويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخوانها محمولة عليها
لمناسبتها لها في الاستقبال هي (المصدرية) احتراز عن الزائدة فانها
لا تعمل خلافاً للاخفش كقوله تعالى * وما لهم ان لا يعذبهم الله اى
لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذ او حيناً الى امك ما يوحى ان قد فيه
وعن الخفيفة (ولن) اصله لا كلم عند القراء ابدل الالف في احدهما
نواو في الآخر مما ولان هند الخليل كايش في اى شئ وحرف برأسه
عند سبويه وهو الظاهر اذ لوجه رده الى اصله ولو رد فالظاهر
ما خطر بالبال ان اصله لا لالحق به النون الخفيفة لتأكيده فصار لن

لانها او كانت مفردة حقيقة تبني على ما نصب به كما سيجي (غير مفصلة عنها) اي لالانها الضعفها لانو ترمع الفصل مثال المضافة نحو ولا غلام رجل جالس عندنا) ظرف الخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنى الجلبوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجملة مستقرا لبطهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه طرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لاعشرين درهما لك (والقسم الثاني) وهو ما كان مر فوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان بلبس) في كونهما للثني ٣ لكن مشابهة ما اكثر لانها للثني الحال كلبس بخلاف لانها للثني المطلق او للثني الاستقبال (والدخول) اي دخولهما (على المبتدأ والخبر) قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر لابس يرد ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من عمل ما واعتبره مشابهته بلبس (وشروط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسميهما ٨ بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافذة مؤكدة عند الكوفيين والافنقي الثني اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي من انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشرط ٤ المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبه على قصور النجاة حيث لم يذكر وهما في عمل لا كما في الرضى او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانها مهادلالة والنصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلًا عن الغير ان ان لا تزداد مع لاقى استعمالهم فلبس بوجه وجهه لان الشرط عددها فلا يقتضى الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجود ان لا يستلزم عدم الوجود ٧ ولذا مر ضه ٩ (ولا يخبرهما) مطلقا خلافا لبعض فيه ولا آخر في الظرف قبا سا على ان (ولا بغيرهما) اي ان والخبر كعمول الخبر (وان لا ينتقض الثني) اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شبا الاشئ اذ انتفاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل (بالا) قيدها لانه لو انتقض بغيره عنها لا يسطل عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقام ولا رجل غير حاضر قاله

٣
وعند ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانه للثني الحال كما ان ليس كذلك عنده وقال الرضى والحق انها للثني المطلق بخلاف لانها للثني المطلق او الاستقبال (فتح الاسرار)

٨ بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون مستندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اي ان لا يقع فصل (فتح الاسرار)

٤ عبر بالجمع يجعل عدم الفصل بغيران شرط آخر

٧ لجواز ان يكون الاستفراء غير تام

٩ حيث قال قيل

اي يطل عملها (على) الاستعمال (الافصح) نفوات بعض المشابهة
 بانتفاء قبح الآخر (نحو قوله كان ثديا حقان) صدره * وصدرة مشرق
 النحر * على مافي الرضى ووجه مشرق النحر على مافي شرح النسيهيل
 ونحر مشرق اللون على مافي شرح لب الالباب ولو اعلمت على غير الافصح
 لقليل ثديه ثم الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشأن لعدم الداعي اليه
 كما كان في المفتوحة المحففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها كاخففة
 المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده
 لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كاخففة المفتوحة على ما يستفاد
 من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى * كان لم تغن بالامس *
 ودل على ان قدوردت الاطعمان (وتخفف لكن فيجب الغؤها) نفوات
 بعض المشابهة بانتفاء قبح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى
 فاجريت مجراها بخلاف سائر الخففات فانها ليس لها ما اجريت
 هي عليه (نحو ما جاء في زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة
 على الجملة اولا اعتراض (وبجوز حينئذ) اي حين التخفيف والالغاء
 (دخولهما) اي الخففتين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل
 (نحو كان) قد (فام زيد) لانه مما لا بد منه كاذكرنا (ونحو ما قام زيد
 ولو لكن قعد والسابع) من الحروف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها
 (الا) الواقع (في المسئني المنقطع) لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح
 بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي البصريين ٩ (وهو الذي
 لم يخرج) على بناء الجھول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله
 في المسئني منه باعتبار المفهوم كثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم
 الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا
 (ليكونها بمعنى لكن) فتعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدره الخبر)
 في الاغلب (نحو جاءني القوم الاحرار اي لكن جاءني الميحي) وقد يظهر
 (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنفي الجنس) اي لنفي الحكم عنه ذكره
 في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ٧ (وشرط عمله ان يكون اسمه
 نكرة) لامتناع تأثير المعرفة لعدم الجنسية (مضافة) او مشبهة بها

٩ وقال المبرد والزجاج
 العامل فيه اللفظ معنى
 الاستثناء بد (قبح الاسرار)
 ٧ والاضافة لادنى ملابسة
 من قبيل المجاز في الاسناد
 اذا عم الاسناد من النسبة
 الاضافية والوقوعية او من
 قبيل الاستعارة في الهيئة
 اذا الهيئة الاضافية
 وضعت يدع اللفظ على
 الاختصاص الملكي كقونا
 ما زب ووجل الفرس واذا
 استعمل في غير الاختصاص
 الملكي تكون استعارة
 بملافة المشابهة وهي
 كمال تعلق المضاف
 للمضاف اليه وهو قوى
 في الاختصاص الملكي
 فندير (مغنى زاده على
 الحسينية في قوله
 لوظف البحث)

اقواعد وايضا لها
الى فهم المستفيد
والشراهد هي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل
وكلام العرب الموثوق
بمرئيتهم فهي اخص من
الامثلة (مطول) قوله
فهي اخص من الامثلة الخ
اي كل ما يصلح شاهدا
يصلح مثلا لان غير عكس
كلى اذ لا يلزم للجزئ ان
يكون مذكورا بعد
الحكم الكلي فضلا عن
كونه مثلا او شاهدا
فكونه مذكورا
لا يوضح والاثبات
عارض مفارق لا يمكن
اعتباره في حقيقتهم
واوعبر بذلك فر بما يتبادر
وربما يتصادقان فيبينهما
على هذا التقدير تبين
جزئى وهذا حاصل ما نقل
عنه فندبرفانه حتى على
الناظرين (سبلكتوى)
قوله فمالم المرء جملة معترضة
وان سوف بأنى مفعول اعلم
والالف في قدرا للاشباع

اي انه (وتدخل) اي يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال
المبتدأ او المتصرف او الاشرط او دعاء او الاى يجوز كون مفسر ضمير
الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية وزوم كونه اسمية
انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من التواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه
فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في
المكسورة فافهم (ويلزم مهامع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء)
اي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقريفة الامثلة ٨ (حرف النفي)
لا وما ولن ولم ولما وان (نحو علمت ان لا تقوم) بالرفع اي انه وتبين
ان ما تقوم وقوله تعالى * بحسب ان لن يقدر * وقوله تعالى
ايحسب ان لم يره وظننت ان لما نفيم وعلمت ان ان تقوم (او السين نحو قوله
تعالى علم ان سيكون اوسوف) كقوله * واعلم فعمل المرء يتقعه * ان سوف
يأتى كل ما قدرا (او قد نحو علمت ان قد تقوم) ليكون كل منها كالعرض
عن المحذوفة والفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لاتقع بينها
وبين فعلها لانها مع بتأويل المصدر والفصل بها يتألفه الابلا وانها
لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الابهها فانها لكثرة دوراتها تدخل
في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها
بل بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالخففة
او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة والا فالخففة ويمكن
ان يكون الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل
بها اليه فانه وان جاز لسكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة
فافهم (ولو كان) اي الفعل الداخلة هي عليه (غيره متصرف او شرطا
او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف) بل لا يجوز لعدم الالتباس
بالناصبة لانها مع دخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف
والشرط والدعاء لا ياولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون)
قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف (وقوله تعالى * تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون غيب) مثال الشرط (وقوله تعالى * والخامسة ان)
في قراءة نافع (غضب الله عليهما) مثال الدعاء (وتخفف كأن فتلخي)

لقوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
 ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتدأ وخبره (على فعل من افعال المبتدأ
 والخبر) كالافعال الناقصة وافعال القلوب ٣ ثلاثا تخرج بالكلية عن اصلها
 الذي هو المدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون
 يعمون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل
 بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا بد من
 الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاوما مع القرب والظهور لثلاثي عشر
 باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره اذوره
 او شذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان) نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة
 وان نطنتك لمن الكاذبين ٩) ويجوز دخول اللام على خبر اناقصة
 الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كانا
 لفظا لانه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقساما ان زيد القائم
 صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت
 ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق او دخلت على اول دفعوليته
 ولما دخل هنا على ثانيهما وانصب اولهما لعدم المانع من ان ينصب الثاني
 ايضا لامتناع الاختصار كذا في الرضى (وتخفف المفتوحة فتعمل) اي
 المفتوحة المخففة (في ضمير شان مقدر) وجوب لانها اقوى مشابهة
 من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فقدرة في مقدر
 وجوبا لثلاثي بلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) حينئذ ان يكون قبلها
 فعل من افعال التحقيق؛ حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى
 انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله
 تعالى * واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين * وما سأتى من قوله تعالى
 وان عسى ان يكون * وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حل
 اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهي وان لم تقتضه
 بل الاولوية لانه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم كان قبلها
 الظن يحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالة على
 الوقوع والناسبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان زيدا قائما)

٣ عند البصريين
 (فتح اسرار)

وقوله ان قتلت لمسا ماشاذا
 عند هم والكوفيين
 تمسكوا به وبامثاله وحكموا
 بجواز دخولها على الفعل
 مطلقا ورى عنهم انهم
 جعلوا المخففة نافية واللام
 بمعنى الا ومعنى ان قتلت
 لمسا ما قتلت الامسما
 (فتح الاسرار)

ءواما التي كان قبلها فعل
 التحقيق فلا تحتملها لان
 الفعل المصدر بها الكونها
 للظن والرجاء غير مقطوع
 به فلا يناسب قبلها
 التحقيق

ما يجامع ترجيح احد لطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره
 الفاضل العصام (جازا لامران) اى الكسر والفتح (كان) التى وقعت
 بعد فاء الجزاء) واذا المفاجأة (نحو من بكرنى فانى اكرمه) واذا انى
 اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان
 المكسورة لا تعير (وان قبحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جلتهما
 مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره ارضى وقال الفاضل العصام
 فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا
 بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
 ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم هو دفع الالتباس بقوت به
 وجوز الفاضل الحامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف
 مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل
 الحاجة وانه لم يعهد بعد فاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ
 جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك انى ضربتك بل
 يقال ان ضربتني ضربتك (وتخفف المكسورة) بخذف النون المتحركة
 مع حركتها لثقل الشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الانغاء عند
 سبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية
 ولا الالتباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل
 لا يحصل فى التقديرى والمجلى واما فى اللفظى فلا طراد (اللام) عند
 عدم قرينه مغنية عنهما من حرف النون كان زيدا ان يقوم واقتضاء
 المقام الاثبات كقوله عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمنع عند
 وجودها صرح به فاضل العصام ثم ان المراد به الام ابتداء كما هو
 المتبادر ومذهب سبويه والاخفشين ٢ وغيرهم وقبل لام اخرى اجتنبت
 للفرق لمجا معتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين
 كما سيجى في محوقوله شلت بيمك ان قتلت مسلما واعدتم التعليق بها فى باب
 علمت كفى المثال الآتى فافهم (فى خبرها) لفظا او معنى اى المكسورة
 المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز
 قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب

٢ والاخفشين احدهما
 سعيد ابن مسعدة
 الامام النحوى البصرى
 ذوالتصانيف الجليلة الشهير
 بابى الحسن وهو الاوسط
 اخذ النحوم سبويه وكان
 اكبر منه سنا والآخر على
 ابن سليمان ابن الفضل هو
 صغر العينين مع شوف
 البصر روى عن المبرد
 وتلمب وغيرهما ولم يكن
 متساعفا فى النحو وابس له
 تصنيف فيه وهو الاصغر
 واما الاخفش الاكبر
 فابو الخطاب عند الحميد بن
 عبيد المجيد اخذ عنه
 سبويه وابو عبيدة

فان مع اسمها وخبرها
 مبتدأ محذوف الخبر كذا في
 الرضى وتقدير الخبر مؤخرا
 في بيان المعنى لا يوجب
 تأخيره اذا صرح بان حتى
 يرد ان الخبر اذا كان خبرا
 عن ان يجب تقديمه ويجوز
 ان يكون معناه جزاؤه
 انى اكرمه بتقدير مبتدأ
 كما ذكره الجاهلي وارتكاب
 الخذف قبل الحاجة غير
 قليل في كلامهم ويراد
 لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء
 ثابت في الكلام المجزئ مثل
 قوله تعالى (ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا جزاؤه
 جهنم) (فتح الاسرار)
 ٤ قيل تقيدها بها
 اولاً لان ما المصدرية
 مطلقا لا يقع قبل ان بل
 التوقيفية خاصة لان ان
 تفيد المصدرية فلا حاجة
 الى ما وكان يقع في قايي
 ان كلاما من ما وان
 تفيدان مصدرية مدخولة
 بما الضمير فيه ثم رأيت ان
 اهل التفسير قالوا مثل قوله
 في قوله تعالى (تود لو ان
 يديها ويديه امداء بيضاء)

الامتاعية والتعميم للتخصضية لا يساعده قوله (لانه) اى مابعد
 (مبتدأ) لا فاعل كما زعم السكاكي والفرأى اولوا وجددها كفا
 بعد ما فاعل لامبتدأ للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان كذا
 اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيفية) اى المنسوبة
 الى التوقيت بدلاتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به
 الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا احتج الى كلام
 مستقل يعمل فيها (لانه) اى مابعد (فاعل) لاختصاص ما المصدرية
 توقيفية اولاً ولذا اظهر وانما قيد بها اولاً لانها لو لم يرد بها التوقيت
 لم يحتج الى ايرادها للحصول المصدرية بان كما لا يخفى (بالفعل) لفظاً
 او تقديرًا عند سبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قابلاً نحو بقوا
 في الدنيا ما الدنيا باقية قال رضى وهو الحق (نحو اجلس ما نزيدا قائم
 اى ما ثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلته ما مضى
 مثبت او منى بل غائباً والمعنى على الاستقبال في الاعراب (بمعنى مثبت
 قيام زيد) اشارة الى توقيفية ما مصدرية بها (و بعد حرف الجر نحو
 عجبت من انك قائم) للزوم كون مابعد ما مفرداً (و بعد حتى العاطفة
 المفرد) على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الاعطف المفرد
 كما صرح به العلامة التفتازانى في المطول ومولانا السيد عبد الله
 في شرح اب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها واحتراز عن
 العاطفة الجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف
 وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والختصار على ما قيل
 هو الاول لان شرط العطف بجتي الذي ذكرت في محله لا يتحقق
 في الجمل على انه لو تم الثاني لكان مابعد ما مما يجوز فيه الامر ان فافهم
 (نحو عرفت امورك حتى انك صالح و بعد مذومند) الاسميين لدخول
 الحرفين في حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدئين وان مع جملة
 خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف لتصح الجملة والمضاف اليه لا يكون
 الا مفرداً فتأمل (نحو ما رأيتك هذا قائم) وحيث جاز التقدير ان اى
 تقدير كون ان مع جملة خبرا وتقدير كونها معها مفرداً والمراد بالجواز

هو ما

وفى كلام المن ايضا اقبل عليه فبالله الحمد (فتح الاسرار)

لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال العري عن الظن اذ لو
 لم يعرضه لكان في حكم افعال القلوب ففتح بعده (نحو قول ان الله واحد
 وبعده حتى الابتدائية) اى التى يتبدأ بها الكلام قبلها لان العاطفة انما
 تكون لعطف المفرد على المفرد والحارة انما تدخل على الاسم حقيقة
 او حكما ففتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيد يقوله) وجه الكسر
 هنا ظاهر (وبعد حرف الصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم
 ان زيد قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف الافتتاح) اى
 حروف يتبدأ بها الكلام وهى الواو اما وقد تقلب همزتها هاءا وعينا
 وقد يذف الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع
 بملاحظة فروعها والالف الظاهر حرفى الافتتاح (نحو الا ان زيد قائم
 وبعد الواو لخال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون)
 او جوب كون ما بعد هذه الحروف جملة (وقحت) ان حال كونها
 فاعلة (مع جملتها والناسبة اما دخلة فيها لكونها فى حكمها اللجرى
 على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى المفعولية نظرا الى اصلها
 نحو بلغنى الك قائم (ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيد قائم) اى قيامه
 (ومبتدأة نحو عندي الك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا
 جانس) لوجوب كون كل منهما مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان
 جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا بحالة (و) حال كونها
 (بعدلو) قدمها البساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمخذوف
 لامبتدأ كما جوزة الكوفيون بناء على تجوزهم دخول حرف الشرط
 على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) ٦ كذا فى الجامى والصواب وقت
 بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا او مشتقيا لكون كالعوض ٩
 عن المخذوف واما اوجامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان
 وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد
 مخذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا بد عليه ان وضع
 الفعل موضعا ليس بتعذر حيثئذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف
 لحصول الغائبة بهما لانه كما لا يخفى (اى لو ثبت قيامك وبعد لولا)

٨ الوجود اعلم ان اخبار
 الشرع يرايه الامر مجازا
 وانما عدل عن الامر الى
 الاخبار لان الخبر به ان
 لم يوجد فى الاخبار يلزم
 كذب النارع والمأمور به
 ان لم يوجد فى الامر
 لا يلزم ذلك فاذا اريد
 المبالغة فى وجود المأمور به
 عدل الى لفظ الاخبار مجازا
 (توضيح)

٦ والجمهور التزموا الفعل
 فى خبر ان بعد لو اذا كان
 مشتقا وجوزة ابن مالك
 وغيره فقال المصنف
 رجه الله تعالى سديد
 على مذهبه لاعلى مذهبهم
 (فتح الاسرار)

٩ وليس بعوض حقيقة
 لكونه خبرا مفردا

٧ الحقيقى و فى المعنى
 المضمن مع اريد المعنى
 الحقيقى اصالة والمضمن
 تبعا فلا يلزم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز لان فى الجمع
 بينهما يتعلق الارادة
 على الانفراد على كل منهما
 ووجه فساد هذا فلذا
 لا يلزم الفساد فى صورة
 التضمين قال الفاضل
 الحسن جابى فى حاشيته
 على المطول اللفظ
 مستعمل فى معناه الحقيقى
 والمعنى الآخر مراد
 بلفظ آخر محذوف دل
 عليه بذكر ما هو
 من متعلقاته كىلا يلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز
 فتارة يحتمل المذكور اصلا
 والمحذوف حالا وتارة
 بالعكس انتهى اقول على
 هذا لا يفرق بين التقدير
 والتضمن مع انهما
 متقابلان وكذلك لا يلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز
 على ما قررناه فتأمل
 (مفتى زاده على الحسينية
 فى بحث الدليل)
 ٤ واخبار الشسرع
 كقوله تعالى والوالدات

اى قيامه واما فى الجمادى الحاقى الباء المصدرية نحو اعجبني ان زيد انسان
 اى انسانته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه
 قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدران يضاف احدهما
 الى الآخر وهو الاسم كفى قوله تعالى * ذلك بانهم قوم لا يفقهون * اى
 بانتهاء ففاهتهم وقد يؤخذ من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى
 الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه بشكرك ابره اى شكر ابيه ايك على
 تقدير اعطاك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا
 ابوه قائم اى قيام ابيه (ومن ثمه) اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير
 المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما جمع المفرد وافراد
 الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) ان اى مادتها
 هذا خبر فى موقع الامر وهو ابلغ منه كما نقرر فى محله ٤ قاله الفاضل العصام
 (فى الابتداء) اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون اسنيافا
 نحو قوله تعالى * ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا * وجه الكسر
 هنا ظاهر (نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم) لانه جملة مستقلة
 لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون
 الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد واستدعاه الرضى بانه لا يقع المفرد
 الصريح جواب القسم فكيف يأول به (نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة)
 لانها لا تكون الاجلة كما يحى (نحو قوله تعالى وآتينا من الكون زمان
 مفاحه لتؤنوا بالعصبة وفى الخبر عن اسم عين) لانها لو فتحت لا يصح
 الجمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى اى قائم
 كما تكسر نحو العلم انه حسن (نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت) فيها
 (على خبرها) اى ان (لام الابتداء) لانها لتأويل كيد مضمون الجملة كالمكسورة
 فيكون موضع الجملة وفيها لم تدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجى
 (نحو علمت ان زيد قائم) (و) حال كونها (بعد القول العربى
 عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو حكايتها فلا يتصرف
 فى مضمونها مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى
 بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل فى قوله مفعولة

٩ مع جعلتها اى مع اسمها

وخبرها للذين كانا جملتها
قبلها فالسمية مجاز كونى
وقال الفاضل العصام
بل حقيقة عر فيه
(فتح الاسرار)

٤ اعلم ارمادة الخصوص
وما يشق منها تستعمل
بالاء والاصل ان تدخل
على المقصور عليه اعنى
ماله الخاصة فيقال خص
المال زي راي المال له دون
غيره لكون الشايح
في الاستعمال ان تدخل
على المقصور اعنى
الخاصة كما في قوله تعالى
(يختص برحمة من يشاء)
فاذا دخلت على المقصور
عليه يكون الخصوص
وما يشق منه مستعملا
في معناه التميز والافراد
فحينئذ اما ان يجعل مجازا
عن التميز مشهورا في
العرف واما ان يجعل
على التضمن والفرق
بينهما ان اللفظ في كونه
مجازا لم يرد به الالمنى
الواحد وهو التميز واما
في صورة التضمن فهو
مستعمل في معناه الخقيق

يجعلك دارا بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فتكون فائدة هذه
الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قديحي الاستفهام نحو اصل
زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحروف
(عليها) ان لا يطول الصدارة في غيران واما فيها فلانها حرف موصول
كان المصدرية ومدخولها صلها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على
الموصول لكونها كاجزاء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة
وهذا غير ملايم لذكره الرضى والفاضل العصام في وجه العمل فافهم
(ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى عليه
منصودا لذاته كأن زيد اقا قائم اولا كقال زيدان عمرا قائم ليعلم من اول وهلة
انه من اى قسم من اقسام الكلام تا كيدى ام تشبيهى ام غيرهما واما
قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان الجملة في المأل فاصل
لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيد اقا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد
والفاعل لا يتقدم على الفعل فنظور فيه (غيران) المفتوحة والمالم يقد
هذا الاسماء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود افاده
بقوا (فلا تقع في الصدر) اى صدر الكلام (اصلا) اى لا بالظن الى
مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر والبالظن الى
كلام جعلت معه جزأ منه كافي مثل عندي انك قائم لانها بالمشابهة بالمكسورة
لاساكن الذهول عن القحة لخصاؤها وجواز الجمل على سبق اللسان لان
الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدهما يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا
لغيرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافية (فتلحق) اى
يطلق عملها (وتدخل) حينئذ (على الافعال) ولا تختص ٤ بالاسماء كما
تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما
ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة)
الى المفرد بل تؤكد (وان) المفتوحة (مع جعلتها) ٩ اى اسمها وخبرها
والسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست
لادنى ملايسة بل حقيقة عرفية (في حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني ان زيد اقا قائم

كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رحمه الله على ما هو الظاهر او اوكفى
 بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص
 بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشف حيث قال ولعل
 للترجى والاشفاق قال المحقق الحقاقي العلامة التفتازاني في شرح
 الكشف ان هذا قد يكون من المنكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
 من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل
 اذا وقعت في كلام هلام الغيوب تكون لرجاء الخاطب عند سبويه
 وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج ٨ عن معناها بالحائية
 وقال صاحب الكشف ان لعل الواردة في لقرآن قد تكون للاطماع
 وبينه بما حصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع
 في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع لما يدل على انه
 لا خلف في اطماع الكرماء او يكون على دأب كلام العظماء ٩ او يندبه
 العباد على ان لا يتكلموا على العبادة وقبل انها للتحقيق كان ورده لرضى
 بانه منقوض بقوله تعالى * لعله يتذكر او يخشى * فان فرعون لم يتذكر
 واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى
 وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية
 قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعل بذلك بحيث يكون ما بعدها
 بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل
 قد تكون بمعنى كي حتى جعلوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان
 اطماعا مثل لعلمكم تفلحون او لا مثل لعلمكم تشكرون واهلكم تقون ورده
 المصنف رحمه الله يعنى صاحب الكشف بان جمهور ائمة للفة قنصروا
 في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها
 لجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول
 دخلت على الرضى كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل
 وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردهما بانه منقوض بقوله
 تعالى * وما يدريك لعل الساعة قريب * اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب
 عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اوشى

٨ كما والمفيدة للشك
 اذا وقعت في كلامه تعالى
 تحتمل على التشكيك
 والابهام لانه تعالى متعال
 عن الشك منه
 ٩ من الاقتصا في المواعيد
 المنطوقة بانجازها على
 التكلم بلعل وعسى ولعل
 للترجى اى لانشائه وهو
 توقع ممكن لا وثوق
 بمحصله مرجو محتمل لك
 توطئا او مخوف نحو اعلاه
 يموت الساعة واضطرب
 اقوالهم في لعل الواقعة
 في القرآن العظيم
 لا سيما لفة انتظار غير
 المؤثوق بمحصله عليه
 تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا والحق ما قاله سبويه
 ان الرجاء والاشفاق
 يتلقان بالمخاطبين
 كقوله تعالى * لعله
 يتذكر او يخشى * فالمعنى
 اذ هما انما على رجائك كما
 ذلك من فرعون
 (فتح الاسرار)

نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كاتك قائم او تقوم وقال الزجاج ٢ اذا
 كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة ٧ عن الاسم ولا يجوز
 تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كائنتك شخص قائم او يقوم فلما
 حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطأ والاتحاد انما كان بعد التشبيه
 ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان
 الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره
 فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحادين افيه ذكر اداة التشبيه ولان
 موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط ٩ غيره وجود هنا والمصنف رحمه الله
 كان الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور ووجه لاله على
 التوسع (ولكن) ٤ ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك)
 اي لدفع توهم تولد من الكلام المتقدم دفعا شديدا بالانشاء ومن ثمه
 قدر اداة الاستثناء في المقطع بل يمكن فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم
 ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فدعت ذلك التوهم بقولك
 لكن عمرا لم يجي ذكره ارضى وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء
 حائل ادراكه فالمعنى ان لكن للدلالة على الاستدراك المتكلم وطلبه
 ادراك ما فاتة في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقبضه فطلب
 افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي
 بطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل العصام
 بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاتة لامن يطلب
 ادراك غيره ما فاتة وهي تقع بين كلامين متغايرين نفاوا واثباتا معنى
 فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد
 لكن عمرا لم يجي (وليت) هو (للتخي) اي لانشاء وهو طلب ما لا طمع
 فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما
 وعلى الممكن الغير المرحوق كقول منقطع الرجاء ليتلى ما لا فاجح به
 (واعل) هو (للتخي) اي لانشاء وهو ارتقاب شيء لا وثوق بمصولة
 فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا
 والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى ادوت الساعدة

٢ هي بالانه صانع الزجاج
 او يابعه فالصيغة للنسبة
 على

٧ لان ضمير المشتق عين
 الاسم والمشتق عين
 الضمير على

٩ وهو كون الموصوف
 بعضا مما قبله بجزورا بمن
 اوفى كقوله تعالى (و منهم
 دون ذلك) واقولك
 ما في القوم دون هذا
 اي رجل دون هذا
 والحذف بدونه نادر
 على

٤ قال العصام هذه
 الاربعة لا تخرج الجملة
 عن الاخبارية فقولهم
 في تفسير التشبيه في معنى
 كأن اي لانشاء التشبيه
 ليس على ما ينبغي او يحتمل
 الانشاء على معناه اللغوي
 اي الدلالة على التشبيه
 (فتح الاسرار)

الانساب الاحرف لكنه اراد التبيه على ان لهذا ايضا وجه باعتبار
 ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما يشابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله
 افراد ذهنية كثيرة تلا حظ معه اجالا او باعتبار انها اذا لوحظت
 فروعهما تبلغ السكزة (مشبهة) لفظا (بالفعل) الماضي (لكونها على
 ثلاثة احرف فصاعدا) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت
 والرابعى كعمل وكان والخماسى كذلك (ولفتح او اخرها) اى لباؤها
 على الفتح (و) معنى واستعملها بالفعل مطلقا (لوجود معنى الفعل)
 وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيد والنشبه والاستدراك والتمنى
 والترجى وللازمتها الاسماء وبالتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين
 ولذا عملت عمله لانه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى له
 تشبيهها على فرعيته اله فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينهما وبين
 ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما شابه
 لاننى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل
 لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى
 مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان
 المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرةها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به
 الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى الاعلى
 الاصل اعنى ان وحل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
 للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب
 المفعول اولاً ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاب
 فى العمل فاعطى ذلك اها تشبيها على كمال مشابهته اله وقال الفاضل
 العصام فى حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبهة فى دخولها على الاسمين
 بالتعدى اقتبس اولاما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك
 بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وان) هما (للتحقيق) اى لتقرير
 مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجى (وكأن)
 حرف برأسه على الصحيح جلا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب
 (هو للنشبه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر

فصاعدا اى فذهاب
 عدد حروفها عن الثلاثة
 صاعدا الى النون لاسافلا
 الى تحت فالعطف
 والفاء نحو ذوف عامل
 فى الحالة اى ثلاثيا ورباعيا
 وخماسيا مثل المنعل او
 تكون صورها كصور
 الفعل فان كفروان كفر
 حو كأن كقطعن ولكن
 كضاربن وليت كلبس
 بولعل فى بعض لغاتها
 هو لى لعن كقطعن
 (فتح الاسرار)

مذنوظين ومدخولهما مفعولان غير صريح والثاني لكونهما محذوفين
 ومدخولهما مفعولان على عكس ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في
 الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشئين وفي الثاني وجود
 ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما ممنوعان وفيه انه ان اريد
 بالراحد المرة فهو ليس ببدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله
 فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت
 من ثمره من تفاحه) فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحدا
 انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمتقيد بالوقوع
 في مدخول الاول في الاول او بكونه مبدءا وناسخا من الاول في الثاني
 فكان الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما
 بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما لوتعلق بتعلق بالمطلق كالاول
 فيتمد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب
 الكشف والبخاري والعلامة المنتقازاني ومن تبعهم في تفسير قوله
 تعالى * كلوا مما رزقنا منها من ثمره * الآية وقول الشارح الاول ان الجواز
 لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية للزمان ومعنى
 الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى
 الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته للكلام هؤلاء
 الفحول العظام قاصرون افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم
 من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام ٤ مع انه لا يكتفي لانه
 لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن
 التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى
 الحرف لا يصلح للعموم والتخصيص ولم يسمع التوصيف بهما من غير
 هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به
 كما حققنا (واعامل في اسمين) يعني المبدء والخبر في الاصل (عل وسعين
 ايضا) اي كالعامل في اسم (قسم) منها (منصوبه قبل حرف فوعه
 وقسم على العكس) اي حرف فوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية
 احرف) لقد احسن في اختيار الالة (سته منها تسمى حروفا) والاحسن
 في قولهم جعل الجوف في الكلام كالمثل في الضعالم

فان في الضرب مثلا عوامان وجهين ٢٧ من جهتنا واه لما يكون في جميع الازمنة من يوم الجمعة
 وغيره وعن جهة تناوله
 لما يكون في جميع الامكنة
 من امام المسجد وغيره
 فاذا قلت ضربت فكانه
 يقال لك في اي زمان
 فنقول يوم الجمعة فيقال
 في اي مكان فنقول امام
 المسجد فنخص اولا بالاول
 وثانيا بالثاني في بيان اول وكذا
 الاكل فان فيه عواما
 من جهة تناوله بلجميع
 المأكولات من ثمره او غيره
 ومن جهة تناوله بلجميع
 الثمرات من تفاحه وغيره
 فاذا قلت اكلت فكانه
 يقال لك من اي شيء من
 المأكولات فنقول من
 ثمره فيقول من اي نوعه
 فنقول من تفاحه فنخص
 اولا بالاول وثانيا بالثاني كما
 بالاول مثلا
 ٤ يشير الى انه غير مسلم
 اذ معنى في ظرفية ومعنى
 من الابتداء والمغايرة
 بحسب المدخول غير
 موجهة لمغايرة المعنى ولا
 يلزم ان لا يتحدد المعنى
 ولا يتأهبى او ان لا يجوز
 تعاقب الجارين فيما عمل
 في قولهم جعل الجوف في الكلام كالمثل في الضعالم

اليه سبويه لانه الغالب في حذف الجار فيبغى ان يحمل عليه ما بهم حاله
 وذمب الخليل والكسائي فيه الى ان القياس بمداه الإبقاء على ما كان من الجبر
 لان ما بهم حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الإبقاء
 فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لما منع آخر من بعض
 السماعي (وهو النصب على المفعولية والرفع على التائبية يسمى)
 أي ما ذكر من حذف الجار وإيصال متعلقه الى المجرور وإظهار الاعراب
 المحلى فيه (حذفوا وإيصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعي
 (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه أي من قومه) مثال الرفع منه (نحو
 قولهم مال مشترك وظرف مستقر أي مشترك فيه ومستقر فيه) حذف
 الجار ورفع المجرور وأنب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثلث
 القياسى م ومثال الرفع منه نحو عجب ان ضربت ه أو أنك ضارب
 (وقديتي) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (مجرور على الشذوذ)
 وان كان الكثير الموافق للقياس النصب أو الرفع وهذا يختص عند
 البصريين بلفظة الله فسموا والكوفيين فاسوا عليها سائر المتسم به
 ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح السهيلي (نحو لله) الجار
 (لا فعلن) أي والله (ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين أو محذوفين
 حال كونهما ملتبيين (بمعنى واحد بدون عطف) والإبدال اذ بالتبعية
 يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمره من تقاحه ولو قال
 بلا تبعية لكان اشمل وأولى (بفعل واحد) اصطلاحا بقريته المثال
 فاصكتني به عن شهبه ومعناه والمراد به الدال على الحدث فيعمها لان
 مبنى العمل على الاقتضاء واذ تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره
 عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لثله حتى يعمل فيه بخلاف
 ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يفنى عن الآخر حينئذ فلا يقل
 مررت بزيد بعمره بل يقال بعمره ولو جعل بدل المكان بدل الغلط
 وهو لا يوجب في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو
 نظرت الى الفلك الى قره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبت)
 بل يقال ويوم السبت ولا يصح البديل لما مر الاول مثال لكون الجارين

٣. فنبهه تقديري وكفى وان
 فنبهها محلى لكن انتقل
 من المحل البعيد الى المحل
 القريب لزوال الجر عنه
 (فتح الاسرار)
 ه على صبغة المجهول شهد

ثم ان في قوله وفي هذين متعلق ينتصب المقتضى

المفسر بالذكور لان انما
 تتضمنه معنى الشرط مانع
 تقدم معمول ما بعده عليه
 واذا ظرف لحذف عند
 المحققين بقولون ان اذا
 منصوب بشرطه ثم فيه
 قولان غير مضاف ومضاف
 الى عامله نظيره من الشرطية
 الذي عامله الشرط
 المعمول له واينصب على
 ما عليه الجمهور من انه
 خافض لشرطه منصوب
 بجوابه وان اعتبر مجردها
 عن معنى الشرط فتعلقها
 ينتصب المذكور والجملة
 الشرطية او الجزائية
 مستأنفة او معترضة
 (فتح الاسرار)
 ٤ على انه مفعول فيه
 او مفعول له لانها
 كانا منصوبي المحل لعمل
 الجار في لفظه فلما حذف
 الجار اظهر النصب الذي
 في المحل بعم هذا النصب
 اللفظي وغيره كما في ادى
 لانه معرب عند الرضى
 فنصبه تقديري ويكتفى واذا
 فنصبهما محلي لكون
 انتقل من المحل البعدي

(ومقارناته) اى للفعل المعلل (في الوجود) بان يتحد زمان وجودها
 كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احد هما بعضا من زمان وجود
 الآخر كعمدت عن الحرب جنباً ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع
 اوفى قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح
 وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده ووجه
 الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فباعتبار العامل به بلا واسطة
 تطلق المصدر (نحو ضربت زيدا تأدياه) اى ايقاعا للادب عليه فان
 زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب
 ويترب عليه ذاتا قبل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه
 الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص
 والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك (بخلاف اكرمتك
 لا كرامك) لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتك اليوم او عدى) بذلك
 (امس) لعدم المقارنة في الوجود (في هذين الموضوعين) اى في المفعول
 فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن
 نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعنى لا يبقى مجرور الاقياسا ولا شذوذا
 (بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوى في الاول وفرضى في الثانى
 لما قرر عندهم انه لا ينوب نائب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة (ان)
 بالسكون (وان) بالشديد وفتح الههزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا)
 لتخفيف الثقل الحامل بالعلول لكونها مع الجملة التى بعدها فى تقدير الاسم
 (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى) وقوله
 تعالى * وان المساجد لله فلا تدعوا * اى لان المساجد لله (والسماعى) فيما
 عدا هذه الثلاثة، تسماع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم (اى بعديان
 مواضع حذف الجار) القياس بعد الحذف (قياسا او سماعيا) (في غير
 الاولين) من السماعى والثالث من القياسى اذ فى الاولين لا يبقى مجرورا
 اصلا بالاتفاق كما مر (ان توصل مطلقا الى المجرور وان تظهر الاعراب
 المحلى) فيه الزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الموصول والظهور
 وان لم يظهر فى الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب

فيكون في حكم المحدود، الوصل ان الاضافة الى المحدود ائبت بلازمة
 في مثل الجنب كما يدل عليه ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفيه
 انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
 للتصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة ائبت
 او وجه الخان او وسط الدكان بالقبح كائص عليه سبوه (او مضر زيد
 او مقامه بل) يقال اكلت (في جانب الدار) او في مضر زيد او في مقامه
 واما ان كان عامل القسم (الخير) ٧ وهو ما يكون بمعنى الاستقرار
 من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه بمعناه سواء كان
 مشتقا من الحدث الواقع فيه اولا (لا يجوز حذف في منه) لانه لكونه
 متضمنا المصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى
 ذكر في (نحو وقت مقامه وقعدت مكاله) الاول والاول والثاني والثاني
 (وان كان ظرف مكان محذورا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل
 في معناه) غير خارج عنه (نحو دار) ويبت وبلد فانها السماء لتلك المواضع
 بسبب اشياء داخله فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار
 والسقف في البيت (فلا يجوز حذف في منه) اذ لا يحمل هلى الزمان المبهم
 لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم
 اصالتها (فلا يقال صليت دارا بل) يقول صليت (في دار الاما) اى
 من مكان محذود ووقع (به داخل وزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على
 الحذف والايصال بطريق التوسع الكثرة استعمالها والكمال مشابهة ما
 بعدها بالمفعول به شدة اقتضائها اليه حتى ظن الجرحى انه مفعول به وليس
 كذلك ليجي استعماله على ان مصدرها على فاعول وهو في الاغلب
 مصدر اللازم كالخروج وما قبل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
 معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فيجوز منع ان تمامه بالمحدود
 بل انما يسم عقالا بدخل ما كما يتم جلست مجلسا ماعقلا ولا يعد ذلك
 متعديا عرفا (نحو دخلت الدار وزلت الخان وسكنت البلد) الموضوع
 (الثاني المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا
 لا عينيا كالتكلم للسمن (فما فعل المعمل به) اى اتحد فاعلهما

٧ اعلم ان النجاة اختلفوا
 في مثل قوله تعالى (فاما
 ان كان من المقرين
 فروج وريحان) فقال
 الراضى وصاحب التسهيل
 وصاحب المغنى جواب اما
 ما دخلت عليه الفاء وجملة
 الشرط فاصلة بينهما
 فيكون جواب الشرط
 محذورا بدلوا عليه والمعنى
 مهما يكن من شئ ان
 المتوفى من المقرين فيجوز
 روح الخ وقال الاخرون
 ان الجواب جواب الشرط
 والشرط مع جوابه جواب
 اما والتقدير فاما المتوفى فان
 كان الاية فلما حذف
 المتوفى حذف الفاء فلا
 يلزم اجتماع اداتى الشرط
 او الجزاء واذا عرفت هذا
 فقد عرفت عبارة المصنف
 ووجه الله تعالى هذه تميل الى
 القول الاخير لانه لم يوثق
 بالفاء في الجواب والتقدير
 واما عامل القسم فان كان
 الخ فلما حذف اظهر بعد
 كذا ويكن ان يجعل على
 بقول الاول بان يقال الفاء
 المحذوف مع مدخوله اى

فاقول يجوز حذف في (فتح الاسرار)

بأشئ عشر ألف خطوة ومضى امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا
 مقدار من المسافة يعرف بالمساحة بقدر اذ في خطوة فهو ثلث الفرسخ
 (وريد) وهو ايضا مقدار من المسافة اما بطابق مياه البريد باعتبار
 كونه مقدار ارباع عشر ميل (الاجانب) يعني يحذف في قياسا من المكان
 المبهم الاجانب (وجهة ووجهها) كلاهما بمعنى (وسطا بقبح السين)
 وهو محروص على التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي الشئ ومجهوم
 على تفسير المصنف رحمه الله له لانه يخرج عن حكمه (وخارج الدار
 وداخل الدار وجرف البيت) الا (كل اسم مكان) هو في العرف ظرف
 مشتق بزيادة الميم في اوله (لا يكون) ملتصبا بمعنى الاستقرار بان لا يكون
 مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع الثبات ولو في الجملة
 (نحو القتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق
 منهما القتل والمضرب عرض غير قرار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا
 لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما ان معنى الظرفية كون الشئ
 مستقرا الاخر فلا بد من في للتصبيص على الظرفية (وكذا) اي كما
 يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان
 بمعناه) اي الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقامه) فانه
 وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونيهما لکن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما
 مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتصبيص
 على ظرفيتهما له فان هذه المشتقات لا يجوز حذف في منها مع كون
 كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة
 الى شئ خارج عن التسمي واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا
 الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك
 معلوم بالاستقراء ٩ وقد عرفت سره في اسم المكان واعل سره في مثل
 جانب انه كمثل خارج ايس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت
 بالاضافة الى المحدود ويرشك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول
 بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما ضيف الى محدد ويجانب الدار
 وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه

٩ بالاستقراء نص عليه
 سبويه مع كون كل
 منها ظرف مكان بهما
 لصدق تعريفه عليه لانه
 اذا قلت الكت في جانب
 زيد فالجانب ثبت لمكان
 بسبب زيد وهو خارج عنه
 وكذلك غيره واعل
 السر في عدم جواز حذفه
 في نحو الجانب عدم
 الاعرافة في الظرفية لانه
 يستعمل كثيرا في غيرها
 فلا بد من في للتصبيص على
 الظرفية وفي اسم المكان
 عدم الدلالة على القرار اذ
 ظرفية الشئ كونه مقرا
 الاخر فلما لم يدل على
 القرار ضعف الظرفية
 فاحتج لي في وما يدل عليه
 منه وان ظهر ظرفية الا انه
 لما لم يكن متعلقه بمعناه
 لم يظهر ظرفية له
 (فتح الاسرار)

والثاني محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية (نحو سرت حيناً)
 او زماناً (وصعت شهراً) او يوماً الاول للاول والثاني للثاني (او) كان
 (ظرف مكان مبهما) المحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة لابهام
 (وهو) اي مدلوله او اسم (ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه)
 بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من
 فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من
 المحدود وقيل غير جامع ايضاً خروج نحو خلقك عنه ورد بان الجهات
 الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما
 لم يعتبره حدونهاية ويخرج منه المقادير المسوحة مع انها بما يحذف منه
 في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رحمه الله
 مسلكتهم واختار ما هو المرضى عند ابن الحاجب ٩ على ما ذكره الفاضل
 العصام وقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب شكك عنه مع انه
 لا يد منه كما ذكره الرضي (كالجهات الست وهي امام وقيام وخلف
 ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) كجلست امامه فان تسمية المكان
 اماماً مثلاً بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب
 آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه
 غيره (وكند) نحو جلست عندك فان تسمية لمكان بنند بوقوعه حول
 المخاطب او ما في حيايته كداره ومملكته اعاد الجارية بين العطف على
 الجهات ولا يشوهم العطف على امام فانه لبس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه
 من الجهات الست ولبس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص
 بالخصرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين
 قال في مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول
 جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتساء)
 والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر (وكالمقادير
 المسوحة) اي المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر
 من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما
 او محدوداً (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة

٩ وما ذكره في الكافية
 فلبس بمرضى عنده ولذا
 اسنده الى غيره حيث قال
 او فسر وانما ذكره فيها
 لكونه اقرب الى فهم
 المبتدى ذكره الفاضل
 العصام

٤ والقول بعدم تناول

مكابة وار تكاب التجريد

مما لا داعي اليه اذ معنى قول

المصنف رحمه الله تعالى

وقد بسند المتعلق الى الجار

والمجرور ينسب احدهما

الى الآخر بحيث يتحقق

بينهما ربطا وسنادا فينتظم

منه القائدة وكون احد

الشبثين هنا متعلقا والثاني

جارا ومجرورا لا يستلزم

التجريد فانه من افراد احد

الشبثين والاخر فالحق

ان المراد بالاسناد هنا المعنى

الاول ولا تجريد قوله

فتدبر ولا تكن من

اسراء التقليد قوله كما حققه

في الامتحان قال في محبت

لظروف واما النصب

المحلى في نحو مررت يزيد

فلملجور فقط اذ الجار آية

وسبيلة في افضاء معنى

العامل اليه فهو اذن من

جمله العامل فكيف يكون

من جملة العمول فقول

بعض المعربين الجار مع

المجرور منصوب المحل

مسامحة او تجوز تسمية

للكل باسم الجزء

(حسين مصرى)

مختصر عن الدين ظاهر كلام صاحب الكشف ان النائب اذا كان جارا
ومجرورا يجز تقديمه على عامله فيقال زيد به مرور لانه ذكر في قوله تعالى
* واثك كان عنده مسؤلا * ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه (وقد يحذف
المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا) اصطلا حيا كما كفى به عما
يشابهها او المراد به الدال على الحدث فعمهما (عاما) لكل الموجودات
كالكان والحاصل والموجود والمستقر (متضمنا في الجار والمجرور) اى
مفهوما معناه منهما عرفا (يسميان) اى الجار والمجرور في الاصطلاح
(ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما
الاول فظواهر واما البواقي فبانفعال كل منهما انه اليهما القيامهما مقامه
وقد يقع كالخبر كما وقد يقع (تجزيد في الدار اى حصل) او حاصل (وان
لم يكن كذلك) اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (اولا) يحذف
متعلقه) اى الجار واما (يسميان ظرفا لغوا) اى فضلة مستغنى عنه يبدأ
في الكلام لعدم انفهام معنى العامل نهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة
منه اليهما وللهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلى فللملجور
فقط لما سبق (تجزيد في الدار اى اكل) او اكل بقريته حالية او مقالية
وما حذف بها فكما لمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة لغوا
بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بهما دامسلك الجمهور وقبل ان تدعم
الخاص المحذوف بهما يكون مستقرا (ورمرت يزيد) ووجد زيد في الدار (وقد
يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسي) اى مضبوط
بضابط كلى بحيث اذا وحده في جزئ من الجزئيات لم يتجهج الى السماع
فيه بخصوصه (وسماعي) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى
السماع في كل جن بخصوصه (فالقياسي في ثلثة مواضع) الموضوع (الاول
المفعول فيه فان حذف في) لا بما معناه اذ لا يقدر الا الشاع اتبادره
وجوز الفاضل العصا تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسي (ان كان)
المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدد ودا) اذ الاول جزء
مفهوم الفعل فيصح اتصابه به بلا واسطة كالصدر واما اتصابه
يشبهه او عناه وان لم يكن ذلك جزأ من مفهومهما فبالحل عليه

يطلق ويراد به نسبة أحد
الشئين للآخر بحيث يفيد
الخطب فائدة تامة ويطلق
ويراد به نسبة أحدهما إليه
مطلقا وهو المراد ههنا
اذ يجوز بدمر ورده من قبيل
استناد المتعلق الى الجار
والجور ولا يشترط له المعنى
الاول فني يسند تجريد
والباعث عليه ان الشيء
الاول والثاني ليس على
اطلاق بل على كونه متعلقا
في الاول وعلى كونه جارا
او مجرورا في الثاني فتأمل
فانه ادق وينفعك في مواضع
شئ كذا نقل عنه وتأمله
فوجدناه ليس بشئ بل
لا يكاد يستقيم وبيانه انه
ذكر للاستناد معينين اراد
الثاني منهما بناء على عدم
صحته ارادة الاول وهو
ممنوع بل المراد الاول
اذ بدمر ورده يصدق عليه
الاول لتحقق الفساد
وتعاقبه بقوله اذ يجوز يد الخ
لا يتجزم تعيين ارادة الثاني
وقوله ولا يشترط له الاول

كون معنى التعديبة ما ذكره ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به
ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجد الذي يقتضيه
الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينقض تعريف
حرف الجر من عباداة الاستثناء لوجود التعديبة والافضاء على هذا المعنى
فيه اوزن به ضمهم الى انه متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور
اولا ولعل مبتدا) مرفوع المحل (وما بعده) لفظا كما في الثاني او تقديرا
كما في الاول (خبره) فيهما غير متعلقين بشئ ويحتمل ان في العمل اما على
الزائد او على غيره لما سبق (محو لولاك) موجود (الهلك زيد ولعل
زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه
لمتعلقه) اي ما عدا هذه (ان كان الجار في او ما) كان (بمنه) كالباء
(نحو سلت في المسجد او بالمسجد) هذا على رأي ابن الخاضب واما
على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح اذا المفعول فيه عندهم مشروط
بتقدير في (او) على انه (مفعول له) متعلقه (ان كان الجار لا ما بمنه)
ككيفية (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيفية عصبته) وهذا كالمفعول
فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان جارا
ما عدا ههما نحو ضربت زيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) اي
يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار في الجملة مسامحة اذا الجارية
ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي
هو العاقل فكيف يكون من جملة مسند اليه الذي هو من قبيل المفعول كما
حقه في الامتحان (فيكون) اي مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب
للسباق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح او يجوز تسمية
الكل باسم الجزاء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه خفية لان تسامح
ولا يجوز فيه (على) انه نائب الفاعل نحو ضربت زيد ويجوز تقديم ما عدا
هذا) اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحو برئت
حسرت) لانه مفعول ضعيف يعمل فيه العامل انما اوجد ولان من قبيل
النظر وهو كالجميم له فبدخل فيما لا يدخله الاجانب (واما نائب الفاعل
فكما فاعل كما يحى في بحث المرفوع) وقال العلامة النفثا زاني في شرح

٩ عاملا فيه قوله وكونه شبه مضاف عطفاً لازم

وشبه المضاف ما اتصل

به شيء من تمام معناه نحو

لا يقبح افعاله بمجرد ولا طاعما

جيبلا حاضر ولا خيرا من

زيد عندنا وما هنا من قبيل

اشالك والشبيه

بالمضاف كالمضاف

يجب نصبه منونا عند

الجمهور فاذا جعلت اللام

متعلقة بيذا نصب ونون

قوله يجعل الظرف بيان

للصرف عن الظاهر كما

فعل الشارح رحمه الله هنا

قوله لان فيه اي الحار مع

يجروره قوله لتضمنه اي

لتضمن الحار والمجرور ضمير

ذلك المصدر الذي تعدي

بذلك الحار وذا كان

متضمنا للضمير كان ظرفا

مستقرا اذا المستقر معناه

ما استقر فيه ضمير عامه

قوله لانتزيب فان ترتيب

مصدره تعدي بعلي فصيح

جمعه مع لجرور خبر عنه

وقدره متعلق عام على

قاعدته انظر في المستقر

ولا يصح جعل الحار متعلقا

بالمصدر لانتزابه

التنوين مع تركه (حسن

معهري)

وعدا واولا وعل) فان لها بدا من المتعلق (فانها) اي هذه المستثنيات
 (لا تعلق) اصلا (بشيء) من الفعل وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك
 الشيء الى ما يليها بل يتعدي ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما
 التأكيديا وتحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل والتكثير لا تعدية
 العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو الاقضاء للاشتراك في الصورة
 والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل ورب اما على الزائد
 للاشتراك في عدم الاقضاء او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على
 من الاستغراقية للاشتراك في افادة التأكيديا ذهب الى هذا الدماميني وابن
 طاهر وتبعهما المصنف رحمه الله وذهب الجمهور الى انها متعدية
 لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو
 متعدية بنفسه وايضا قد يستوفى معاملة كذا في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة
 الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به
 جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام وام يلفظه فقط وايضا
 لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز
 في الفصح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او اخوه اكرتهما
 ولا يجوز زيد واخاه مرت او اخوه مرت بهما (فجرور الزائد
 ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر
 او خبرا كما يريد بقاءه او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة *
 ومثل رب رجل صالح لقيته اولقيت فجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ
 في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد
 المجرور لان رب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهي حاشا
 وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ما سيجي) في بحث المستثنى في وجوب
 النصب او محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل
 او محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر
 في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المصنف
 واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا
 فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني

الخصوص وهو الجذوع
 هنامستعملا عليه للشيء
 الخصوص وهو المصوب
 كما ظر فية المخصوصة
 فاستعيرت منها كذلك
 (حسن مصرى)

قرله حاصل لهذه الحروف
 جعل الجار والمجرور ظرفا
 مستقرا خبرا للاذلوكان
 اغوا متعلقا بيد وجب
 التنوين عند الجمهور لانه
 حينئذ يكون اسم لاشبهها
 بالمضاف وان صح ترك
 التنوين على مذهب
 البغداديين وقوله من
 متعلق اما خبر بعد خبر
 او خبر مبتدأ محذوف
 تقديره هذا اي لد المتني
 كأن من متعلق قوله
 من متعلق بفتح اللام قال
 الشهاب الخفاجي في
 حواشي البيضاء و
 حروف الجر تفضي بمعا
 الافعال وما اشبهها
 وما يفيض بمعناه يسمى
 متعلقة لها بفتح اللام وهي
 متعلقة وقد يعكس ذلك
 ففتح اللام ليس متعينا
 بل اولوى قوله والظاهر
 لايدا بالنصب والتنوين
 قوله تعلق الجار به فيكون ٩

موقع لام التعليل فان المعنى ام يهلك عمرو لو جودك والاختفش تصرف
 في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فعمله مستعارا
 للمرفوع كما في قولهم ما لنا كانت والاكثر لولانت بانفصال الضمير لكونه
 مبتدأ حذف خبره وجوبه ولكن ثنها بالنسبة الى كي قدمها عليه
 لان كونها حرف جر وان كان مشروطا بانفصال الضمير بها لكن للضمير
 الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وي) فانه يجرب (اذا دخل على
 ما الاستفهامية) هو (للتعليل) نحو كجه فعلت اي لاي غرض فعلت
 ويبدل على كونها حرف جر حذف الف ما كما في لم ومع قال الدمايني
 في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما
 وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث
 انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين
 (واعل) هو (للتزجي) فانه يجرب (في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين
 مصغرا ذكره الدمايني كقوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة *
 لعل ابى المغوار منك قريب (ولابد) اي لافراق حاصل (لهذه الحروف)
 اي حروف الجر (من متعلق) بفتح اللام ولو محذوف والظاهر لايدا
 لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله
 عن الظاهر يجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى
 بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك
 المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى * لا تريب
 عليكم * اي حاصل عليكم وحكى ابو على عن البغداديين جواز تعلق
 الظرف بالمتني المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلاخلاف
 وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها
 بالمضاف هذا كلامه لمخصاهو (فعل او شهيد) وهو ما دل على الحدث
 من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ما سيدكره من انه كل
 لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظروف وسمي تحقيقه
 (الانزاد) بالجار والنصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كني بالله)
 مثال للفاعل (ويحسبك درهم) مثال للمبتدأ (و) الا (رب وحاشا وخلا

٣ عليا اسئل الله ان يرد عرجتي ويبرج كبريتي قوله

قدمها على حاشالانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما (وحاشا) هو
 (للاستثناء) اي لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
 الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمر احاشان يداي هو منزلة عن ضرب عمرو
 وهو فعل في الاقل كما يشتر قدمه على مذومذلانته وان شاركتها في الخروج
 عن الجارية لكنه لا يخرج عن العامليه بخلافهما (ومذ) قدمه مع
 انهم قالوا ان اصله من ذليل تصغيره بعد التسمية به على منيد وجعه
 على امانا لحقته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذفاه مختص بالجزازيين
 على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور
 غير موثوق به لما قال صاحب المعنى انه غير منقول عن العرب (ومذ)
 هما (للابتداء) اي لابتداء زمان الفعل حال كونهما (في زمان الماضي)
 يعني انه اذا اريد بما بعد هما الزمان الماضي فعناهما ان مبدأ زمان الفعل
 مثبتا او مفعليا هو ذلك الزمان الماضي لاجبائه كما اذا قلت سافرت من البلد
 او مارأيت مذنفة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي
 او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما
 الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضي البعض فعناهما ظرفية
 لفعلهما مع التساوي كما اذا قلت مارأيت مذ شهرنا او يومنا وكنيت في
 ذلك الشهر واليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر
 او اليوم الحاضر لانهما لم يتفضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما
 فلا يصح اعتبارهما مبدأ (وقد يكونان اسمين) بمعنى اول المدة او جميعها
 فيكون كل منهما مبدأ وما بعدهما خبر فهذا البيان استطرادي قدمهما
 على خلا وهذا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا
 (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا) هما (للاستثناء) ويكونان فعلين وهو
 الاكثر كما يحى التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على اول الان كونها حرف
 جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال (ولو لا) هي (لامتناع شيء الوجود
 غيره) فانها يجز بها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد في بعض اللغات
 (نحو لو لاك لهلاك عمرو) فسببويه تصرف في العامل لثلاث يلزم التأويل
 في الفاظ كثيرة فيجعل لولا حرف جر يعني نزل منزلته لانه في المأل واقع

اي ظرفية مدخولها الخ
 اشارة الى ان المراد النسبة
 الجزئية الحاصلة بين
 الظرف والمظروف لان
 معاني الحروف نسبة
 جزئية لان الظرفية كون
 لشيء ظرفا ومظروفا بناء
 على جعل الياء المصدرية
 قال في المعنى والظرفية
 اما مكايمة او زمانية
 وقد اجتمعا في قوله
 تعالى * الم غابت الروم
 في ادنى الارض وهم
 من بعد غلبهم سيغلبون
 في بضع سنين * قوله
 ويجازا ومنه نظرت
 في الكتاب اتزليل احاطة
 كما جازا نظرمزلة احاطة
 نظرف بالمظروف قال
 العصام والجزازيان هذا
 التشبيه في جميع مواقع
 في انكر الرضى يحى في لغز
 الظرفية قوله ومنه اي
 من المعنى الجازي قوله
 على ضرب من الاستعارة
 بان يشبه اول اكون الشيء
 مستعلى عليه لشيء
 بظرفية شيء في تمكنه
 فيه فيدخل في جنسه
 حتى كانه صار لفظا

لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان (والتخصيص)
 اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرد واما اعتبار المكية نحو
 المال زيد او التملك نحو وهبت زيد او الاستحقاق نحو الجبل للفرس
 او النسب نحو الابن زيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن
 فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص
 كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه
 يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
 التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكريتين على
 انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في بساطتها (وفي هي
 للظرف) اي نظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا
 كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى * ولا صلبكم في جذوع النخل *
 فان التحقيق انها فيه للظرفية على ضرب من الاستعارة لتمكين المصلوب
 في الجذع تمكن المظروف في الظرف قيل انها فيه بمعنى على قال
 بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتغال والاستعلاء يصلح
 اني وعلى ومنه قوله تعالى * حتى اذا كنتم في الفلك * وقوله تعالى * فاذ
 استويت انت ومن معك على الفلك * قدمها على الكاف مع بساطته
 لانه لا يدخل على المضمر الاعلى قلة في المرفوع نحو ما تا كانت
 ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في (والكاف) هي
 (للمشبه) نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل
 على المضمر اصلا (وحنى) هو (للعناية) نحو اكلت السمكة حتى
 رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولما يكونه عاملا اصليا قدمه
 على رب (ورب) هو (للتقليل) اي لانشائه نحو رب رجل كريم لقيه
 ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب تال يلغنه القرآن
 قدمه على واول القسم ونأه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو
 ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر
 والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو القسم وتأوه) ولم يذكر بابه
 لما عرفت من ان مقصود بيان المامل للمعنى وانه داخل في الاصاق

ما امكن وهنا امكن بقاء
 الحرف على معناه بارتكاب
 التضمين فعند اليه مع
 شوعه في كلامهم قوله
 ولو سلم اي مجيئها بمعنى
 مع لقلته لم يذكره في الكلام
 حذف لا يتم المعنى بدونه
 الجاء اليه مجازية ركاة
 العبارة (حسن مصرى)
 قوله او بيان الفرق اي بين
 الحصرين ان كان المستناد
 من اللام غير المسند فمن ال
 وافرقت هو ان اللام الجارة
 تفيد حصر الحمد في الله
 تعالى وتعرف المسند
 اليه يفيد حصر الحمد
 في اختصاصه به تعالى
 وبين الحصرين تلازم
 فيقع احدهما تائيدا للآخر
 وفي شرح السيد خطبة
 الكشاف ما يفيد ان
 اختصاص الحمد به تعالى
 مستفاد من مجموع لامي
 التعريف والمالك حيث
 قال بلامي التعريف والمالك
 على اختصاص الحمد به
 تعالى وتحقيق هذا البحث
 يحتاج الى التطويل تركاه
 كون المذهب كليا والواو الحرف

في مكان والسرجه في مكان آخر بعيد منه فتحقيق المصاحبة بدون الالصاق بلا عكس

(حسن مصرى)

قوله لم يذكر كونها بمعنى مع فيه ان المصنف لم يذكر للحروف الا الاصلية لاسل المعاني وكونها بمعنى مع ليس اصليا فلا استقامة لقوله لم يذكر آه قوله كما ذكر في الامتحان قال فيه والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين معنى الضم وليس من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضى قال في المتوسط والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضفونها الى اموالكم فان قلت لاي شئ ارتكبت التاويل في الفعل بالتضمين دون الحرف واما المجمع مع قول الرضى ان اقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة فان هذا يرجع بقاء الفعل على معناه وجعل الـبـمـنى مع الجراب نارضى صرح في موضع آخر بل لاولى ٧

ابن كمال الكامل في الاصول اکتني بذکره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لاسنيقاء المعاني قدمها ليناسب معناها في الجملة (والى) هى (للا انتهاء) في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو * تموا الصيام الى الليل * بلا خلاف وفي غيرهما نحو فلي اليك اى منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونه بمعنى مع كقوله تعالى * ولانأكلوا اموالهم الى اموالكم * لان ذلك ممنوع بل الحق عند كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لغاباتها لمن ولم يذكر حتى معهما كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الاعلى المظهر فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها (وعن) هى (للبعد) لم يذكر البصريون لها معنى سواء ذكره الدماميني في شرح التسهيل (والمجاوزة) اى لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان بالوصول بلا زوال كما خذت منه العلم او بازوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكرها من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبار بنحو سقاء عن الغيبة اى بعده عنها بالارواء ويجوز بمن معنى سقاء من جهة الغيبة قال مولانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى (للاستعلاء) اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين تأن ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لمن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله * اذا رضيت على بنو قشير * اى عنى * امر الله ان يجيئ رضاهما (واللام) هى (للتعليل) اى لبيان علته شئ ذهنا كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لخافتك ولم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا * ومثل لدو الموت وابنا الخراب *

ر كما كته واخلاه فانه جعل
الفعل ماهية وصورة علم
قبل الحرف وشبه الفعل
سورة كذلك لا ماهية ومعنى
ان فعل سبيل فيما بعد وهذا
مما لا ينع في دفع المعارضة
ايضا حينئذ قوله ومنه اي
من الالصاق المجازي
القسم نحو اقسمت بك
وبحياتك قوله ولذا اي
ولكون التسمي دخلا تحت
الالصاق ام يذكر الباء
الداخلية عليه قوله وهو
اي الالصاق يستلزم
المصاحبة الى آخره فكما
وجد الالصاق وجد
المصاحبة ولا عكس كبا
كما في اشتريت الفرس
سرجه قال العصام فيه
تحت بلوزان يكون اشتراء
الفرس في مكان يقرب من
السرج ولا يصاحب
سرج الفرس في الاشتراء
ففي وجود الالصاق بدون
المصاحبة فلا يتم دعوى
الترام ورد البسوي
نه لما كان معنى مررت
يد التصديق مر روي
كان الذي يلايه

اي كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل
في الاسم ايضا) اي كالسماعي (على قسمين عامل في اسم واحد وعامل
في اسمين اعني المبتدأ والخبر في الاصل) اي قبل دخول العامل
(ويسمان بعد دخول العامل اسما وخبر له) اي يسمى الاول اسما
والثاني خبر له (والعامل في اسم واحد) قدمه ليكون معوله واحدا
ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسي
للاطراد له (حروف تجره) اي اسما واحدا اسما معا لئلا ياسب عملها اللفظي
عملها المعنوي في الاصل وللعمل عليه في غير (تسمى حروف الجر
وحروف الاضافة) لوجود هما في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل
او معناه الى الاسم او المأل به او حل عليه (وهي عشرون الباء) هو
(للالصاق) اي لافادة الصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقي نحو به
داء وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت بزيتي تصديق مر روي
بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر به وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملتصفا به حال الشراء ذكره في الامتحان (ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر
معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لبيان معانيه قدمه لتبسيطه
وكثرته في الاستعمال وعدم من خروجه عن كونه حروف الجر ولذا يكسر
دائما ليوافق عمله وبخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون الالبتداء والامر
ولذا لا يكسر في المضمر الا في باء المتكلم (ومن) هي (للابتداء)
في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفة كقوله تعالى
من اول يوم قبل علامته محمدا ابراهيم او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
نحو اعوذ بالله منه اي التجيء اليه منه فيه انه لا يخفى في نحو ومن
التفضيلية ذكركه في الامتحان (واجاب عنه بعض الكمل بان عدم
التمشي ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترفي الفضل منه اليه
واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فائد (ولما كان هذا المعنى
غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره

8 قد يحتاج اليد الفعل وشبهه وهو عناه 23 الى العمل في بعض العمولات وكل ما يحتاج اليه في العمل لا بد

في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التبيين الجمع بين
 الشبهين في امر من غير قصد الى الخلق الناقص بانكامل فيجوز في
 مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة
 فاذا قلنا ان يضرب فلان اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة
 المشابهة لامم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق
 به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق به ان ذكره في الانقسام
 ولذا اعاده مظهرا اولاه يراذ فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على
 ضرر بين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حفظ) ولا يمكن
 معنى يعرف بالقلب (وهو) اي اللفظي (على ضرر بين سمعي وقياسي
 فالسمعي) في الاصطلاح (هو الذي يتوقف اعماله) بخصوصه
 (على السماع) والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمه قاعدة
 كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره
 بحسب اللغة من سماعية صغته اذ قد يكون ما صغته سماعية قياسيا
 يذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سمي وانما قدمه
 على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراد المقصود
 معرفتها ليجري الاحكام عليها لثقتها وانحصارها بخلاف افراد
 القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف
 معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر
 وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان
 الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض العمولات الى حرف
 الجر وهو من تمام العامل لا الممول كما سمي فلا بد من معرفته قبلها
 لان قيل ان حرف الجر يحتاج اليه دائما اذ لا بد له من متعلق على ما
 سمي كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث
 الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يعلم مادته
 قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا
 ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اجر الاطراد واما تقديم
 سائر السمعي فلا اطراد لحرف الجر (وهو) اي السمعي (الضار)

من معرفته قبله عطف
 الجر لا بد من معرفته قبله
 فالصغرى والتخيير
 مذكوران والسمعي
 مطوية ثم ان الصغرى
 مسئلة اما الكبرى فيتوجه
 عليها المنع بان لا نسلم ان
 ما يحتاج اليه في العمل لا بد
 من معرفته قبل اذ يتوقف
 عليه العامل الا اذا كان
 جزأ منه والجواب عن المنع
 يتضح كون حرف الجر جزءا
 نقوله وهو من تمام العامل
 قيد في الكبرى المطوية به
 لا يتوجه عليها المنع
 المذكور واما دليل المعارضة
 فتقريبه هكذا الفعل
 وشبهه ومعناه يحتاج اليها
 حرف الجر دائما وكل
 ما يحتاج اليه الشيء لا بد
 من معرفته قبله يتبع الفعل
 وشبهه ومعناه لا بد من
 معرفته قبله والجواب عن
 هذا بالمعارضة بنوع الكبرى
 بالمنع السابق والجواب عنه
 لا يجري هنا اذ ثبت هذه
 الامور من تمام العامل الذي
 هو حرف الجر لا يحتاج

اليه الارتباط بها بل يتم دليل المعارضة هكذا ينبغي ان يقرر في

يصدق على الواحد
كاله شيرة معنى الاضمحلال
فيها لبس معناه فيما نحن
فيه فلا نقوبة

(حسن مصرى)

قوله بالقلب اى العقل
بجواز مرسل من اطلاق
اسم المحل واردة الحال
لان المدرك هو العقل قوله
فلا دور وجهه الدور
ان اعلم العامل السماعى
موقوف على السماع
وكونه عاملا متوقف
على العمل وحاصل دفع
الدوران وصف كونه عاملا
بطريق العرف واعماله
بطريق السماع من اهل
البلغة فاختلف جهته
التوقف حيث قل قوله ولا
يمكن ان يدكر الخ اذا لا يصح
ان يقال كل حرف يجر
كما يقال كل فعل يرفع مثلا
يل يقال هذا يعمل كذا
وهذا يعمل كذا ولبس لك
ان تجازوا وما سمعت من
العرب مثلا قولنا الباء
تجر ولم تجزم وان تصب
فخصر فيما سمع من العرب
حيث قل قوله فان قيل
معارضة للدليل المنج

او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب
(كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال) قدم الاول
لاختصاصه به بخلاف لثاني فانه يوجد في الاسم ايضا وان الاحتياج
الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال
فانه المتبادر فلان اشتد الحاجة الى حرف الحال (يتمثل الحال والاستقبال)
قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني (نحو يضرب
وعند دخولهما) اى دخول احدهما (عليه ينتص بالاستقبال او الحال
محموس يضرب وما يضرب وللبسارة الفهم فيهما عند التجرد عن
القرائن) حالية او مقالية وهى حرف الاستقبال في المضارع وامس
في الاسم وحرف الحال والآن وعدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء
مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فوقوع
كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما التحقيق فجزء اول منها
(نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب) فانها في الاول مرصبة
وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور
المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول لام الابتداء
عليهما نحو ان زيدا ضارب او يضرب فهذه المشابهة) اى المشابهة
لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى نطق المضارع) اى تبعيته للاسم
فيما (اى فى شئ) (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ
(الاعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العمالية وعدم
الامتناع عنها لفظا وتعديرا ويقال له البناء لاثرا العامل كما لا يخفى
كما يقتضى نطق اسم للفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل
ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الذي بينه
وبين اسم الجنس ونظر المصنف رحمه الله ادق وبالقبول احق لانها
لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهاة كل منهما تامة كما اعترفوا في بيان
وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان
بمعنى الماضى لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها
وضعت في كلاً الجانبين ولانه حيث لا يظهر من هذا الشبه اثر

تقدم حرف الجر على الامور المذكورة واعلم ان تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر لا يجر

وقولهم محلاة باللام مجاز
 عن الجنس اى فيبطل
 معنى الجمعية كقوله تعالى
 (لتحل لك النساء من بعد)
 وهى تشمل الواحدة
 فصاعدا وكقولهم فلان
 يركب الخيل ويلبس الثياب
 البيض والمراد الجنس
 للقطع بان لبس القصد
 الى عهد ولاستغراق
 فلو حلفه لايتزوج النساء
 ولا يشترى العبيد
 اولا يكلم الناس بحت
 بالواحد الا ان نوى العموم
 فيثبت لا يثبت قط
 ويصدق ديانته وقضاء لانه
 نوى حقيقة كلامه واليمين
 تتحقق لان عدم تزوج
 جميع النساء متصور وعن
 بعضهم انه لا يصدق
 قضاء لانه نوى حقيقة
 لا ثبت الابائية فصار
 كانه نوى المجاز لبس على
 الاطلاق بل كونه مجازا
 عن الجنس في صورة لبس
 فيها العهد ولا استغراق
 انتهى وبما ذكر يعلم
 ان تفسير الجمع بالمفرد لبس
 يفتدى بل فاسد وكذا التقوية
 بمسئلة اليمين لان اللام

(فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة كما في صورة دخول اللام عليه فانه
 حينئذ فعل معنى كاسمى (لفظا ومعنى واستعمالا) الشبه (الاول)
 وهو الشبه لفظا (فلوازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل
 (في الحركات) اى في مطلقها وافق في نوعها اولا (والسكنات) في
 عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بانظر الى الافراد والمشاكلة (قال
 المصنف رحمه الله واما التفسير بالمفرد لا ضحلال الجمعية باللام فلبس
 بمفيدة هنا اذ لبس معنى الاضحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى
 يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما
 نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى في ان يعتبر كل فرد منه كان لبس
 معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومد حرج ويد حرج) مثل بمثلين
 من الاصليين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى
 المضارع واسم الفاعل (اشيوع) والانتشار بين المعانى والاحتمال لها
 على سبيل البدل عدل عن العموم الشايخ في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة
 في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصریح به اولى (والخصوص
 فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع)
 بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) اما قال
 حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه
 اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتشبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
 عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة
 المستلزم اعتبار كون المدخول عاينه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه
 لبس باسم فاعل فضلا عن المشابهة بل فعل في المعنى والتحقق
 على ما هو رأى الجمهور كما سيجى (واما لم يقل اولا حرف التعريف
 لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد (ثم ان في اختيار اللام اشارة
 الى ان الاختلاف الجارى في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما
 جار في الموصول ايضا كما صرح به القاضل العصام وان المختار عنده
 مذهب سبويه كما في حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يثبت زيد او عمرا
 وغيرهما (والضارب) فانه يثبت بمعين سواء كان اللام حرف التعريف

فيها الجنس لان الاستغراق لان النهى للجمع وتزوج جميع نساء

٩ فباع القوم ذوابهم يفهم منه ان كل واحد من القوم ^{٢٠} باع قومه

فالمقتضى في التحقيق هو المعاني كما يشهده قوله فانها الخ وقوله وهى تقتضى الى آخره لاتواردها لكن اضافته اليها اشارة الى ان اقتضاءه اياه بسبب نواردها عليهما (فانها) اى المعاني المختلفة (امور خفية تستدعى اعلام) اى كل امر فيها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قديع من ظهورها مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فعلمية كما يجيئ فى الباب الثالث (تعرف مثلا اذا قلنا صرّب زيد غلام عمرو فضرّب اوجب كون آخر زيد مضموما و آخر غلام مقفول بواسطة ورود القاعلية) اى بواسطة القاعلية الواردة (على زيد) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوب اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل بمحصل المعانى الخفية فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب اعلام هى الاعراب) فالعامل بمحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلامتها انما هو اعتبار النحويين (واما فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة وجعلها النحويون كأنها هى الموجودة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل آلة بنى على التنزيل ايضا (اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتفديرى وهو لبس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجيئ التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لاني سائر الافعال وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء (وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد المشاكلة اول التنبيه على تنوع المضارع كما نجد المطلق والمستغرق الى غير ذلك اول النظر الى الافراد

من الدواب فيجزان بكون واحد دواب متعددة واواحد دابة فقط (حسن مصرى) ٧ قوله البكل الافرادى اى الاحاطة بالافراد على صييل الافراد لا الاجتماع على الصحيح قال فى التلويح الصحيح ان الحكم فى الجمع المعرفة الغير المحصور انما هو على الاحاد دون الجمع بشهادة الاستقراء والاستعمال وقال مولى خسرو فى مرآة الاصول الاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد فى الخارج خصوصا فى الجمع فان الجملة قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هى هى وقد تمسك ابو بكر رضى الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخلافة وقال الانصار فانا امير ومنكم امير بقوله عليه السلام الأئمة من قريش ولم يذكره احد فعمل محل الاجماع وايضا التفقوا على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويخصص الى الثلثة لانها ادناه فالخصيص الى ما دونها ٣ فانه

وهو دليل العموم ويخصص الى الثلثة لانها ادناه فالخصيص الى ما دونها ٣ فانه

لشيء (حسن مصرى)
قوله الدور وجهه انه لما
جعل قيدا في تعريف
العامل توقف معرفة
العامل عليه وقد اخذ
العامل في تعريف الاعراب
فلزم توقف الاعراب على
العامل والعامل على
الاعراب فقوله لذكركه
الضمير يعود للمصنف
والضمير في تعريفه يرجع
للاعراب اى لذكر
المصنف العامل في تعريف
الاعراب حيث قال فيما
حياتي الاعراب شيء جاء
من العامل يختلف به آخر
العرب حيث اخذ قوله اى
كل الخ لئلا مبتدأ وقوله وارد
خبر والمقصود افادته كل
واحد من هذه المعاني
الثلاثة يتوارد على كل اسم
لانها موزعة على
الاسماء كما يفيد ظاهرا
مقابل الجمع بالجمع من
الانقسام على الاحاد
فان ما ذكره لا يقتضى
ان يلزم في مقابلة كل واحد
واحد لان انقسام الاحاد
على الاحاد كما يجوز على

(على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المحصوص وزيادة
على قول بعضهم ان لا يقتضى بقاء المتكلم في مثل غلامى فانه يوجب
بواسطة المجازة اتصال كون آخر الغلام مكسورا لکن الكسر ليس
باعراب فيخرج به (فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة
التامة المقضية للاعراب على ما سبقه فيخرج بقاء المتكلم بها فانه وان كان
موجب الكسنة ليس بهذه الوساطة) قلت كون المراد بها ما ذكرنا فافهم
من الاعراب واولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور اذ كره العامل
في تعريفه فيما به الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين
صورة حاصلة وتميزها بما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص
القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا
اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
كما صرح به في الامتحان وتقتضى الفرق بين الاسمى واللفظي مذكور
فيه ايضا وفتك الله تعالى لمطالعته (والمراد بالواسطة مقتضى) بالكسر
(الاعراب) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل
على الاصل من الحروف الجارة الزئمة ومثل رب والمضاف بالاضافة
اللقطية وان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع
فيكون تعريفا للعامل الاصلى فلزم كون ذكرها فيما سياتى استطرادا
مع كونه من مقاصد الفن ولزاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه
لاصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف اليبضاوى لحرف الجر
ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبته بان اخرجها عن التعريف
وادخلها في التقسيم كما يحى هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث
المجرورات في الامتحان (ومو) اى مقتضى الاعراب (في الاسماء) حال
من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او طرفه له
وهو اظهر (توارد المعاني المختلفة عليها) اى كل واحد من الفاعلية
والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء
بناء على ان الجمع اذا قول بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد

السواء يجوز ان يكون على التفاوت
الاسماء كما يفيد ظاهرا
مقابل الجمع بالجمع من
الانقسام على الاحاد
فان ما ذكره لا يقتضى
ان يلزم في مقابلة كل واحد
واحد لان انقسام الاحاد
على الاحاد كما يجوز على
لاول المعرف
ان يكون
لاول المعرف
ان يكون
لاول المعرف
ان يكون

ويعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابداء بخصوص
 ملحوظ من حيث هو كما تدبين السير والبصرة وان لم يفد حالهما ولذا
 لا يصلح ان يحكم عليه به واذالو حفظ ذلك ابتداء قصدا صار معنى
 مستقلا بلا فوهو مية قايلا للحكم عليه ومعنى الابتداء بقول ابداء سيرى
 من البصرة وقع في يوم كذا فلما لم يزل كونه معنى الحروف ملحوظ في ضمن
 معنى الاسم والفعل من غير قصد لم يذكر التعليل للاحظ معناه قصدا
 ومعنى الحروف هنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى
 في غيره لكن المالم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضا
 وظهر المراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت
 ان اريد بالدلالة المطابقة لم دخول الفعل في التعريف لدلالته على
 الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجموع غير مستقل لادبي دلالاته
 عليه من ذكر الفاعل كايته الشريف قدس سره وان اريد التضمنية
 زاد لاسناد عدم صدقه على الحرف لعدم دلالاته على معنى تضمني غير
 مستقل مع صدقه على الفعل لدلالاته على معنى تضمني غير مستقل وهو
 النسبة الى فاعل معين وان اريد الاسم لزم ما لزم في المطابقة (قلت المراد
 الاسم ولفظ فقد مقدر ولكن لاقرينة ظاهرة ندل عليه كما صرح
 في الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد وجود الاعتراض لا يكون
 قرينة (وبعضه حال كرف الجرو بعضه غير حال كهل وقد تم) اعلم
 اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل)
 الذي هو المتصور قد تم للتراسخ الزماني او الزماني الظاهر الاضمار مع ان الظاهر
 لسبق المرجع بعده لفظا وللتنبه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق
 عليه وبالثاني المفهوم وما قبل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي
 عين الاولى فلها على الاطلاق بل اذ لم يوجد صار فوهي اوجد
 لما عرفت (هو ما) اي شئ لفظا او غيره (اوجب بواسطة) بالتميز زيادة
 على قول الجمهور ولا بد منها والا ينقض التعريف بها لانها موجبة
 ايضا كما يظهر من كلامه لكن يجابها البس بسبب الواسطة (كون)
 بالنسب (آخر الكلمة) فعلا او اسما حقيقة او حكما معرفة او بنية

بالخصوص باعتبار الطبيعة
 النوعية دون الصنفية
 الاستفادة من انضائه
 المختصة به عقلا
 يقيد الخبر فاهرا والمراد
 والظرفية النوعية الكلمة
 وبالصنفية الاسم اي
 يلاحظها وهذا جواب
 اسأل مقدر كانه قيل
 لكم باختصاص الاسناد
 الى الاسم غير مقدر ان
 الضرورة كناية في امره
 فلاحاجة الى الخبر عنه
 لكونه لغوا فاجاب بقوله
 والحكم عليه ان قال بعض
 من حشى العصام ان
 ما ذكره وهذا من نحو هذا
 الكلام ليس بشئ بل لا معنى
 لكون الشئ مستندا اليه
 او كون الكلمة مستندا اليها
 من خواص الاسم كالانحرف
 على اهل البصرة بل الضمير
 راجع الى الاسم قطعه والمعنى
 والاسناد الى الاسم من
 اخصاصه او كونه مستندا اليه
 من خواصه لانك ان هذا
 الكلام مفيد يدعى باسمه
 لهذا الحكم وعدم افادته
 فهو عن معنى التسمية

فمورد عن معنى التسمية ان وقع كون الاسم مستندا اليه كون الاسناد اليه على

قوله معلوم لانه لا يوجد في غيره ضرورة ١٧٠ ظالمكم باختصاصه فلو دل ذلك حال فلا يفيد الخبر قوله وان

زيد عليه اللام للفرق بينها وبين هزمة الاستفهام ولا ما ذهب اليه
التحليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق
المستقل المفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم
ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى الترامي
بمجازي له والحقيقة اولى واظهر صل عنه الى قوله (وكونه مبتداً وفاعلاً)
وانما يقال كونه مسنداً اليه مع كونه اشتمل واخصرتنيها على ان الاصل
في المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى
ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى
الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلاً فلا يفيد الخبر
بانه من حواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم
بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم
باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فيجئئذ لا يلزم المحذوران وانما يلزم
لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون الشيء مبتداً وفاعلاً
وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء
والمسند اليه مبتدأ وفاعلاً لا يكون الا ذاتاً فلو كان مسنداً اليه بان كان
مبتدأ وفاعلاً يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه
الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسنداً
ولامسنداً اليه كما يحى فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافاً)
اي كون الشيء مضافاً وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقتها
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية
فتختص بما يختص هي به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) على ما سبق
في بحث العامل القياسي (وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام
غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح (مادل على معنى
غير مستقل بالفهم) ولا مفسود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم)
حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلاً

وبقبح الهمزة عطف على
قوله ان الاختصاص اي
وعلى تقدير عود الضمير
الاسم يلزم ايضاً الدور
وقوله معرفته اي معرفة
كونه مبتداً وفاعلاً
قوله بانه اي الضمير في كونه
قوله المحذوران اي عدم
الافادة ولزوم الدور قوله
خصوصه النوعي وهو
الاسمية لان الاسم نوع
من الكلمة واعلم ان اصل
هذا الكلام ما ذكره شرح
الكافية عند قول ابن
الحاجب والاسناد اليه
فقال الجامي والمراد به كون
الشيء مسنداً اليه فقال الوافي
توجيهه جعل الضمير
علماً على شيء مع كون
المتبادر من سوق عبارة
المصنف ان ضمير اليه
في الاستناد اليه راجع الى
الاسم اذ لم يذكر بوجه من
الوجوه المتقدمة في المرجع
شيء سواه لانه لو رجع الى
الاسم ليجلوا الحكم عن
القائمة وايضاً لا يصح كون
الاسم مسنداً اليه علامة

يعرف بهما الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم فيلزم الدور وقال الغاضل الهندي

ان اللفظ متى قصد به نفسه صار علما لنفسه (حسن مصرى)
 قوله بان هذا منقوض اعلم ان تقرير الدليل هكذا حرف الجر لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم وكل ما كان كذلك فهو يختص بالاسم النتيجة حرف الجر يختص بالاسم فاشار للصغرى بقوله لانه للافضاء وطوى الكبرى وذكر النتيجة وهى قوله فلا يدخل الاياهما اه لان قوله فلا يدخل الخ معناه هو يختص بهما فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بان يقال لانسلم ان كل ما كان لافضاء معنى الفعل الى الاسم يختص به بسند لم لا يجوز ان يفضى معنى الفعل ولا يختص كالهزمة والتضعيف فهذه ناقض تفصيلي لوروده على مقدمة معينة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بان هذا المشار اليه الدليل الذى ذكر صغراه وطوى كبراه وقوله منقوض اى يمنع الكبرى نقضا تفصيليا وقوله بالهزمة والتضعيف بيان لسند النقض (حسن مصرى)

وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لاللتأ كيد والمراد به ماسوى الترخم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يثنيهما كما اسثنى البيضاوى لانهما فى غيبة النكرة لا يردان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتكن مدخوله اى لتقرر واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتكبر المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجى وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون جمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابله فى جمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد فى جمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب وانكر ازان محشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل اوشبهه الى الاسم او المأول به فلا يدخل الاياهما وورد بان هذا منقوض بالهزمة والتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجهها للاختصاص وكونهما جزءا من حروف المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجى والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف رحمه الله تعالى فى وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء لبس الا كما صرح فى الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد ثبت فى الامتحان انه لا يكون قرينة للبس ثم ان فى هذا اشارة الى ان المختار هذه ما ذهب اليه سببوه من ان حرف التعريف وهو اللام وحده زيد عليه هزمة الوصل لتعذر الابتداء بالسالكين لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهزمة وحدها

نقضا تفصيليا وقوله بالهزمة والتضعيف بيان لسند النقض (حسن مصرى)

٣ وبقربته نفي الوجود في الغير اذ الابعاد فيه

فيكون معنى لا يوجد في غيره اي يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا توضيح ما ذكره ثم قال بعده مشير للاعتراض على عبد الغفور فن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص لم يتدبر اوندبر فليشد كالحق مع عبد الغفور لان الاختصاص ثبوت الشيء للشيء وانتفاءه بعماده فهو امر مركب من الامرين وهما الثبوت والانتفاء واپس احدهما فيدال الآخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النفي للقيودون المقيد وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذ الاختصاص في كل منهما (حسن صري)

رأى الرضي اوالوصف اوالبيان تأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حاشية الكشاف ان امثالها اذا اراد بها انفسها قدر تزايد في آخرها الهزئة كما تزايد اذا جعلت اسماء وقد لا تزايد فاحفظه (كله عامل على ماسبي) في بحث العامل القباسي (واسم) مأخوذ من العمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلاف فهما (وهوما) اي كلمة بقرينة جعله فسميها (دل على معنى) وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الموضوعية او اكتفي بما ذكره في تعريف الفعل (ولما كان كون المعنى في نفسه اوفى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله (مستقل بالفهم) اي بالمفهومية تصرح بما المقصود وايضا حال المراد يعني بفهم ذلك المعنى من غير حاجته الى تعقل متعلقه بخصوصه اوفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجته الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجي (غير معتزن) وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل اي في الفهم محمول عليه (باحد الازمنة الثلاثة) والنظائر المناسب للمسبق ان يقول غير دال بهيته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيته على احد الازمنة لكن بانه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصحح الفاضل الجلي عبارة ابن الحاجب بهي ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند عدم فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن في الواقع لكونه غير معتزن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس اوفى الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل به ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكره في الفعل (دخول التنوين

نظائر من تخصيص ومثل لفظ ومن علامه لان العبادسة كوزن

لنفسه اذ ٧

لفظ من التنوين
ما يخص القديم
وتعني الاول بقية
والقديم على غير لفظ
لفظ من التنوين

او للقصر كذا قال عبد
الغفور ورده العصام
بقوله ولبس التقديم للحصر
والالغاء ووجهه ان خاصة
الشيء ما يوجد فيه ولا
يوجد في غيره. وهذا
بعبارة معنى الحصر لانه
اثبات الحكم للمذكور
وتفيه عماده و قد يجاب
بان التخصيص بالنسبة
الى ذات الشيء والحصر
بالنسبة الى اعتقاد
المخاطب فرجع كل
منهما غير الآخر فالغفور
(حسن مصرى)

قوله وخاصة الشيء
ما يختص الخ كذا عرفها
الجامي قال عبد الغفور
ولا يوجد في غيره تفسير
لما يتضمنه يختص من
جزءه السابى وذلك لان
معنى يختص به انه يوجد
فيه ولا يوجد في غيره
فلم يكتب بقوله يختص به
اهتماما بالجزء السابى
(قال العصام انه تفسير
لكل من جزئى يختص
لان النسبى في قوله ولا
يوجد في غيره متوجه

خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قداى بعض خواص الفعل لا كلها
دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو
لعطف الجزئى على الجزئى فانه عطف قبل الحكم او على ان حق المبتدأ
التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما
اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعض
والافلا دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة بل على بعضية
كل منه على تقدير كون من للتبعض وحده وهى ليست بمرادة
لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل
عليها ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول
المجموع بعض منها لانها لم يذكر هنا كناء التانيث الساكنة
والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيدي (وهى جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهى اما شاملة لجميع
افراد او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثانى والحد لا يكون
الاشمالا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز
مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الجملة فيها ذكره
فى الامتحان وجه الاختصاص كونها تهققى الحدث الفعلى او ثقليله او
توقعه وتقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل
(فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص به لزم الدور (قلت ذلك معلوم بالاستقراء لان الاختصاص
فلا دور فافهم (والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف)
ويسميان حرفى التنفيس لكنهما فى الثانى زائد (وجه الاختصاص كونهما
التخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه
لتعليق الشئ بالحدث الفعلى (ولم ولما) لانهما لتنى الحدث الفعلى
(ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلى (ولا النهى) لانه لطلب تركه
ولا ينصوركى منها الا فى الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا
يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو

الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود وتفيه فى الغير ٣ - رأى

في قوله تعالى
 والذين آمنوا
 واتبعتهم
 اهلهم
 من قبلهم
 الا
 من كان
 كافرا
 او
 مشركا
 او
 مذبذباً
 بينين
 ١٢

٦ فعل او غيرها فهم منه
 في عرف اللغة ان ذلك
 النشي موصوف بتلك
 الصفة حال تعلق ذلك
 المعنى به لا بسببه مثلا
 اذا قلت جاءني رجل
 راكب بوهم ظاهر الكلام
 بحسب اللغة ان اتصافه
 بالركوب سابق على المجيء
 وانما قال بوهم مع ان
 القاعدة تقتضيه اقتضاه
 ينسأ لظهور المراد هنا
 فاننا علم قطعان انصاف
 الكلمة بالافراد والتوكيد
 انما هو بعد الوضع لا قبله
 قال العصام ولا يخفى
 عليك ان مثل هذا
 الابهام لازم من تعلق
 الوضع بالمعنى لانه يوجب
 ان يكون الوضع للمتصف
 بالمقصودية بشي مع ان
 المقصودية بعد الوضع
 بل بعد الاستعمال فيه
 (حسن مصرى)
 ٩ حيث قال انه كيفية
 تعرض للصوت بهما
 يمتاز عن مثله في الحدة
 والثقل تمييزا في المسموع
 سهر

فتدبير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام
 لانه لفظها حتى يكون التدبير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي
 (بهيتته وضعا) اى دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية احوال كونه
 موضوعا او وضعيا (على احد الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال
 والاستقبال بان وضع هيتته الافرادية له بوضع نوعى كما وضع مادته
 للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالاته عليه بنفسه بهذا الوضع
 كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم
 دلالاته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان
 اصلا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيتته كأمس
 وغدا والآن وكذا الصبوح والغروب وكذا يخرج اسماء الافعال واسما
 الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه
 وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة
 (فان قيل ان قولهم ان كلامنا اسمى الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
 وبجاز في الاستقبال بالاتفاق بشعر كون هيتته موضوعة للزمان
 فينتقض التعريف به منعا) قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه
 حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا لزمان ولا يخرج
 الافعال المتسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها
 في الاصل عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيتته
 للزمان كما لا يخفى على من له الاذعان (فان قيل ان المضارع لكونه دالا
 على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جما
 قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشراك انما نشأ
 في الاستعمال ولو سلم الاشتراك في نفسه فالخروج ممنوع لان الدال على
 الاثني دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن
 مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال
 اصلا (ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع
 المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات
 وانفع في نفسه لافادته التمييز الذاتى ولذا قدم قال (ومن خواصه)
 سهر

(مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ٣ ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد ولبس الامر كذلك فان انصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجاوز كارتكب في مثل من قتل قتيلًا وذا لما لا يجوز في التعريف قلت لانجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع وانصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع ولبس كذلك نعم للوضع تقسيم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حقيقة المصنف رحمه الله فبما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج بهذا المركب كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصرى بماله معنى بدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه بعد لفظا واحدا (فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها اجما) قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رحمه الله كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله عليه السلام ماله معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثة فعل) سمي باسم مداره النضمن وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كلمة عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به (وهو) اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهرا عبارة القوم وهي الافتزان باحد الازمنة الثلاثة غير مفيد لذلك بل مفيدا افتزان لفظه مع انه لبس كذلك ولذا احتج الى التأويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيدا افتزان المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى النضمن الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال (مادل) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه

لم يفهم منه بل هو يحصل في بعض افرادهما والمتمم في المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق (حسن مصرى)

قوله فيما علقه على الامتحان قال هنالك مثل من قتل قتيلًا فان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحي مجاز باعتبار الكون فان لم يفهم هذا لدقته فاجعل القتل مجازا كما فعله شراح الحديث وفس على هذا ويعطف المعطوف اقول في ظني ان ابن السبكي في عروس الافراح جعل الحديث حقيقة بنحو ما قبل هنا فلبس مما تفرد به الامتحان (حسن مصرى)

قوله يوهم وذلك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدر يا اما في صيغة ٦

هذا اللفظ مشتق من كذا

هو الاصغر قال التفتازاني

في النورج الاشتقاق يعتبر

تارة باعتبار العلم فيقال هو

ان تجويز اللفظين تناسباً

في اصل المعنى والتركيب

فيرد احد هما الى الآخر

فالردود مشتق والردود

اليه مشتق منه وتارة

باعتبار العمل فيقال هو

ان تأخذ من اللفظ

ما يناسبه من الحروف

الاصلية وترتيبها فيجعله

والاعلى معنى يناسب

معناه فالماخوذ المشتق

والماخوذ منه هو المشتق

منه فواقع في عبارة بعض

المحققين من ان الاشتقاق

هو رد كلمة الى اخرى

لتناسبهما في اللفظ تفسير

للاشتقاق باعتبار العلم

(حسن مصرى)

٩ قوله وهو اشتقاق بهيد

وذلك لان تناسب ههنا

بين المشتق والمشتق منه

ليس الا باعتبار التأثير

المخصوص الذى هو لازم

معنى الجرح اى التأثير

الذى يصحبه الام ولبس

مداولا مطابقا للمشتق

ولا نضجنا واذ لك ظاهر ٧

وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى هونعين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبة فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان
(هدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء بآياه وليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بل لتكلف قوله للعالم به اى بالتعيين
زانها على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال
وسائر المشتقات والمصدر والنسب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية
كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا المهملات كالديز
والميز ومقتضبات الطبع كاح والمحرفات عن الوضع غلطاً كالمشوم
المحرف عن المشوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به
بتوهم انه مجعول له (ويبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة
وفهم معناه لاقى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا للواضع (واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا) نعم قد يقال
ان المجاز موضوع بالتويع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله
في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لاوضع
(ولو قيل نسميه وضعا فلما شاح في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يخص الحقيقة والاستعمال بعهما والمجاز والكناية (لمعنى) هو في الاصل
مصدر ميمي ثم نقل ابتدائه او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء
او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كرمى ثم
خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن
لانظير لتخفيفه (خرج به حروف الهجاء الموضوعه لغرض التركيب لآبازاء
المعنى) ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه تصرح بمعاملم
الترام لان دلالة الالتزام مبهورة في التعريف فعملى هذا يراد عليه انه يلزم
ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها الترابية ايضا بل دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها المذكور في مفهومه كما سبق وللصنف رجه الله
في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه
لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال

استعارة تسمية لان المعنى
الحقيقي للظرفية متفق
هنا اذ لا تحيز للظروف
ولا احتواء للظرف ثم تلك
النسبة الواقعة بين ادال
والمداول يجوز اعتبارها
من اى طرف فيصح جعل
كل واحد منهما ظرفا
ومظروفا بالاعتبارين فتارة
يجعلون الالفاظ مظروفة
في المعاني وتارة يعكسوا
ولا يحج في شئ من ذلك
فراد الشارح بالتوسع ما
ذكرناه من التجوز
(حسن مصرى)

قوله مأخوذان اى مشتقان
منه قال الامام الرازى
الاشتقاق على نوعين
اصغر واكبر فالاصغر
كاشتقاق صبغ الماضى
والمضارع واسم الفاعل
والمفعول وغير ذلك من
المصدر والاكبر تغليب
اللفظ المركب من
الحروف الى انقلابه
المحتملة مثلا لفظ المركب
من الحرفين كاليم والنون
يقبل انقلابا بين يمين
والمركب من ثثة احرف
يقبل ستة انقلابات مثل
المركب من الكاف واللام
والميم كلهم كل لكم ملك ملكان ٩

على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف ارادان ان يقسم
الكلمة اولا معرفتها ولكل قسم من اقسامها وبين كون كل منها
تاملا كلا او بعضا في اثانته ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم)
بخطاب عام (اولا) اى قبل الشروع في المقصود في الصحاح
والقاموس اذا جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقبته عاما اول واذا
لم تجعله صفة صرفته تقول لقبته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا
العام وفي الثانى قبل هذا العام (ان الكلمة) لامها الجنس من حيث وجوده
في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأى
العض والتعريف تبعى فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو
اذ التقسيم كان تعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام
في اوائل شرحه للكافية (وتأوها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لان من حيث هو هو ولا من
حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلام يسكون
اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق
يعيد ٩ (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرى وفى
العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج (وهو عريفه
المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ
على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد مما
فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما
لا يخفى كذا فى الامتحان (خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب) عرفه باللام للتنبص على الجنسية والماهية
ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول
ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه
يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد (والوضع المطلق
تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول ففهم الثانى ولو بغيره للعالم به) (والوضع
اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع ولكن يرد
 ان الموضوع له في الكتابة لا يقصد لذاته بل الانتقال الى المسكن عنه واما
 في التضمن فالمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصودان لذاتهما او فرض
 انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يرا د بلفظ واحد في اطلاق
 واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به
 في شرح الفرايد والعلامة التفاسراني في التلويح فلا صحة لسكونه كناية
 فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما رزم في الكناية قوله ومن غير
 تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفاً حتى يرد اليراد المذكور (الباب الاول)
 الذي عهد جزأ من الرسالة لفظاً او معنى كائن (في بيان احوال
 العامل) ومسوق له وجعل المعاني ظروف الالفاظ بتقدير البيان توسع
 شايح باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها احاطة
 الظرف بمظروفه كجمل الالفاظ ظروف الالفاظ حيث قالوا انها قوال المعاني
 باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزادتها وتقص بقصانها وقيل يصح
 هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محالاً للالفاظ توسعاً
 بحيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز
 ان الموضوع له بمنزلة محل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقراً في محله
 ومجاوزاً عنه في حالة واحدة اوفى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية
 الشئ لنفسه والتحصي كالمحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات
 هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل
 في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد والتعليل
 على ما قيل حتى قيل ان في هذا ايضا التعليل كما في قوله تعالى * فذئكن الذي
 لمتنى فيه فيقدر متعلق يصح ان يكون معلولاً لما بعدها فلا حاجة حينئذ
 الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا اسائر العبارات المعنوية بها
 الباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر
 تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين واشرقه لسكونه مؤثراً بخلاف
 المعمول فانه متأثر ولو كان البحث عن احوال العامل موقوفاً على معرفته
 ومعرفته اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة

قوله اى الذى عهد اشارة
 الى ان ال العهد ان ذكرى
 تتقدم مدخولها في قوله
 فوجب ترتيبها على ثلثة
 ابواب (حسن مصرى)
 قوله ومسوق له عطف
 دلى قوله كأن وعرضه ان
 لفظه في كايصح ان تكون
 للظرفية تدرك ان يصح
 ان تكون لتعليل بمعنى
 اللام فيقدر ما يناسبها
 كسوق ونحوه فلا يحتاج
 للأن وبيل المذكور على
 تدبر الظرفية كما سيصرح
 بذلك آخر او بهذا تعلم
 الاولى او مسوق او بدل
 الواو لان هذا اشارة
 لنوع آخر من التقدير
 فى المتعلق بخلاف عليه
 المعنى والعطف بالواو
 بوجه خلافه
 (حسن مصرى)

قوله توسع شايح لان النسبة
 التي بين المعاني والالفاظ
 اعنى الدالية والمداولية
 مشبهة بالنسبة التي بين
 الظرف والمظروف وكما
 في مستهله فيها مجازاً
 بتشبيه الارتباط الواقع
 بين الال والمدلول
 بالارتباط بين الظرف
 والظروف ذهى ٧

مختصرة او فهذه المعاني
معان مختصرة او فهذه
الالفاظ دوال معان
مختصرة او فماني هذه
الالفاظ معان مختصرة
او فهذه المعاني مدلولات
الفاظ مختصرة او دوال
هذه المعاني الفاظ
مختصرة او فهذه الالفاظ
معان مختصرة او فهذه
المعاني الفاظ مختصرة
(فتح الاسرار)

كزبد في جاء في القوم
خلا زيدا فان خلا لازم
لا ينصب المفعول به بلا
حرف الجر والحذف في
مثله غير قياس فضمن
معنى جاوز فلو كان معناه
كاذكره يلزم جعل
المفعول به القوي معولا
لعامل لامن غير تقدير سلا
لان في الجنس وسي بمعنى
المثل اسمها مضاف الى
المستثنى وهو هنا
اذا المضاف الى كان فينشد
ما زلدة اولى ما وهى نكرة
غير موصوفة وما بعدها
بدل منها وعلى كلا
التقديرين خبره محذوف

سبيل النبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه (اي الاعراب) انما افسره به لانه
على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذي هو الحدث
وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في
الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء
بشأنها المقتضى لبيان كل منها في باب على حدة (فوجب ترتيبها) اي جعل
الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمن هذا اذا حمل
على المعنى اللغوي وهو جعل الشيء متصفا بالتوب وهو الثبوت وان حمل
على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له
من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمن معنى
الفصم والاشتغال اي فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتتة على ثلاثة
ابواب وقصرها واشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال
الفاضل العصام اختلفوا في حقيقته فقل انه حذف متعلق ما هو اجنبي
عن العامل المذكور واورد عليه انه حيثنذ هو الحذف فلا معنى للتسمية
بالتضمن ودفع بانه لا بعد في تسمية قسم منه شايح في كلامهم باسم خاص
وقبل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان معنى الممكني به
فدلا يقصد ثبوته وفي التضمن لابد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه
لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنانيات شي لا يجب في جنسها
ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد
بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه
ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بد كرتعلقه ورد بانه يلزم
حينئذ جعل المتعلق معولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن
عامل آخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه
من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته
اي تحققته في نفس الامر هذا الراد انما يريد بناء على ما ذهب اليه بعض
المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ايسر بشرط
فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
لا تحققه وما هيلى ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه

الصلوة كأنه صلى محمد
والمرور كأن يزيد ولا حاجة
إلى تقدير نازلة فالحمد لله
ملهم العوالم والبالمرجع
والمأب (فتح الاسرار)

٧ رسالة قال في القاموس
الارسل التسليط والاسم
الرسالة بالفتح والكسر
انتهى ثم نقلت في العرف
ابتداء او بعد نقله الى معنى
المراسل الى طائفة من
الالفاظ والمعاني متضمنة
مشتملة على مباحث علمية
لوجود معنى الارسل
والابصال فيها فالامور
التي اشير اليها بهذه اما
الفاظ او معان وعلى كل
تقدير يجوز ان يراد بالرسالة
الالفاظ او المعاني فان اريد
بالامور الالفاظ وبالرسالة
كذلك لو اريد بهما المعاني
فاللجل ظاهر وان اريد
باحدهما الالفاظ وبالآخر
المعاني فلا بد من تقدير
مضاف في جانب المبدأ
او الخبر والثاني اولي لكونه
بعدا للاحتياج او من اجل
الاسناد على المجاز العقلي
لان بين الدال والمدلول
مناسبة تامة يمكن بها ادعاء
اتحادهما فالوجه ثمانية ٢

انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (وآ له) اي اتباعه
صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها اولتركة عليه السلام في تعليم كيفية
الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوية عطف على الحمدية بجامع
ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء
معنى (اجمعين) ناكيد الال لادفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل
الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعده) اي بعد
القراغ من البسملة والحمد لله والصلوة والواو اما ابتدائية فائمة مقام
اما او عاطفة له مع سياقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة
على القصة (فهذه) لفاء جواب اما المقدره او الموهومة اجراها
بجري المحققة (رسالة) ٧ وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه
في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المولفة
المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة
كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القيلين لما فهم من
ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة
الى الالفاظ والعبارات التي تنبئ بعد اوالتي بين الدفتين وعلى الثاني يكون
اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن اوفيه وفي الالفاظ اوفيهما
وفي الكتابة ولوعكس لاحتياج الى حذف المضاف في المبدأ او في الخبر
فافهم (في) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل معرب) او في تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب
على الكلمة على قاعدة التحوذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه
اشد (اشد الاحتياج وهو) اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج
(ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ عالم يعم العامل وكيفية عمله
وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولعالم يجعل
لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثناء بحث هذه الثلثة على

Handwritten notes and signatures at the bottom of the page.

لذهني اى بعض فرد من
 افراد الصلاة كائن على
 محمد ولا ساخ لجملة للعهد
 الحار جى لعدم الفرد
 اليهود ولا جملة للجنس
 من حيث هو هو المستلزم
 لكون جميع الافراد ولا
 لجملة للاستتراق الذي
 معناه كل فرد من افراد
 مدلوله لانه ليس كل فرد من
 افراد الصلاة على نبينا
 محمد عليه السلام لاحقيقة
 ولا ادعاء اما حقيقة
 قطاها واما ادعاء فلاها
 يتزيل غيرها من الصلاة
 على غيره من الانبياء
 والملائكة وغيرهم منزلة
 عدم وفساده ظاهرا واما
 بان براد افرادها المتبادرة
 فيسبب التقايم في العرف
 وليس لها افراد متفاهمة
 حتى تكون مرادة بهائم
 على في قوله على محمد في
 الاصل صلة تافظ الصلاة
 مستدعية للنزول قال الله
 تعالى صلوا عليه ثم فصل
 عنه وجعل خيرا لافادة
 الدوام على ما عرفت
 وفصل الصلاة عن
 مصادر قياس على ما افاده

ثم اللام نحو اللحم ذكره في الامعان (رب العالمين) اى مالكمهم ومبلغهم
 الى كالمهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالتام والقالب غلب فيما
 يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل
 ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون
 كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
 اغيرهم على سبيل الاستبعا (والصلاة) ٨ هي في اللغة الدعاء او التعظيم
 تنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فنه
 قيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
 ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى العادة المخصوصة
 لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الاتواع الثلاثة ولاهما
 كلام الحمد في محمل الجنسية والاستتراق وافادة التخصيص ذكره
 مولانا زور الدين صاحب الهوادى ومراده والله تعالى اعلم القصر الادعائى
 والاستتراق العرفى اذ جنس الصلاة اوجبيها غير مختص بنبينا
 عليه الصلاة والسلام ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
 في ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل
 ان يكون مراده ما اراده مولانا الزبور فالمعنى جنس الدعاء اوجبيها
 او جنس التعظيم اوجبيها وارد اونا زل (على محمد) ودعاؤه تعالى
 ذاته العلية مغفرة تعالى له عليه الصلاة والسلام واحسانه تعالى اليه عليه
 السلام وكذا تعظيمه ودعاه الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة
 والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الاتواع
 الثلاثة لالفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد بكل منها فى اطلاق واحد
 اذلا اشترك لفظا فضلا عن العموم (فان قيل اذا استعمل الدعاء يعلى
 يكون للضرورة فكيف يصح استعمالها يعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
 قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصاون
 على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في الاصل
 يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله
 المدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه الصلاة والسلام

٦ يكون مجازا واستعمال
 اهل العرف بالعكس
 حقيقة عندهم في المعنى
 العرفي مجاز في المعنى
 اللغوي نظير ما قيل في
 لفظ صلاة اذا استعملها
 اللغوي في الدعاء حقيقة
 وفي الافعال المتخصصة
 مجازا والشرعي بالعكس
 فاذا قصد باغظ الحمد كلا
 المعنيين معا كل واحد
 بخصوصه في اطلاق
 واحد لزم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز في لفظ واحد وهو
 ممنوع فبصار لغوم المجاز
 بان يراد مطلق الشاء اعم
 من ان يكون باللسان
 او غيره في مقابلة الاحسان
 او غيره ولا شك ان هذا
 معنى كل عام يجمع افراد
 المعنيين واستعمال لفظ
 الحمد في هذا المعنى يرجع
 للسبب المرسى الذي
 علاقته الاطلاق عن
 التقيد فعموم المجاز من
 قبيل المجاز المرسل لكنه
 اطلق عليه هذا اللفظ
 لعموم معناه وتناوله للمعنى
 الحقيقي والمجازي
 (حسن مصرى)

بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده
 متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند
 اليه هو الماهية في نفسها لاني ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية
 كما في قوائنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
 بالكيونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
 بالزوجة * وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع الى الله تعالى
 في الحقيقة والمصنف رحمه الله اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء
 المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له
 تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة
 اوفى وبمقام الشاء اخرى * فان قلت في اى معنى الحمد اعتبر الجنس
 او الاستغراق يكون بعض افراده الاخر خارجا عن التخصيص الذي
 يفيد تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد
 المخصص هلى وجه اكل * قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم
 المجاز ٩ * اعلم ان الحامد في بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل
 حده بنعمة او حامد لغة وهرقا وشاكر لغة ان قابل بها او حامد لغة
 وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزأ من شكر عرفي بان صرف سازما
 انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله)
 اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول
 بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو
 الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما
 وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره
 مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المصنف رحمه الله
 حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب
 الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام
 فجعل علما معهما وحذفت الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة التثنية فلما
 ادخل عليه اللام حذفت همزة الوصل لئلا يلبس بالتثنية ولا لاه لئلا يجمع
 ثلاث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام

لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام * فلما تيسر الانعام بعون المملك
 الغفار * سميت بتسايح الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به هذين
 الوالدين وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضى
 الحكمة الالهية اتقا لهما الى دار الآخرة * ان الله وانا اليه راجعون
 * لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضل جنة المأوى لهما
 مأوى * وجعل كلا منهما فرطاشافعا مشفعا وذخرانا في العقبى *
 والمرجو من اخوان الصفاء * ان لا ينسو هماما من الدعاء * لانهما
 كالعلة الغاية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا (نظم)
 لئن ادركت في نظمي فتورا * ووهنا في بيان المعاني * فلا تنسب انقصي
 ان رقصي * على مقدار ايقاع الزمان * ولما اراد الافتتاح بالبسملة
 والمجدلة كما هو اسلوب اسكيب المجيد * وعليه الاجماع في دفتر العتيق
 والجديد * صيانة لتأليفه عن الاقطعة والاجزمية * على ما نظقت به
 المقالة القاسمية * على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية
 قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد) له معنى لغوي وهو الوصف بالجمل
 تعظيما على الجمل الاختباري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم
 المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل يني
 عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد
 جميع ما نعم عليه الى ما خلق له * والمدح هو الوصف بالجمل تعظيما
 على الجمل مطلقا * والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا
 من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا
 وغيره * والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد
 العرفي * والشكر اللغوي اعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي
 بحسب الجمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود * والحمد العرفي اعم
 مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح واخص من
 وجه منه * والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الجمل واخص مطلقا
 منه بحسب الوجود * كذا في الامعان شرح المصنف رحمه الله المقصود
 ولامه للجنس والاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه

٧ مع ان العبارة مطلقا
 فاصرة عن الاحاطة
 فلامعنى لذكر الكتابات
 هنا لا يهاجمه ان القاصر
 عن الاحاطة بالتعريف
 هو الكتابات وليس كذلك
 وبهذا تعلم ان ما نقل عنه
 هنا من قوله وعدم وسع
 ظروف الصريحات
 بالطريق الاولى بديهي
 البطلان غنى عن البيان
 (حسن مصري)

٩ قوله بعموم المجاز هو
 عبارة عن ان يستعمل
 اللفظ في معنى كلي
 شامل للمعنى الحقيقي والمعنى
 المجازي وذلك كاطلاق
 لفظ اسد على المجترى
 اى صاحب الجرأة
 والقوة فان هذا المعنى
 يتناول الرجل الشجاع
 انذى هو المعنى المجازي
 والحبوان المفترس الذى
 هو المعنى الحقيقي للفظ
 الاسد وهنا يراد بالحمد
 معنى كلى شامل للمعنى
 اللغوي والعرفي
 وتوضيحه ان الحمد اذا
 استعمله الاغوى في معناه

٣ اشارة لعجز الانسان عن ﴿٣﴾ نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر وهو نعمة ايضا

ولما ان كل نعمة
وان كانت تراه واحدة
اكتنفا في الحقيقة نعم
لا تنهاى باعتبار ما يترتب
عليها وينشأ عنها من
بقية النعم وما وصل الى
الانسان من المضار
والاكام والامور المغيرة
الملازمة نعم ايضا باعتبار
ما يترتب عليها من تكفير
السيئات ورفع الدرجات
ولله در القائل ﴿ اذا كان
شكري نعمة الله نعمة ﴾
علي له في مثلها يجب
الشكر ﴿ فليس بلوغى
الشكر الا بفضله ﴾ وان
طلت الايام واتسع العمر
فان مس بالسرور عم
سرورها ﴿ وان مس
بالضراء اعقبها الاجر ﴾
ويق ان نبي احاطة
الكليات بموصولات
نعمانه تعالى لا يستلزم
عدم احاطة الصريح
بها لان الصريح اكثر
افرادا اذ هو في قوة كل
احد ولا كذلك الكليات
لاقتضارها الى لوزم
اوساط ومن نعمة كانت

عجبة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبها بالتراتب البديعة
ومفسكا في الاساليب البريعة ومفصورا على محض الفوائد ومحدوفا
ما هو كاز وأد مع غاية الاختصار ونهاية الاختصار ولهذا طار
كالامطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار ونال في الآفاق
حظا من الشهارة اشتهار الشمس في نصف النهار وكان
اظهار اسرارها والتمنى في الاغوار قد اوقد في افئدة الطالبين
النار سألني بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب لهم
شرحا بكل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الفواضل والعوابعات
من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مثالا على نكت دقيقة
ورموز خفية موجزا غاية اليجاز بلا اخلال تمهيدا للضبط
والحفظ بلا امال قلت لهم اني قد وهن العظم مني ووهنت
الطبيعة والقوى وقاحت القطيعة والجوى ولطبت ولازجى
عدة الطل ووجبت وقار بنى علة الاجل مع انكدار اواني وانتشار
جناسي من نائبات وحول واين الصفاء هي هيات ايقاع الامل
وقد صدر مني الوعد بمنزلة المهدي في اثناء هذا الكلام اني ان وهب لي
ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المراد ثم لما وهب لي
ربي ولدا سميا بالفخر الانام ابادوا الاقتراح على وجه الاهتمام
فظفرت لو كرر الاعتذار والالتماس لوصل الى ضرب الخناس
باسداس فلاح لي ان ليس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح
فظفرت الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مرزاة وتأملت ضعف
استطاعتني فوجدتها غير مرزاة غير اني الهمت بان الضرورات
تبيع المحظورات فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلي في مثل هذا
من الضاعة كما ان كتابة الاصل من الضاعة ولكن نضرت
الى من هو عليه حين يسير وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت
على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله
فهو حسيه ومن بدعه صداقا فهو يبيحيه ثم لما وهب لي شقيقه
عبدالله لوعده الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم

الحيقة في اللسان اكثر منها ومن المجاز واصلا لهما فيجوز ان يحبط بها صريح العبارة ٧

قوله ولا يوسع ظروف

الكتابات الظروف جمع
ظرف وهو الوطاء
والكتابات جمع كناية
انظر اريد به لازم مضاه
كطويل الجاد المراد به
طويل القامة والاضافة
من قبيل اضافة المشبه به
المشبه باعتبار ان اللفظ
متضمن لمضاه فكناه محط
به احاطة الظرف
عظروفة والتعريف
بالاعلام فاعل يسع
وموصولات جمع موصول
ضد المقطوع والعماء
ان فحمت فونه مد وان
ضمت قصر وهي الشيء
المنعم به والانصب هنا
المد للمساكلة الآله
واضافة موصولات
لها من اضافة الصفه
لموصوفها والمعنى ان
الكتابات المحيطة بمعانيها
كاحاطة الظرف بعظروفة
لاتسع اعلام اي افادة
واداء نعم الله تعالى
التواصله على عبده
اي تقصر عن افادتها
والاعلام بها كما قال الله
تعالى وان تعدوا نعمه الله
تفحسوها فنعيم الله
على عبده لا تدخل تحت



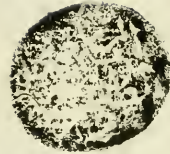
نتائج الافكار
على الاظهار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني * وفضلها على سائر
الاصوات بنظم درحروف المباني * وبفضله رفع الخطأ عن الامه عامه
* وتكونه كان الافعال تامه * ولا يسع ظروف التكتسيات تعريف
موصولات نعمائه * ولا يأتى بالاشارة اظهار مضمرات آله * والصلوة
والسلام هلى من اوتى جوامع الكلم من بين المرسلين * محمد الذى
اعرب عن حجج الدين للعالمين * وهلى آله الجازمين العالمين بمرفوعات
احكامه * والمتمسازين عن اهل الخفض بالاضافه الى منصوبات
اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف
جوارحنا عما ضاع فى الاسلام * وابدل مغفرك عما جئنا به غلطا * واجعنا
مع الموحدين للافائلين شططا (اما بعد) فيقول العبد الفقير * الى
عطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزه * اسكنه الله * بفضله
فى الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امان الانظار
يدبع الفضل فى الاعصار * مارأت مثله الابصار * خلف السلف
الاخبار * سند الخلف الاحبار * مولانا الشيخ محمد المحقق الحفاني
والنحرير الخبر المدقق الرباني * الشهير المعروف بالبركوى * الفاضل
بالتوال الوفى * اسكنه الله فى جنة مقبحة الازهار * واركنه فى مسكنه
مصرى من تحتها الانهار * لما كان مشتلا على مسائل دقفة وتحقيقات

العدو لا يحصوا ولذلك قيل افراد العبه فى الآبه مع ان العبد لا يتعاق بالامه در * عبقه

اسماء و لرا صفت واقع اولدیندی
م وقتله محمد صوفلیک صفر و بیله
تابع در





١٥٣	انواع الوضع الموجودة في الخارج ثلثة	١٢٨	بيان الالام الحصىلى والتحصيلى
١٥٩	بيان المعانى الاربعة لال	١٣٠	بيان اقسام الاستدلال
١٦٢	الحروف الزائدة هل من قبيل المجزوم لا	١٣٤	اذا وقع الجزاء انشاء كان مؤولا
١٧٢	بيان مغاظة اعم ورودها لجميع تقسيمات الكلليات الى جزئياتها	١٣٦	بيان التقريب وعدم تماميته
١٧٥	بيان باعث التفسير ومحاجته ومرسجه وفائدته	١٥٠	الفرق بين النعت والصفة
		١٥٢	الوضع الجزئى والوضع الكلى

فهرست الحاشية

٦٢	بيان وضع كلمة اما	٠٤	بياعوم المجاز
٦٤	بيان الفرق بين العلم والمعلوم	١٠	بيان الاشتقاق
٠٦٦	بيان اعراب كثير اما	٢٠	بيان ان الحكم في الجمع المعروف على الآحاد
٠٧١	بيان الفرق بين تقابل العدم والملكية المشهورين	٢٧	بيان الاستمارة في قوله زمانى ولاصليكم في جذوع النخل
٧٣	بيان الفرق بين التضاد والحقيتين	٣٠	بيان الاسناد
٠٧٧	بيان اعراب فضلا	٤١	بيان ان مادة الخصوص وما يشق منه
٠٧٩	بيان اسناد الفعل الى افعال	٤٧	بيان الفرق بين الشاهد والمثال
٠٨٠	بيان ان نسب الارباع	٤٨	الاضافة لادنى ملايسة من قبيل المجاز في الاسناد
٠٩٣	بيان الاستعارة في كلمة في او مدخولها	٥٠	بيان ما في الامكان
٠٩٦	بيان الفرق بين الجملة واكلام	٥٤	بيان لاسيما
٠٩٦	بيان الاسناد الاصلى والعارضى	٥٤	بيان ان اللفظ اذا ريد به نفسه كان موضوعا لنفسه
١٠٤	بيان الواو الداخلة على او وان او صائتين	٥٦	بيان الفرق بين المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى
١٠٥	بيان الفرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء	٥٧	بيان وضع حرف التعريف
١١٢	بيان انواع التقدم	٥٨	بيان ان الواو يجمع المعطوف والمعطوف عليه في الذات او في اصفة او في الثبوت
١١٤	بيان الجمع بين الحقيقة والمجاز	٦٠	بيان ان العلم هل من مقولة الكيف ارم من مقولة الانفعال او الاضافة
١١٥	بيان الاشتراك اللفظى والمعنوى		

١٥٢	و يوصف بحال الموصوف	١٦٩	الباب الثالث في الاعراب
...	فالاول يتبعه في عشرة امور	١٧١	هو اما حركة او حرف
١٥٣	والنكرة ما وضع لشيء		او حذف
...	لابعيه	١٧٢	غير المنصرف
١٥٣	والمعرفة ستة انواع	١٧٣	وكلا وكذا كلتا بلاتونين
...	النوع الاول المضمرات		ولو بلا اضافة
١٥٤	وهي اربعة اقسام العسم	١٧٦	وهو على نوعين سماعي
١٥٥	واسماء الاشارة		وقياسي
١٥٥	وتلحق اوائلها حرف	١٨٢	ويجوز صرفه لضرورة
	التنبيه	١٨٣	وكل ما لا ينصرف اذا
١٥٧	والنوع الرابع الموصوف		اضيف
١٥٩	المعرف باللام	١٨٤	فالتقديرى ما لا يظهرو
١٦٠	والمعرف بحرف النداء	١٨٨	واما المحلى
١٦١	العطف بالحروف	١٩٠	والمبنى على نوعين مبنى
١٦٢	واذا عطف على الضمير		الاصل اى المبنى اللازم
١٦٣	والمعطوف فى حكم	١٩٥	نحو سببو به كاي فانه
	المعطوف عليه		مبنى ايضا
١٦٣	ويجوز عطف الشبثين	١٩٨	وقط فهذه خمس لغات
١٦٤	والثالث التأكيد وهو	٢٧١	والثانى المنادى
	لفظى ومعنوى	٢٠٥	واسم لالنى الجنس
١٦٦	واذا اكده الضمير المرفوع	٢٠٦	واما جاز البناء على القتح
١٦٦	والرابع البدل	٢٠٦	واسم لا المكرر المتصل
١٦٨	بدل السكل	٢٠٨	وصفة اسم لا المبنى
١٦٨	وبدل البعض وبذل		المفردة
	الاشتمال وبذل الغلط		مم
١٦٩	والخامس عطف البيان		

و اما البارز المتصل	١٠٦	والرابع المفعول له	١٢٨
و اما المظهر فظاهر	١٠٨	والخامس المفعول معه	١٢٨
و المؤنث ما فيه علامة التأنيث	١١٠	والسادس الحال	١٣٠
و اذا ركبت ثلاثة	١١١	و شرطها ان تكون نكرة	١٣١
و الجمع المكسر ما تغير	١١٢	و لا يتقدم على العامل	١٣٢
و التثنية ما لحق آخره مفرده	١١٣	المثنوي	١٣٣
و اذا اسند الى ضميره	١١٤	و تكون جملة خبرية	١٣٤
و التثنية المبتدأ	١١٥	و يجوز تعدد الحال	١٣٥
و شرطه ان يكون معرفة	١١٨	و السابع التمييز	١٣٦
و يجوز حذفه	١١٨	و هذا التمييز فاعل في المعنى	١٣٧
و الرابع خبر المبتدأ	١١٨	و الثامن المستثنى والمستثنى	١٣٨
و اصله ان يكون نكرة	١٢٠	منصوب ويسمى ذلك مفعولا	١٣٩
و يجوز حذفه	١٢٠	و اصل الا الاستثناء	١٤١
و ان كان المبتدأ بعد اما	١٢٠	و التاسع خبر باب كان	١٤١
و يجب دخول الفاء	١٢٠	و يجوز حذف كان دون غيره	١٤٢
و الخامس اسم باب كان	١٢٢	و العاشر اسم باب ان	١٤٢
و السادس خبر باب ان	١٢٢	و الحادي عشر اسم لا	١٤٢
و السابع خبر لا لتفي الجنس	١٢٣	و الثاني عشر خبر ما ولا	١٤٢
و الثامن اسم ما ولا	١٢٣	و الثالث عشر المضارع	١٤٢
المشبهتين بلبس	١٢٣	و اما المجرور فائتان	١٤٢
و التاسع المضارع الخالي	١٢٣	و قد يحذف المضاف	١٤٣
عن التواصب والجوازم	١٢٣	و اما المجرور ففعل	١٤٥
و اما المنصوب فثلاثة عشر	١٢٣	مضارع كالمجازاة	١٤٩
الاول المفعول المطلق	١٢٣	و اما المفعول بالتبعية	١٤٩
و قد يكون بغير لفظه	١٢٥	الاول الصفة	١٥٠
و يجوز تقديمه على عامله	١٢٦	و يجوز تعددها و يجوز	١٥١
و الثاني المفعول به	١٢٦	وصف النكرة بالجملة الخبرية	١٥١
و الثالث المفعول فيه	١٢٧		

٨٠	والسابع اسم المضاف	٥٤	والجازم خمس عشرة كلمة أربعة
٨١	فالمعنوية تفيد تعريفا	٥٤	منها حرف ي يجوز فعلا واحدا
٨٣	واللفظية ان يكون الى آخره	٥٥	واحد عشر منها يجوز فملين
٨٤	واثامن الاسم المبهم التام	٥٥	ويجوز اخبار ان خاصة
٨٥	ومميز ثثة الى عشرة	٥٥	والعامل لقياسي
٨٦	ومميز احد عشر	٥٦	وهو تسعة الاول الفعل
٨٧	والناسع معنى الفعل فنه	٥٦	افعال المدح والذم
	اسماء الافعال	٦٠	والفعل المتعدي وهو
٨٧	الاول هازيداى اخذ	٥٥	على ثثة اضرب
٨٩	ومنه الظرف المستقر	٦٠	افعال لقلوب
٩٠	ومنه المنسوب	٦١	ولايجوز حذف مفعوليهما معا
٩٠	ومنه الاسم المستعار	٦١	ومن خصائصها جواز الالغاء
٩٠	والعامل المعنوي	٦٣	واما التعاليق بكلمة الاستفهام
٩٣	الباب الثاني في المعمول	٦٥	افعال ملحقة بافعال القلوب
٩٥	واما اللام الداخلة على الصفات	٦٦	والثالث متعدد الى ثثة
٩٦	والثاني الجملة وهي على قسمين فعلية	٥٥	مفاعيل
٩٧	واسمية وهي المركبة	٦٦	اعم انه لايد لكل قول من
١٠١	ثم المعمول على نوعين	٥٥	مرفوع فان تم به كلاما
١٠١	اما المرفوع فتسعة الاول الفاعل	٦٩	وقد يتضمن الفعل التام معنى صار
١٠٣	والثاني نائب الفاعل ولا يجوز تقد يها على عاملها	٦٩	ويجوز تقديم اخبارها
١٠٤	واجب الاستنار وجاز الاستنار	٧١	ويسمى افعال المقاربة
		٧٣	والثاني اسم الفاعل
		٧٣	والثالث اسم المفعول
		٧٥	والرابع الصفة المشبهة
		٧٦	والخامس اسم التفضيل
		٧٧	والسادس المصدر

فهرست نتایج الامتکاء شرح اظهار الاسرار

۳۱	وقد يحذف المتعلق	۰۴	المجره معنى
۳۱	وقد يحذف الجار	۰۵	لله الام للاستحقاق
۳۲	كالجبهات الست	۰۶	رب الملمين والصلاة والسلام
۳۴	ولاننى المفعول له		على محمد
۳۵	والناث ان وان	۰۷	وبعد فهذه رساله
۳۵	ثم القياس بعد الحذف	۰۹	الباب الاول
۳۶	وقديتى مجرورا	۱۰	اعلم اولان الكلمه
۳۶	ولايجوز تعلق الجارين	۱۲	فعل وهو مادل
۳۷	والعامل فى اسمين	۱۴	ومن خواصه دخول قد
۳۷	حرف وفامشبهه بالفعل	۱۵	واسم وهو مادل على معنى
۴۱	ولايتقدم معموها باعياها	۱۶	ومن خواصه دخول التنزير
۴۱	رتليتها ما السكانه	۱۷	وحرف وهو مادل
۴۲	ومن ثمه وجب الكسر	۱۸	ثم العامل
۴۳	وقفتحت ان فاعلة	۱۹	والمراد بالواسطه
۴۴	وحيث جاز التقديران جاز	۲۰	فالعامل يحصل المعانى الخفيه
	الامر ان	۲۳	ثم العامل على ضميرين
۴۵	وتخذف المكسوره	۲۳	وهو على نوعين
۴۵	ويجز العاؤها	۲۴	ولعامل فى اسم واحد
۴۶	وتخفف المتوحه	۲۴	تسمى حرف الجر
۴۸	وتخذف كان	۲۸	ان فى كى ثلثه اقوال
۴۸	وتخفف لكن	۲۸	ولايد لهذه الحروف من
۴۸	ولسابع لا		متعلق الا ان تزد منها
۴۸	والثامن لاننى الجنس	۲۹	فمجرور الزيد ورب
۴۹	واقسم الثمانى ما ولا المبشهرتان	۲۹	ومجرور حرف الاستثناء
	بليس	۳۰	ومجرور ما عدا هذه السبعه
۵۰	وانما مل فى المضارع على نوعين	۳۰	وقديسند المتعلق الى الجار
			والمجرور

وهي ضمما صحت
للفعل



Handwritten text in purple ink, possibly a signature or date, including the word "Date".

Stamp with the date "OCT 7 1992" and other illegible markings.

1709



Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by
the estate of
M. Durmuş Gökçen

PJ
6101
B52A8
1860
C.1
ROBA

